إعداد وتحرير
خالد على عمر

الاحتجاجات العمالية وإمكانيات الحركة الاجتماعية للعمال في التغيير
خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧

[*] أهدى هذه المحاولة البحثية إلى أستاذي/ أحمد سيف الإسلام حمد

* مدير المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية وقانونى متخصص فى قضايا حقوق الإنسان
* العمل الميدانى
: محمد سعيد– أحمد عزت
القراءة التحليلية للقاءات الميدانية: مريان فاضل

obeikandl.com

obeikandl.com

تصديـر

هذه الورقة ما هى الإ محاولة بحثية لا تدعى الحقيقة المطلقة أو الموضوعية، ويمكن أن تعجز عن نيل شرف وصفها بالورقة الأكاديمية فهى لا تعدو كونها مجرد محاولة فالحقيقة المطلقة لا وجود لها، والحقيقة الموضوعية لا يمكن إدراكها نتاج عمل فردى أو عمل مجموعه صغيرة خلال فترة محدده فهى لا تتحقق الإ نتاج عمل جماعى ومستمر، والوصف الأكاديمى من الممكن ألا يطلق الإ على منتج لصاحب هذه الصفة الأكاديمية ومعد هذه المحاولة البحثية لا يتمتع بها فهو محام تنامت خبرته المهنية ومحاولاته البحثية خلال العمل فى قضايا علاقات العمل والحقوق والحريات النقابية.، لذلك نتقدم بعظيم الشكر للأستاذ حلمى شعراوى(مشرف البحث) ومدير مركز البحوث العربية والإفريقية لإتاحة هذه الفرصة لنا للعمل مع هذه المجموعة البحثية التى تتولى إنجاز الدراسة ، كما نتوجه بالشكر للدكتور حسنين كشك (مشرف العمل الميدانى) على توجيهاته ونصائحه التى ساعدت على إنجاز عملنا، ونشكر الأستاذ عزه خليل (منسقة البحث) التى أجهدناها كثيرا فى مواعيد اجتماعتنا، وتوفير بعض مواد البحث وكانت لنا خير عونا وخير صديق .

على سبيل التقديم

تأتى هذه الورقة البحثية في إطار دراسة شاملة عن إمكانيات الحركات الإجتماعية العمالية و الفلاحية والمهنية، وكذلك عن حركة إحتجاجات الأهالي في شأن التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٧، فتصاعد الإحتجاجات الجماعية التلقائية، وإزدياد نفوذ الحركات الإجتماعية وخاصة الحركة العمالية، وكذلك تنوع أشكال إحتجاجات الفقراء والمهمشين بسبب نقص الحاجات الأساسية مثل إنتشار المظاهرات الصغيرة والإعتصامات في بعض المحافظات بسبب حاجتهم الاقتصادية والاجتماعية مثل نقص مياه الشرب أو رغيف

الخبز.... فهذه الحركات والإحتجاجات على الرغم من تلقائية تعبيرها عن نفسها، وعدم إنتظام تحركاتها، وإبتعادها عن الفعل السياسي المباشر، إلا انها تواترت، وتعلم بعضها من خبرات بعضها الآخر، واستفادت من الأدوات التي صارت معروفة نتيجة لجهود ونضال الحركات المعارضة المطالبة بالإصلاح. وأصبح يتردد في أروقة المجموعات السياسية التساؤل عن مصيرها إذ باتت حركة القواعد الشعبية أكبر من قدرتها على الإستيعاب. وبات إحدى التساؤلات المطروحه في الحياة السياسية في مصر حول الحركات الإجتماعية والإحتجاجات القاعدية وإمكانياتها في التغيير وعلاقتها بالقوى السياسية وأشكال العمل السياسي.

مقـــدمـــة

مر تاريخ النضال الطبقي والإجتماعي في مصر بمنحنيات ومنحدرات حادة اختلت فيها موازين القوى، مرة لصالح القوى الإجتماعية، ومرات لصالح نقيضها. وطيلة كل هذا التاريخ لم تغب الطبقة العاملة المصرية عن مجرى هذا النضال، بل كانت دائما في قلبه، قائدةً، معلمةً، ومتعلمة. و أضفت على النضال الوطني والإجتماعي بُعدا طبقيا[٢] .

و بات ظاهرا للعيان في الآونة الأخيرة إرتفاع وتيرة الإحتجاجات العمالية في كافة المواقع الصناعية و الإنتاجية وحتى التجارية، والجدول التالى يوضح حجم هذه الإحتجاجات خلال سنوات البحث [٣]:

---

[٢] موقع الحوار المتمدن – مقالة عن أوضاع الحركة العمالية المصرية للباحث علاء كمال– ١٧ مايو ٢٠٠٨

[٣] تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث إعتمادا على التقارير والبيانات التى صدرت فى هذا الشأن من مركز الأرض لحقوق الانسان، و مركز هشام مبارك للقانون، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، ومؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، والمرصد العمالى المصرى

السنة	تجمهر	إعتصام	إضراب	تظاهر	إحتجاجات أخرى	إجمالى
١٩٩٧	٢٥	٢٣	٢٠	١٠	١٩	٩٧
١٩٩٨	٤٢	١٨	٣٣	١٤	٧	١١٤
١٩٩٩	٤٠	٣٢	٥٢	١٨	٢٢	١٦٤
٢٠٠٠	١٠	٢٧	٣٤	٨٥	٦	١٦٢
٢٠٠١	---	٤١	٨	٧٥	٨	١٣٢
٢٠٠٢	٤٤	٢٧	٢٥	---	---	٩٦
٢٠٠٣	٣٣	٢١	٢٦	٦	---	٨٦
٢٠٠٤	٨٦	٨٩	٤٥	٤٦	---	٢٦٦
٢٠٠٥	٩٠	٥٣	٤٣	١٦	---	٢٠٢
٢٠٠٦	٧٢	٧٩	٤٧	٢٤	---	٢٢٢
٢٠٠٧	١٩٠	١٠٠	١٩٩	١٠٤	٩٩	٦٩٢
٢٠٠٨	٢	٢١٨	١٢٢	٧٧	٢٨	٤٤٧
الإجمالى	٦٣٤	٧٢٨	٦٥٤	٤٧٥	١٨٩	٢٦٨٠

obeikandl.com

وحجم هذه الإحتجاجات طرح العديد من الأسئلة حول أسبابها، وسماتها، وتأثيرها، و آفاق تطورها، و مدى قدرة هذه الإحتجاجات وإمكانيات الحركة الإجتماعية للعمال فى إحداث التغيير. لذا سوف نتناول هذه المحاولة البحثية على النحو التالى: أولا: منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات، و ثانيا: الإطار المفاهيمى الذى قصدناه لبعض التعريفات والمصطلحات الوارده بالورقة البحثية، وثالثا: نقدم رؤية للأسباب الدافعة لتزايد الإحتجاجات العمالية خلال الفترة المحدده للدراسة، ورابعا: نستعرض أشكال الإحتجاجات العمالية، ثم خامسا: إيضاح مطالبها ومدى نجاحها فى تحقيقها من عدمه، ثم سادسا: نحاول تبيان سماتها، وسابعا:أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال، وثامنا : نقدم رؤية حول نتائج الممارسة الجماعية للعمال ومدى قدرتها على إحداث التغيير .

على أن نترك الأسباب الدافعة لإختياره الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ للمقدمه التى ستتناول مجمل الدراسة فاختيار هذه الفترة لا يتعلق بورقة العمال فقط لكنه يتعلق بمجمل الدراسة ذاتها، كما أننا وجدنا صعوبة أن نتوقف فى هذه المحاولة عند حدود ٢٠٠٧ لإرتباطها الوثيق مع الأحداث التى تمت فى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ فالموجه الاحتجاجية كانت متصلة ومن الصعوبه فصلها فى التحليل، لذا سنستند فى البحث للعديد من المشاهد التى تمت فى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩.

أولا: الإجراءات المنهجية:

تتمثل الإجراءات فيما يأتي:

١ ـ أسلوب (نمط) الدراسة: تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

٢ ـ العينات: تستخدم الدراسة عينات تضم عدداً من قادة الإحتجاجات العمالية من العمال في المصانع والمناطق الصناعية التي قاما فيها العمال بالاحتجاجات، وكذلك مجموعة من قادة الحركة العمالية (عمال ومثقفون)، الأعضاء في لجان

التضامن مع العمال، وفي الروابط والاتحادات، والأحزاب ومجموعة من الخبراء في قضايا العمال.

ـ طرق جمع البيانات: تستخدم الدراسة عدة طرق لجمع البيانات هي:

١ ـ التحليل الثانوي للبيانات الجاهزة والموجودة في الدراسات السابقة، والوثائق الخاصة بالإحتجاجات.

٢ ـ المقابلة الفردية شبة المقننة .

٣ ـ المناقشة الجماعية.

ء ـ أدوات جمع البيانات: تستخدم الدراسة الأدوات الكيفية في جمع البيانات، مثل دليل دراسة الحالة، ودليل المناقشة الجماعية.

وقد اعتمدنا فى البنود من الرابع حتى الثامن فى الدراسة على ١٥ مقابله مع عمال من مواقع (الحديد والصلب بحلوان- مطاحن جنوب القاهرة- سماد السويس- مستشفى أسوان التعليمى- نقابة المهندسين الفرعية باسوان- رابطة السائقين بالاسكندرية- عمال المراكب النيلية السياحية بأسوان- الشركة الوطنية للدواجن وانتاج البيض-القناة الثامنة بالتليفزيون المصرى- الحناوى للدخان والمعسل- شركة صناعات الزيوت المتكاملة- متعطلون عن العمل بسبب الاعاقة بأسوان- شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة- موظفى الضرائب العقارية- قائدى قطارات السكك الحديدية) ويمكن الرجوع لهذه المقابلات التى ستنشر تفصيلا كمرفقات للدراسة، كما اعتمدنا أيضا على مناقشات جماعية مع عمال (غزل شبين- غزل العامرية – مصر إيران للغزل والنسيج – أسمنت طره- غزل قليوب"إسكو"- إدارى التربية والتعليم – صيادى الإسماعيلية – ميت غمر للغزل - شركة تليمصر- النقل العام- المراقبين الجويين- قيادات وأعضاء من اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، ولجنة عمال من أجل التغيير) .

ثانيا: تعريف لأهم المفاهيم :

١ ـ إحتجاجات العمال، نقصد بها حالات التعبير الجماعي منهم عن المطالب والحقوق التي ينادون بها أيا كانت الوسيلة التي استخدمها العمال للتعبير عن هذه المطالب بداية من كتابة العرائض الجماعية مرورا بتشكيل وفود لمقابلة الأطراف المعنية، أو رفع الدعاوى الجماعية أو التظاهرات والإعتصامات ... إنتهاءا بالإضراب عن العمل الكلى أو الجزئي، وأيا كانت تأثيرات استخدامهم لهذه الوسيلة سواء كانت سلمية أو ترتب عنها أعمال عنف، وأيا كانت النتائج التي تحققت سواء فشل العمال في الوصول لمطالبهم أو حققوا جزءا منها أو حصلوا على مطالبهم كاملة .

٢ ـ الحركة الإجتماعية للعمال، نقصد بها الممارسة الإجتماعية لهم في مواجهة أوضاعهم في المجتمع ومدى وعيهم بوجود هوية تميزهم كجزء من المجتمع وترتبط بمصالح عامة لهم غير متحققة أو يتم العدوان عليها أو تهديدها. و تسعى الحركة بوعي جماعي إلى التأثير في المجتمع بما يتوافق مع مصالحها و يحقق مكاسب لها أو يحسن مواقعهما في العلاقات الإجتماعية، كما نقصد بها الأشكال المختلفة للتنظيم التي نجحوا في تأسيسها هم وحلفائهم أو لم ينجحوا بعد مثل التعاونيات، والروابط، واللجان التضامنية، والاتحادات، والنقابات، والأحزاب. تلك الأشكال التي تهدف إلي تحقيق المصالح الكلية المشتركة لهم، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية حيث يمثل الوعي بالمصالح السياسية بما يتضمنه من ممارسة لتحقيقها أعلي مراحل الحركة الإجتماعية.

٣ ـ العمال المصريين، نقصد بهم في هذه الدارسة كل العاملين بأجر في مصر سواء في القطاع الحكومى، أو القطاع الخاص، أو الإستثماري، أو التعاوني، أو قطاع الأعمال العام.

٤ ـ التغيير، نقصد به أمرين هما التغيير في إطار علاقات القوي الطبقية

الراهنة، أي الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي ينحاز للغالبية التي تتعرض للإستغلال والإضطهاد، كما نقصد به تحسين شروط وظروف العمل من خلال النظرة الكلية لمنظومة علاقات العمل فى مصر وليس من خلال النظر للشروط التى تتغير فى كل موقع على حده .

٥- الطبقة العاملة، نقصد بها نتاج إجتماعى ، ومكون عضوى لعلاقات الإنتاج فى المجتمع ، و مدلول الطبقة العاملة التى نقصدها فى الدراسة لا ينصرف فقط إلى الأفراد العاملين أو الراغبين فى العمل دائما، وإنما ينصرف أيضا إلى أسرهم ، فأسرة العامل هى جزء من طبقته، والعامل حين يبيع قوة عمله إنما يقايضها بما يقيم حياته وحياة أسرته التى يعولها فى نفس الوقت . [٤]

ثالثا : رؤية حول الأسباب الدافعة لتزايد الإحتجاجات العمالية :

١- سياسات التحول الإقتصادى:

رغم أن سياسات التحول الإقتصادى فى مصر كان لها إرهاصات مبكرة بدأت فى منتصف السبعينيات الإ أن التحول الرسمى والجاد قد حل مع بداية التسعينات ، فقد بدأت ملامح إرتباط مصر بسياسات هذا التحول مع منتصف الثمانينات وذلك حين أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها فى قيام مصر - بما أسمته - بعملية إصلاح إقتصادى والتحول نحو الإقتصاد الرسمالى الحر وذلك بالإستعانة ببرنامج متكامل يستند إلى محورين رئيسيين هما : الإتجاه نحو إقتصاديات السوق بكل تفاصيلها ، وبيع القطاع العام عن طريق تطبيق برنامج شامل للخصخصة . ولم يحدث الإتفاق المتوقع بين الحكومتين المصرية والإمريكية وذلك خوفا من الضغوط المجتمعية فى مصر إلى أن حدث إنخفاض فى أسعار البترول (الذى أصبح أحد العناصر الرئيسية

---

[٤] **سعد حافظ – الطبقة العاملة المصرية : ماهيتها ، وخصائصها الهيكلية – قضايا فكرية – الكتاب الخامس – القاهرة – مايو ١٩٨٧ ص ٢٨**

obeikandi.com

فى الصادرات المصرية) كما حدث إنخفاض مماثل فى تحويلات العاملين بالخارج نتيجة تقلص أعدادهم بالإستغناء عن معظمهم وإستبدالهم بالعمالة الأسيوية .[٥]

كما شهد النصف الثانى من الثمانينات محاولات لم تنجح جميعها للإتفاق مع صندوق النقد الدولى على إعادة جدولة الديون (عام ١٩٨٧).

ومع منتصف عام ١٩٩١ وقعت مصر إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى أطلق عليها "برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى" وقد إمتد تطبيقهما خلال الفترة من ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ ثم اقتراح إمتداد لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل لثلاث سنوات أخرى من عام ١٩٩٣حتى عام ١٩٩٦ [٦].

ونفاذا لهذه الإتفاقيات قامت مصر بتهيئة المناخ التشريعى لإنفاذ هذه السياسات الجديدة حيث صدر قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وبموجبه أنشأ قطاع جديد تحت مسمى قطاع الأعمال العام حتى يكون قطاعا وسيطا بين القطاعين العام والخاص و يستخدم كجسر لنقل مؤسسات وممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص فهو قطاع جديد مملوك ملكية خاصة للدولة – باعتباره صاحب شخصية معنوية قابل للقيام بالتصرفات المالية – حيث نقل إلى هذا القطاع الجديد ممتلكات ومؤسسات القطاع العام ، وبذلك تحولت طبيعه هذه الممتلكات والمؤسسات من (مال عام) إلى (مال خاص مملوك للدولة) تمهيدا لطرحها للخصخصة و بيعها للمستثمرين ورجال الأعمال لتتغير طبيعة هذه الممتلكات والمؤسسات مرة أخرى من (مال خاص مملوك للدولة) إلى (مال خاص مملوك للأفراد والأشخاص الإعتبارية الخاصة) .

---

[٥] منى قاسم – الاصلاح الاقتصادى فى مصر : دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الهيئة العامه للكتاب – القاهرة – ١٩٨٨ ص ٢٨

[٦] تقرير التنمية الشاملة فى مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة – العدد الاول ١٩٩٨ ص ٤

obeikandi.com

كما صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ والذى تضمن تعديلا فى قانون البنوك والإئتمان الصادر منذ ١٩٥٧، ثم صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذى إعتبر بمثابة حجر الزاوية فى برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى حيث تم بواسطته تطوير البورصة المصرية كى تواكب التحول الكامل (وفق ما تم تصوره) للإقتصاد الحر ٧.

لم تمر عمليات التحول الإقتصادى هذه بسهولة ويسر سواء فى رسم مبادئها ، أو فى الإتفاق على خطواتها ومراحلها ، أو فى تقييم نتائجها وآثارها. وليس على صواب من يتصور أن تلك "العمليات " (أو ما أشيع أنها سياسات) قد وجهت لطائفة ، أو فئة، أو شريحة من الناس فى مجتمعنا دون الأخريات فهى قد أحدثت – رغم التفاوت والتباين- تحولا شاملا، وتغييرا جذريا فى حياة كافة المصريين: غنيهم وفقيرهم، قادرهم وضعيفهم، ذى المكانة والنفوذ ، والمهمشين العاجزين٨ .

ولن نكون مبالغين إذا ما قولنا أن الطبقة العاملة المصرية كانت أولى الفئات التى تغيرت وتبدلت وتأثرت نتيجة تطبيق هذه السياسات ليس فقط من زاوية تردى أوضاعها المعيشية والإقتصادية والإجتماعية ولكن أيضا من زاويه مقاومتها لهذه السياسات أو بالأدق للآثار الناجمة عنها، وهو ما بدى جليا فى إحتجاجاتها .

٢- تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

التأثير الإقتصادى : مع بدايات عام ٢٠٠٠ حدث تحسن نسبى فى أوضاع المؤشرات الأساسية للإقتصاد المصرى وعلى رأسها العجز فى الميزان التجارى الذى تراجع من ١١.٥ مليار دولار خلال العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٩.٣ مليار

---

٧ د/ محمود فهمى الكردى– مشكلات الطبقة العاملة فى مصر : تحليل اجتماعى لأثار تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى– مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – ٢٠٠٤ ص ٢٣٣

٨ د/ محمود فهمى الكردى– مرجع سابق ص ٢٢٩

دولار خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التى إرتفعت من ٦٣٨٨ مليون دولار إلى ٧٠٧٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها، بينما تراجعت الواردات من ١٧.٩ مليار دولار إلى ١٦.٤ مليار دولار. وتراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ١١٦٣ مليون دولار إلى ٣٣ مليون دولار. الأمر الذى ترتب عليه تراجع العجز فى ميزان المدفوعات من ٣٠٢٧ مليون دولار إلى ٨٥٣ مليون دولار خلال العامين المذكورين.

وعلى الجانب الآخر إرتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (بما فى ذلك الودائع الحكومية) من ٧٠.٧ مليار جنيه فى فبراير ٢٠٠١ إلى ٨١ مليار جنيه فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١، ثم تراجعت قليلا إلى ٧٩.٤ مليار فى نهاية نوفمبر ٢٠٠١. ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٧.٣ مليار جنيه إلى ٤٠ مليار خلال شهرى فبراير وأكتوبر ٢٠٠١.

ولكن لم يستمر هذا التحسن كثيرا، إذ سرعان ما جاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتلقى بآثارها السلبية على كاهل الإقتصاد المصرى ومتحصلات البلاد من العملات الأجنبية على وجه الخصوص، إذ ذهبت بعض التقديرات إلى أن هذه الأحداث سوف تؤدى إلى نقص العملات الأجنبية بما يتراوح ما بين ١.٥ مليار دولار و٢.٥ مليار. ومما زاد من تعقيد الأمر تزامنه مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل أساسية يأتى على رأسها موسم الحج والعمرة الذى يستنزف قدرا لا بأس به من الطلب فى هذا التوقيت بالذات، ناهيك عن إنتهاء السنة المالية لدى العديد من المشروعات الإستثمارية والشركات الأجنبية وبالتالى قيامها بتحويل جزء لا بأس به من العملات الأجنبية. هذا فضلا عن قيام الحكومة بسداد الإلتزامات المستحقة عليها لنادى باريس، والشريحة الأولى من المستحق على السند الدولارى المصرى. وتزايد الإعتماد على المعاملات قصيرة الأجل والتى تشمل كلا

من تسهيلات الموردين قصيرة الأجل والإستثمارات فى محفظة الأوراق المالية، مع تراجع التدفقات من الإستثمار الأجنبى المباشر.

وقد أثرت كل هذه العناصر وغيرها على الأسواق التى أصبحت أكثر هشاشة عن ذى قبل، وزادت من الطلب على العملات الأجنبية وإزدادت عملية الدولرة مرة أخرى كنسبة من إجمالى السيولة المحلية، حيث إرتفعت من ١٧% عام ١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ١٨.٥% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ وإلى ٢١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ووصلت فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ إلى ٢٢.٣ %. [٩]

التأثير السياسى : بعد هجمات ١١ سبتمبر شهدت المعمورة نظاما عالميا جديدا قادته بكل توحش المجموعة الحاكمة بأمريكا وعلى رأسها جورج بوش ويعاونها حليفها الإنجليزى تونى بلير استهدف بالأساس المسلمين والعرب تحت زعم أنهم رعاة الإرهاب فى العالم مما أدى الى إحتلال أفغانستان وبعدها العراق وما صاحب ذلك من حركة فى الشارع السياسى المصرى إحتجاجات على هذا الإستعمار الجديد حيث خرجت التظاهرات فى كل شوارع مصر وخاصة للإحتجاج على ضرب وإحتلال العراق تارة والإحتجاجات بشأن الوضع فى فلسطين تارة أخرى، ولأول مرة يتجاسر المتظاهرون فى الشوارع بهتافات ضد مبارك وأسرته إحتجاجا على أداء النظام المصرى وإحساسا منهم بتواطئه فى هذا المخطط الأمريكى، وقد كان لهذه التظاهرات الفضل فى بناء مجموعات سياسية شابة لم يحكم بنائها الإنحياز الحزبى بقدر ما حكمها الثقة التى تولدت بينهم من خلال هذه الإحتجاجات فتعلمت كيف تغضب وتعبر عن هذا الغضب علانية، وكيف تنظم تظاهراتها، وتبنى تحالفاتها، تعلمت الكر والفر فى شوارع باب اللوق وعبد الخالق ثروت وميدان التحرير وخلف أسوار جامعات عين شمس والأزهر والقاهرة والمنصورة والزقازيق

---

[٩] **التقرير الاستراتيجى العربى- أزمة سعر صرف الجنية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية جريدة الاهرام ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

obeikandi.com

والاسكندرية، و خلقت لها مرتكزات قانونية حال القبض على أعضائها، ولجان إعاشة لمن سيصدر بحقه قرار حبس أو إعتقال، ولجان إعلامية لدعم المحبوسين والتشهير بأعمال الإعتقال التى طالتهم، وقد أحدثت هذه الإحتجاجات ثلاثة آثار: الأول: أنها نقلت للشارع ثقافة الإحتجاج والتظاهر وأعادت هذه الأجواء للحياة المصرية بعد أن غابت منذ نهاية السبعينيات، والثانى: أنها كسرت التابوه الرئاسى فكل الإحتجاجات والتظاهرات السابقة لم تذكر إسم مبارك صراحة أو توجه إليه أى انتقاد مباشر لأن ذلك كان كفيلا بتدخل الأمن وإجهاضها فورا. فكانت سابقا تركز شعاراتها فى مهاجمة السياسة الخارجية أو الحكومة المصرية أو وزارة الداخلية لكن هذه الإحتجاجات وجهت غضبها إلى مبارك شخصيا وطالت العديد من الشعارات أفراد من أسرته ولم يجرأ الأمن فى العديد من المرات على فض التظاهرات بالقوة وكان يكتفى بتطويقها ومنع تنقلها فى الشوارع، وفى مرات أخرى كان يتجاهل الشعارات ويكتفى بمتابعة التظاهرات وإخلاء الشوارع لها، الثالث :أنه من المسلم به ألا يعود هؤلاء إلى منازلهم مرة أخرى فمن يتضامن مع شأن عربى من الأولى أن يتضامن مع نفسه فى شأن داخلى لذا كان من الطبيعى أن يكون هؤلاء الشباب هم وقود حركات التغيير المصرية فى الأعوام التى تلت خاصة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

٣- سعر صرف الجنية المصرى:

قامت الحكومة المصرية بتخفيض السعر المركزى للجنيه عدة مرات، حيث وصل سعر الدولار الأمريكى إلى ٤٥١ قرشا فى شهر يناير٢٠٠٢ مقابل ٤١٥ قرشا فى ديسمبر ٢٠٠١ بنسبة تخفيض تصل إلى ٨ % تقريبا، هذا فضلا عن التحركات فى السوق السوداء والتى تجاوزت هذا الرقم كثيرا[١٠].

---

[١٠] **التقرير الاستراتيجى العربى- أزمة سعر صرف الجنية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية جريدة الاهرام ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

و فى ٢٨ يناير ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة المصرية تعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، وهو ما كان يعني خفضاً واقعياً كبيرا للعملة المصرية مقابل تلك العملات وبالتالى خفض القوة الشرائية للجنيه. حيث ذهب رئيس الحكومة -وقتذاك- عاطف عبيد في كلمة ألقاها في جلسة مغلقة منع الصحافيون من حضورها أمام مؤتمر «الايكونوميست» الإقتصادي الذي بدأ أعماله فى هذا اليوم «ستكون هناك سوق حرة لصرف العملات الأجنبية، حيث تحدد السوق سعر الصرف وتقوم البنوك بجميع الصفقات». وهو ما أكده أيضا محافظ البنك المركزي محمود ابو العيون أمام المؤتمر .

وقد أحدث قرار تعويم الجنيه المصري إرتفاعا حاد لأسعار السلع في الأسواق المصرية، خاصة أن البلاد تعتمد الى حد كبير على السلع المستوردة حيث أدى هذا القرار إلى خفض قيمة الجنية بحوالي ١٧- ٢٠ في المائة مقابل الدولار حيث أصبح الدولار يساوى خمسة جنيهات ونصف، ويُعد قرار التعويم بمثابة قرارا بخفض سعر العملة المصرية للمرة الخامسة خلال عامى ٢٠٠١-٢٠٠٢، وبموجبه يكون سعر العملة انخفض عموما منذ عام ٢٠٠٠ بحوالي النصف (٤٤.٦ في المائة)، حيث خسر الجنيه ٢٤.٦ في المائة من قيمته في أربع عمليات خفض منذ أواخر عام ٢٠٠٠، ثم خسر في الخطوة الأخيرة قرابة ٢٠ في المائة من قيمته[١١].

وقد ذهب الدكتور "سلطان أبوعلي"- وزير الاقتصاد الأسبق- أن مصر تستورد ٥٠ % من الغذاء، وقرار التعويم أدى إلى نقل عبء إرتفاع الأسعار إلى المستهلكين؛ حتى لا تزيد أعباء الدعم . وإنخفاض قيمة الجنيه المصري تُؤدي إلى زيادة تكلفة المعيشة[١٢].

---

[١١] **وكالة قدس برس– موقع نسيج الاخبارية – تعويم الجنيه المصرى**

[١٢] **موقع اخوان أون لاين**

obeikandi.com

٤- عام (٢٠٠٤) مفترق طرق :

أ- فى شهر يوليو من هذا العام عهد الرئيس مبارك إلى الدكتور أحمد نظيف وزير الإتصالات فى حكومة عاطف عبيد إلى تشكيل الوزارة ورئاستها خلفا لعبيد و هذه الحكومة الجديدة عهدت بالحقائب الوزارية الإقتصادية إلى حاملي درجات دكتوراه تعلموا في الغرب و رجال أعمال مقربين من جمال مبارك - نجل الرئيس مبارك - والذى كان يتم إعداده لتولى الحكم خلفا لأبيه- وكليهما كان منحازا للإندماج فى الإقتصاد الحر. لذا شهدت هذه الحقبة موجة ثانية من بيع مؤسسات القطاع العام فبيعت ١٩ مؤسسة خلال العام المالي الأول لحكومة نظيف، كما حدث تغير إستراتيجى حيث جرى بيع بعض الثوابت التاريخية للإقتصاد المصري و إعداد البعض الآخر للخصخصة، مثل الشركة الشرقية للدخان، وشركة الأسمدة المصرية، وعمر أفندي، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية. و قد بلغت عائدات الحكومة من بيع المؤسسات العامة خلال العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ – ٥.٣٤ مليار دولار وهو رقم أكبر من الـ٣.١٢ مليار دولار حصيلة الحكومة من بيع المؤسسات العامة خلال عقد كامل قبل تولي حكومة أحمد نظيف رئيس الوزراء١٣ .

ب- كما أصدر نظيف قرارا بوقف التعيينات نهائيا في الحكومة في وقت يتخرج فيه سنويا من الجامعات والمعاهد العليا حولى ٢ مليون شاب. في الوقت الذي لم يتم فيه تعيين خريجى دفعات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و معظمهم من أبناء العمال والطبقة الوسطى. كما قرر نظيف إلغاء الدعم عبر مشروع مغنطة بطاقات التموين

---

[١٣] **صندوق النقد الدولي، نشرة المعلومات العامة رقم ٥/٧٢. ٧ يونيو٢٠٠٥، على موقع** http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2005/pn/0572.htm http://
مجموعة اكسفورد للتجارة، التقرير : صعود مصر (لندن٢٠٠٨) صفحة ٥٢.

فضلا عن حديثه الجاد عن رفع سعر رغيف العيش والذى طبق فعليا فى أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ [١٤].

ج- على خلفية التظاهرات والتجمعات الإحتجاجية التى قام بها المصريون دعما للفلسطينيين تارة، وفى مواجهة الإحتلال الأمريكى للعراق تارة أخرى بدأ إهتمام هؤلاء المحتجون ينصرف إلى الشأن الداخلى المصرى ويطالبوا بالتغيير وبتحقيق الديمقراطية فى مصر فشهد عام ٢٠٠٤ ميلاد الحملة الشعبية من أجل التغيير "الحرية الآن"، والحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، وهو ما جعل كل الأضواء فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يتم تسليطها على مطالب الحريات السياسية، دون الإلتفات إلى السياسات الإقتصادية والوضع الإجتماعى المتردى مما ساعد الحكومة على إستغلال هذا الصخب و المضى قدما فى إنفاذ سياستها الإقتصادية .

د- شهد العام ٢٠٠٤ الإطلاق الحقيقى لتطبيق إتفاقية الجاتس "التجارة فى الخدمات" فى مصر حيث فتح الباب على مصراعيه للتعليم الخاص والجامعى بالأساس مع إهمال التعليم الحكومى وإرتفاع تكلفة التعليم على كاهل الأسر المصرية، وكذلك إطلاق شركات النقل الخاصة بالقاهرة وزيادة تعريفة الركوب بها إلى أربعة وخمسة أضعاف تعريفة الركوب فى الأتوبيسات العامة حيث إرتفعت التعريفة من ٢٥ قرشا إلى ١٥٠ قرشا أو ١١٠ قرشا كما انخفضت أعدد أتوبيسات النقل العام فى مواجهة أتوبيسات الشركات الخاصة وتباعدت مواعيد تقاطرها، وهو ما واكبه أيضا زيادات فى أسعار الكهرباء والتليفون والمياه ورسوم النظافة، فضلا عن قفزات أسعاء الدواء والعلاج فى المستشفيات .

لذا كان عام ٢٠٠٤ نقطة تحول إقتصادية وإجتماعية حيث ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير فى تردى الأوضاع المعيشية للعمال والطبقة الوسطى لذا لم

---

[١٤] **موقع مركز الدراسات الاشتراكية –٨ نوفمبر ٢٠٠٤– هشام فؤاد – رؤية اولية حول الاحتجاجات العمالية**

يكن غريبا أن يشهد هذا العام إرتفاع وتيرة الإحتجاجات العمالية إلى ٢٦٦ إحتجاج بعد أن كانت تسجل فى ٢٠٠٣ حوالى ٨٦ إحتجاج فقط، وفى ٢٠٠٢ كانت تسجل ٩٦ إحتجاج .

٥- الحد الأدنى للأجور :

يعرف الأجر[١٥] بأنه المقابل النقدي الذي يحصل عليه العامل من جراء عمله، ويعد هذا الأجر أحد أهم الأركان الجوهرية في علاقة العمل نظرًا لما يمثله من أهمية لطرفي العلاقة من ناحية، وللمجتمع من ناحية ثانية.، لذلك فلا يقاس الأجر بعدد الجنيهات التي يحصل عليها عامل، وإنما يقاس بما يمكن أن يضمنه للعامل من مستوى معيشة، لذلك يحدد الأجر دائمًا بما يعرف بسلة المستهلك، ويقصد بها سلة السلع الضرورية التي يستهلكها الإنسان في حياته اليومية ككائن حي، ومن هنا تنشأ العلاقة بين الأجور وأسعار السلع في المجتمع، ولهذا ربطت كل التشريعات بينهما فقد يكون من المقبول وجود فجوه بين الأجور والأسعار لصالح الأجور، ولكن من غير المقبول إجتماعيا وإقتصاديا أن يحدث العكس وتكون الفجوه لصالح الأسعار. و يقصد بالحد الأدنى للأجر "الحد الذى يجب أن يكفى وحده لتحقيق حياه كريمة للعامل وأسرته ويكفل لهم حماية إجتماعية تقيهم من المخاطر" وفى ظل إنهيار قيمة الجنية المصرى وإرتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية كان من المفترض على الحكومة المصرية وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع هذه الأسعار حيث صدر قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتضمن فى المادة ٣٤ منه إنشاء مجلس قومى للأجور مهمته

---

[١٥] د احمد حسن البرعى- بحث علاقات العمل في عالم متغير- مجلة مركز بحوث ودراسات الدول النامية

obeikandi.com

وضع حدا أدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل و التدابير التى تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار. ومنذ إصدار القانون لم يحدد المجلس حتى الآن هذا الحد، علما بأن آخر حد أدنى للأجر في مصر كان قد صدر بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ووضع حدا قدره ٣٥ جنيها شهريا، وفيما يتعلق بالحد الأدنى لأجور موظفي الحكومة فهناك جداول الأجور الملحقة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة و على الرغم من التعديلات التي أدخلت عليها بالقوانين (أرقام ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ ، و٣١ لسنة ١٩٨٣ ، و٥٤ لسنة ١٩٨٤) والتي تضمنت زيادة نهايات الربط بواقع ٦٠ جنيها شهريا ظل الجدول على حالته الراهنة حتى الآن، وهنا نلحظ أن متوسط الأجر الشهري المحدد في بداية التعيين يقدر ب٩٨ جنيها للمؤهل المتوسط، و١٠٨ جنيهات للمؤهل فوق المتوسط، و١٢٣ جنيها للمؤهل العالي، وهي أوضاع لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، وفى القطاع الخاص يتم التعامل مع أقل حد للتأمين الإجتماعي ١٠٤ جنيه بإعتباره الحد الأدنى للأجور في مصر.

و إذا كان خط الفقر المعترف به دوليا هو ٢ دولار يوميًا للفرد، وإذا كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٦ يقول أن نسبة الإعالة في بلادنا (١ : ٥) أي كل إنسان يكتسب يعول أربعة غيره لا يكتسبون فإن الحد الأدنى للأجر لا يمكن أن يقل عن ١٠ دولار يوميًا بإعتبار أن ٢ دولار للفرد هو ما يمثل حد الفقر أى حتى يكون العامل المصرى على خط الفقر يجب أن يتقاضى شهريا ٣٠٠ دولار، ومن البديهى أن يكون الحد الأدنى للأجر أعلى من خط الفقر لذلك سمي الحد الأدنى للأجر بحد الدفاع الإجتماعي ١٧ ، وذلك يفيد أن الحد الأدنى يجب ألا يقل عن ١٦٨٠ جنيه شهريًا إذا كانت نسبة الإعالة في المجتمع (١:٥) ، ولا يقل المبلغ

---

[١٦] **صابر بركات . الحد الأدنى للأجور نريده عادلاً . إبريل ٢٠٠٧/٨/٢٠ العدد ٣٦.**

[١٧] **د أحمد حسن البرعي – مرجع سابق**

عن ١٣٤٤ جنيه إذا كانت نسبة الإعالة من(٤:١) ، وإذا كانت نسبة الإعالة(٣:١) فإن الحد الأدنى للأجر لا يقل عن ١٠٠٨ جنيه ، أما إذا نظرنا إلى واقع الأجور فنجدها في القطاع الخاص أقل من حد الفقر بكثير هذا إذا اعتبرنا نسبة الإعالة في المجتمع من (٣:١) فالمرتبات للغالبية العظمى لم تتجاوز ٥٠٠ جنيه١٨ ، وفى القطاع الحكومي معظم العاملين بالدولة (حوالي ٣.٨ مليون) يقعون ضمن شريحة المرتبات من ١٣٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنيه، يليهم نحو ١،١ مليون موظف يقعون ضمن شريحة مرتبات شهرية تتراوح بين ٢٠٠ جنيه إلى ٣٠٠ /٤٠٠ جنيه ، ويوجد نحو ١٠٨ آلاف ضمن شريحة المرتبات بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ .[١٩] لذلك لم يكن غريبا أن تربط الحركة العمالية بين الحد الأدنى للأجر و حد الفقر أو خط الفقر وأطلقت حمله تطالب بوضع حد أدنى للأجور تحمل شعار "عايزين نوصل لخط الفقر" وهو شعار ساخر أطلقه العمال وتبنته حركة عمال من أجل التغيير واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية ولجنة التضامن العمالى المنبثقة من التحالف الإشتراكى وقامت هذه اللجان بالتنسيق مع العديد من القيادات العمالية فى المواقع بدراسة الأسعار وحساب سلة المستهلك وانتهوا إلى تحديد مبلغ ١٢٠٠ جنيه شهريا كحد أدنى للأجر .

---

[١٨] راجع كتاب العمال والمقاومة الإجتماعية "العدد الثانى" ص ١٠- صادر عام ٢٠٠٧ عن مركز هشام مبارك للقانون، ومؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية - تحرير خالد على.

[١٩] مقال مستشار وزير المالية عبد الفتاح الجبالي . الكادرات الخاصة هل تحل مشكلة الأجور . الأهرام ٢٠٠٧/٤/٢٨

obeikandl.com

٦- إنتخابات النقابات العمالية [٢٠]:

تجرى انتخابات النقابات العمالية كل خمس سنوات وتتم على مستوى البناء الهرمي للتنظيم النقابي العمالي حيث تبدأ بانتخابات اللجان النقابية في المصانع والشركات والتي تراوح عددها في الدورتين الأخيرتين(٢٠٠١-٢٠٠٦) و (٢٠٠٦-٢٠١١) بين ٢٠٠٠ : ١٨٠٠ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية، ثم تبدأ بعدها إنتخابات النقابات العامة والتي يبلغ عددها ٢٣ نقابة عامة على مستوى الجمهورية وتتمركز جميعها في القاهرة ، ثم تنتهي بانتخابات الإتحاد العام لنقابات عمال مصر . وإذا نظرنا إلى قانون النقابات العمالية بشأن انتخابات تلك النقابات فلن نجد إلا ثلاثة مواد تتعلق بالإنتخابات هي المادة ٣٦ والتي تحدد شروط الترشيح، والمادة ٤١ والتي تحدد مدة الدورة النقابية وتاريخ بدايتها ونهايتها وطريقة إشراف القضاء على الإنتخابات، وانتهت بتخويل وزير القوى العاملة سلطة إصدار القرار الذي يحدد مواعيد وإجراءات الترشيح والإنتخاب بعد موافقة إتحاد العمال، ثم المادة ٤٤ والتي تحدد مواعيد الطعن على نتيجة الإنتخاب ب١٥ يوما من تاريخ إعلان النتيجة أمام المحاكم الجزئية، وهكذا جاءت نصوص القانون بشأن الإنتخابات مجرد نصوص عامة وقليلة العدد ووضعت التفاصيل بكل ما فيها من إجراءات جوهرية تحت سلطة الوزير (مصدر القرار) فما هي الأوراق التي تثبت أو تنفى توافر هذه الشروط المحددة بالمادة ٣٦ ؟ وكيف يمكن الحصول عليها ؟ وما هو تاريخ استخراج تلك الأوراق ؟ وما هي الجهات التي تقدم إليها ؟ ومن هو المخول باعتمادها ؟ وكيف يمكن الطعن على قراره ؟ وما هي اللجان المشرفة على عملية الترشيح ؟ وما هو مكانها ؟ وما هي ضوابط ممارسة عملها ؟ وما هي حقوق

---

[٢٠] هذه الفقرة تم صياغتها من خلال مراجعة وقراءة أوراق وقضايا وبيانات مركز هشام مبارك للقانون، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية خلال انتخابات النقابات العمالية دورة ٢٠٠١- ٢٠٠٦، ودورة ٢٠٠٦- ٢٠١١

obeikandi.com

المرشح وقت الترشيح ؟ وما هي قواعد الدعاية ؟ وكيف يتم الانتخاب ؟ وماهي النماذج والمحاضر الخاصة بالإنتخاب والفرز ؟ وما هو عدد التوقيعات المطلوب عليها ؟ وما هي لجنة الانتخاب؟ وهل يجوز للمرشح أو مندوبيه حضور الإنتخاب من عدمه ؟ وما هي لجنة الفرز؟ وكيف وأين يتم الفرز ؟ وكيف يتم حساب الأصوات ؟ فجميعها أسئلة تركت إجاباتها لوزير القوى العاملة مصدر القرار المنظم للإنتخابات فأصبحت سلطة الوزير مترامية الأطراف بشأن الإنتخابات العمالية وفي النهاية يشتمل قراره على ما يشاء من النصوص سواء اتفقت مع أحكام القانون أم لا ، وعلى المتضرر اللجوء للقضاء ، ومن أهم إبداعات النظام الحاكم في تنظيم هذه الإنتخابات هو إصدار قرار ينظم إنتخابات كل دورة نقابية على حده حيث يتم تفصيل نصوص القرار في كل دورة من أجل تحقيق نتيجة معينة، و هذه البدعة تعطى النظام مساحة أوسع للمناورة فعندما يصدر قرار ويتم الطعن علي بعض مواده قد تصدر أحكام مستعجلة وتتراخى الدولة أو تمتنع عن تنفيذها حتى يتم إجراء الإنتخابات وبعدها يدخل العمال في دوامة قضائية لإعادة الإنتخابات وغالباً ما تنتهى الدورة النقابية قبل صدور الحكم بسبب بطء إجراءات التقاضي، وعند انتخابات الدورة الجديدة يصدر الوزير قراراً برقم جديد يلغى القرار القديم وربما تكون العديد من النصوص والقواعد الواردة به نسخه طبق الأصل من القرار القديم وبالتالي تصبح جميع الأحكام السابقة مجرد أحكام تتعلق بقرار تم إلغائه وعلى العمال أن يعيدوا نفس المحاولة لإيقاف نفس النصوص التي تخالف القانون في قرار الوزير الجديد.

ودائما ما تحدث تلك الإنتخابات حراكا عماليا فى المواقع والشركات ويشهد مقر إتحاد العمال العديد من التظاهرات والتجمعات العمالية بسبب رغبة النظام الحاكم دائما فى التلاعب بمجرياتها ونتائجها بغية إحكام سيطرته على التنظيم النقابى

ولعل أبرز ما طرحه العمال[٢١] فى دورة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ أمرين : الأمر الأول: تبنى عمال من اليسار لشعار الحريات النقابية وفى القلب منه الحق فى التعددية النقابية بعد أن كان مجرد فكرة تتداول فيما بينهم ويتجادلوا بشأنها حيث شهدت هذه الدورة طرحهم لفكرة التعددية النقابية ردا على قرارات إستبعادهم من الترشيح وهو ما يمثل الطرح العلنى الأول لهذه الفكرة بعد أن سيطر على العمال منذ تأسيس اتحاد عمال مصر عام١٩٥٧ فكرة التنظيم النقابى الواحد .، الأمر الثانى: نجح العمال من خلال اللجنة التنسيقية للعمال فى الحصول على أول حكم قضائى يلغى قرار وزير القوى العاملة المنظم للإنتخابات فى اللجان النقابية لأنه يهدر حق العمال فى إشراف قضائى كامل على الإنتخابات ويهدر نص المادة ٤١ من قانون النقابات العمالية ٣٥ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بذلك حيث كان يتم استبدال القضاه بمشرفين من موظفين تابعين للقوى العاملة وقيادات عمالية بالنقابات العامة والاتحاد العام لتصبح هذه القيادات مرشحة ومشرفة على نفس الإنتخابات فى ذات الوقت .

أما انتخابات ٢٠٠٦- ٢٠١١ فقد تميزت بعدد من العناصر عن سابقتها حيث تميزت بداياتها بما يلي[٢٢] :

- كثافة ترشيحات العمال حيث شهدت هذه المعركة إقبالاً متزايداً من العمال راغبى الترشيح على مقاعد اللجان النقابية وهو ما عكس تغير المزاج العمالي في الإهتمام بالإنتخابات العمالية.

---

[٢١] انظر تقريرنقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات– عن انتخابات النقابات العمالية ٢٠٠١ – صادر عن مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية– تحرير صابر بركات و خالد على

[٢٢] كتاب العمال والمقاومة الاجتماعية " العدد الاول" – تحرير خالد على– صادر عن مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية .

obeikandi.com

- تنوع القوى السياسية التي خاضت الإنتخابات فبالإضافة لمرشحي الحزب الوطني والشيوعيين والناصريين والوفديين أصحاب الصراع الدائم في هذه الإنتخابات طوال العقود الماضية، إنضم الإخوان بشكل علني إلى هذا الصراع في الإنتخابات الأخيرة وهو ما أضاف إليها حيوية وزاد من حدة الصراع.

- عينت عائشة عبد الهادي وزيرة للقوى العاملة خلفاً للوزير أحمد العماوى وقد انعكس ذلك على الإنتخابات العمالية من حيث شراسة الإقتتال الداخلي بين قيادات التنظيم الرسمي – وجميعهم أتباع الحزب الوطني- وقد عملت عائشة عبد الهادي على مطاردة وتصفية خصومها وتمكين تابعيها من السيطرة على مقاليد التنظيم النقابي[٢٣].

-جاءت هذه الإنتخابات في ظل أجواء سياسية مختلفة عن الدورات السابقة حيث سبق هذه الإنتخابات تعديل نصوص الدستور المصري بشأن طريقة إختيار رئيس الجمهورية والتي تحولت من الإستفتاء إلى الإنتخاب وما صاحب ذلك وتلاه من احتجاجات جماهيرية على استمرار مبارك في الحكم ، وكذلك انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ والتي شهدت مواجهات بين المواطنين والقوى السياسية من ناحية، والشرطة والحزب الحاكم من ناحية ثانية كانت نتيجتها عشرات من المصابين وأعداد من القتلى، وأثمرت عن نجاح ١١٤ عضو معارض في البرلمان منهم ٨٨ من الإخوان، ونجاح ملفت للقوى السياسية والقضاة ومؤسسات المجتمع المدني في فضح التزوير الذي شهدته هذه الانتخابات، ثم كانت في النهاية معركة القضاة مع الحزب الحاكم حيث التفت الحركات الجماهيرية خلف القضاة في مواجهة الحزب الحاكم وفى مواجهة عائلة مبارك، وجميع الأشكال الإحتجاجية التي إستخدمتها القوى

---

[٢٣] **وكان أبرز من تم تصفيتهم هو الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس نقابة العاملين بالخدمات الادارية، وصلاح علوان عضو مجلس إدارة نقابة الصناعات الهندسية .**

obeikandl.com

السياسية خلال العامين الماضيين كان لها إنعكاساتها على السلوك العام للمواطنين حيث عمقت من كسر هيبة الحزب الحاكم وعائلة مبارك من ناحية ، ومن ناحية ثانية أكدت على كون التظاهر والإعتصام أدوات فاعلة للتعبير عن الرأي والتى كان يعتبرها العديد من العمال إحتجاج غير ناجز أو ينظر إليها على أنها نوع من الرفاهية، وربما مازال البعض يعتبرها كذلك.

- تعد هذه الإنتخابات أول انتخابات عمالية في ظل وزارة نظيف، كما أنها أول انتخابات جماهيرية على مستوى الجمهورية بعد فضيحة إنتخابات مجلس الشعب (نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٥) عمد الحزب الحاكم إلى تجريب آليات جديدة في الانتخابات العمالية لتبيان مدى قدرته على التحكم في أى عمليات إنتخابية قادمة .

- جاءت هذه الإنتخابات وقد سبقها لأول مرة أحكام نهائية من الإدارية العليا وقد أكدت جميعها على وجوب رئاسة القضاة للجان الانتخاب الفرعية والعامة في انتخابات النقابات العمالية ، فلم يكن بمقدور الحركة العمالية أن تطالب بتطبيق هذا الإشراف إلا في إنتخابات ٢٠٠١- ٢٠٠٦ ولم تتمكن من الحصول على أحكام من الإدارية العليا إلا بعد إنتهاء إتمام الإنتخابات فى نوفمبر ٢٠٠١ ، وهو ما ساعد العمال في إنتخابات الدورة الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١١) على خوضها وفي أيديهم وثائق قضائية نهائية من الإدارية العليا توجب الإشراف القضائي الكامل .

- جاءت هذه الإنتخابات في ظل إنتشار القنوات الفضائية والصحف المستقلة والحزبية والتي عمدت ولأول إلى تغطيتها تغطيه شاملة منذ بداية تقديم أوراق الترشيح حتى إعلان النتائج .

ورغم أن الحزب الحاكم تمكن من إنهاء الانتخابات وفرض رجاله على التنظيم النقابي إلا أن هذه الانتخابات شهدت عددا من النتائج اشتملت على تغير في تكتيكات الحزب، قابله تغير في تعامل العمال معها كان أبرزه ما يلي[٢٤]:

أ- لجأ الحزب الوطني بعد فضيحة إنتخابات مجلس الشعب وبعد فشله في إدارتها إلى تكتيك اعتمد على أربع محاور (أ) المواجهة من المنبع في الإنتخابات العمالية كآلية جديدة للتحكم في الإنتخابات حيث إعتمد في الأساس على التوسع في قاعدة الحرمان من الترشيح[٢٥] ، وكان من نتيجة ذلك استبعاد ٣٠ ألف مرشح، (ب) تقليص المدة القانونية للحملة الإنتخابية والتي لم تتجاوز سبعة أيام كان منها ثلاثة أيام إجازة رسمية،(ج) تضييق الفارق الزمني بين إعلان كشوف المرشحين النهائية وإجراء الإنتخابات حيث كان الفاصل يوم واحد ويومين في اللجان النقابية ، وبدون أي فاصل في النقابات العامة والإتحاد العام، وكان ذلك بهدف حرمان العمال من بناء تحالفات أو تكتلات إنتخابية لأنها لن تتم إلا بعد قراءة الخريطة النهائية للإنتخابات والتي تتحدد بعد الإعلان النهائي لأسماء المرشحين،(د) إشراف أعضاء الهيئات القضائية على اللجان العامة فقط والتي تتواجد في مديريات القوى العاملة بالمحافظات بالإضافة إلى ٦ مناطق عمالية ذات تجمع عمالي (شبرا الخيمة -حلوان- المحلة – كفر الدوار- كفر الزيات- الأقصر)، أما اللجان الفرعية والتي يباشر أمامها الإنتخاب وتقوم بالفرز وتجميع النتائج كان يتولاها موظفي القوى العاملة وبالتالي أشرف ٣٢ قاضى (٢٦ محافظة +٦ مناطق عمالية = ٣٢ لجنة عامة) على انتخابات ١٧٥٠ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية و٢٣ نقابة عامة واتحاد عام .

---

[٢٤] كتاب تحت الإعداد بعنوان " نقابات بلا إنتخابات وإنتخابات بلا تنافسية" تقرير عن انتخابات ٢٠٠٦ -٢٠١١ – تحرير صابر بركات وخالد على – مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية .

[٢٥] عن طريق الوقوف حائلا دون استكمال المرشحين لأوراق الترشيح ، مثل إمتناع النقابات العامة عن منح راغبى الترشيح شهادات تفيد عضويتهم بها وسدادهم الاشتراك

ب- كان الخطاب الذي يصدره الحزب الحاكم للرد على الإستبعاد هو محاولته حماية التنظيم النقابي من سيطرة التيار الإسلامى عليه علما بأن مرشحى الإخوان لم يتجاوز عددهم٥٠٠ مرشح و استبعد منهم ٣٣٠ مرشح من إجمالى ٢٠ ألف مرشح تم إستبعادهم ، كما شهدت هذه الانتخابات أقل نسبة استبعاد من مرشحي اليسار (شيوعيين وناصريين)، وهو ما عكس أن الهدف من الاستبعاد ليس العمال المنتمين لتيارات سياسية فقط وإنما كان الهدف هو سحق التنافسية من بداية إجراءات الترشيح .

ج- حجم الإستبعاد بالإضافة للمعاملة غير اللائقة التي وجدها العمال من قيادات الإتحاد والنقابات العامة والقوى العاملة كان له أثره على جميع العمال المستبعدين الذين نددوا في مواقعهم ببطلان هذه الانتخابات والتحكم الواضح للأمن والقوى العاملة في العملية الإنتخابية مما أفقدها المصداقية داخل المواقع العمالية.

د- رغم إستبعاد العمال من الترشيحات خلال هذه الإنتخابات إلا أن تعامل غالبيتهم مع هذا الإستبعاد –

وعلى عكس المتوقع – لم يقابل منهم بالصمت مثل العديد من الحالات في الإنتخابات السابقة حيث قابله العمال في الإنتخابات الأخيرة بآليات جديدة إعتمدت على التظاهر والإعتصام أمام مقار النقابات ، وكذلك أمام أقسام الشرطة ، ولجأ المئات منهم للقضاء للحصول على أحكام لصالحهم*[٢٦] .

---

[٢٦] **فمركز هشام مبارك للقانون بمفرده رفع فى القاهرة فقط حوالى ٢٠٠ دعوى قضائية لصالح ٧٠٠ مرشح .**

obeikandl.com

و- إمتنع الحزب الحاكم عن تنفيذ غالبية أحكام عودة المستبعدين إلا أن العمال الذين تمكنوا من تنفيذ أحكامهم وخاضوا الإنتخابات في مواقعهم حصلوا على أعلى الأصوات*[٢٧].

ه- رداً على الإستبعاد وعدم تنفيذ الأحكام رفع العديد من العمال في أيام الإنتخاب شعار التغيير وكان منطقهم في ذلك إذا كان الحزب الحاكم إستبعدنا وإمتنع عن تنفيذ الأحكام لحماية مجلس إدارة اللجنة النقابية ولتمكين النقابيين القدامى من النجاح فيجب علينا أن نستمر في المواجهة للنهاية وعلينا إسقاط المجلس القديم أيا كان منافسيهم حيث تكتل في العديد من المواقع المرشحين المستبعدين وأعدوا قوائم إنتخابية بديلة لمواجهة اللجان القديمة وهو ما نجح فيه العمال الذين خاضوا هذه التجربة حيث أسقطوا العديد من اللجان القديمة حتى ولو كانت تشتمل على وجوه من المعارضة *[٢٨]، فالمهم بالنسبة للعمال في المعركة كان إسقاط اللجنة القديمة رداً على الاستبعاد .

ع- لأول مرة ينجح العمال في الحصول على أحكام لإيقاف الإنتخابات في المستويات الثلاثة اللجان النقابية، والنقابات العامة، والاتحاد العام ، على عكس الانتخابات السابقة والتي نجح العمال في إستصدار أحكام بشأن إيقاف إنتخابات اللجان النقابية وبعض النقابات العامة وجميعها أحكام واجبة التنفيذ ولم تنفذ بسبب مساندة الحزب الحاكم للتنظيم النقابى الراهن، وهو ما أسقط الشرعية عن هذا التنظيم .

---

[٢٧] ***مثل شعبان عمر موسى بميناء القاهرة الجوى وابراهيم حسن بشركة النقل النهر بل ونجح فى عضوية النقابة العامة للنقل البحرى .**

[٢٨] ***مثل على فتح الباب (مرشح الإخوان وعضو مجلس الشعب) عضو اللجنة النقابية بشركة الحديد والصلب ، ونبيل عبد الغنى (مرشح التجمع وأحد أبرز قياداته العمالية) و رئيس اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للحرير**

obeikandl.com

غ- لأول مرة يحدث شعار التعددية النقابية الذي طرحته القوى السياسية كشعار لمواجهة سيطرة الحزب الحاكم على الإنتخابات الأخيرة ارتباكاً في التنظيم الرسمي ، وهو شعار رفعه العمال المنتمين لليسار منذ بضع سنوات وفى الانتخابات الأخيرة أعاد الإخوان فكرة طرحة بالدعوة لإنشاء اتحاد موازى في بداية حملتهم الانتخابية كرد على أية محاولة لإبعادهم عن الانتخابات ، وقد لاقت الفكرة تأييداً من بعض اليساريين في حين عارضها البعض الآخر على اعتبار أنها لا تمثل التعددية لأنها تنشئ بناءً أحادياً بديلاً عن بناء أحادى آخر وهى فكرة تتناقض مع جوهر التعددية النقابية التي نادي بها اليساريون ، ورغم كل هذه الدعوات لم تجد الفكرة بداية للتطبيق العملي من أي فصيل وإن كان التوسع في أعمال الاستبعاد من الانتخابات وتزييف إرادة العمال قد مهد الأرض الخصبة لنشر الفكرة في الأوساط العمالية على نطاق واسع ، إلا أن إمكانية تطبيقها فعلاً تبقى رهناً بتفعيل العمل المشترك في هذه القضية بين الفصائل النقابية الداعية لها، ورغم أنها وقت إطلاقها كانت مجرد فكرةً وشعاراً يفتقد آليات التطبيق إلا أنها أثارتإرتباك وخوف رجالات التنظيم الرسمي والقوى العاملة والتي لجأت للتهديد بأن أي محاولات لتنظيم عمالي جديد سوف يتعامل معها الأمن بكل قوة*[٢٩].

لذلك فان نتائج إنتخابات النقابات العمالية هذه الدورة(٢٠٠٦-٢٠١١) تعكس إرهاصات تصاعد المقاومة العمالية ليس فقط على مستوى كثافة المشاركة، ولكن على مستوى تطور أدوات التعبير عن الرأي التي استخدمتها من ناحية، وتنظيم وترتيب آليات وأولويات المواجهة من الفضح للتظاهر للتقاضي لتنظيم التصويت

---

[٢٩] ***ترددت هذه العبارات فى مقالات وأخبار جريدة العمال الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال خلال أشهر أغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٦**

المواجه من ناحية ثانية ، بالإضافة لجسارة المواجهة وعلانيتها من ناحية ثالثة، كما أنها- ومن ناحية رابعة- مهدت الطريق لسلب الشرعية من قيادات التنظيم الرسمي الموالية للحزب الحاكم والتي توافق على كل سياساته حتى ولو كانت على حساب العمال وفى المقابل تتمتع هذه القيادات بحماية هذا الحزب لها والذي يمتنع عن تنفيذ أحكام القضاء الصادرة ضدها .

لذلك لم يكن من المستغرب أن يكتب أنور الهوارى رئيس تحرير جريدة الوفد- آن ذاك- تعليقا على الإنتخابات العمالية أن هذا العام هو عام العمال[٣٠] ، كما إنتقد المفكر طارق البشرى أداء بعض القوى السياسية التي لم تساند العمال في الانتخابات الأخيرة وطالب بالالتفات إليها على إعتبار كونها مؤشر إجتماعي جديد يحتاج للدعم والمساندة ، علماً بأن أخر مقال قبل الإنتخابات تناول الشأن العمالي خلال عام ٢٠٠٦ كان قبل عيد العمال وكتبه إبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور[٣١] تحت عنوان "يا عمال مصر اتحدوا أو وحدوه" و كان يتساءل فيها عن العمال أين هم، ولماذا هم صامتون رغم بؤس الأحوال الإقتصادية والإجتماعية. وفى الحقيقة كان المقال يمثل رؤية ظلامية عن المقاومة العمالية ولم يلتفت هو أو غيره إلى نشاط الحركة العمالية الذي أخذ فى التصاعد منذ ٢٠٠٤ دون أن يراه الرأي العام حيث سقط العمال من الوعي العام لسنوات ولم تهتم بهم الصحف ولا الأحزاب أو الحركات المعارضة أو المراكز البحثية أو القنوات الفضائية رغم نضالات العمال طوال الأعوام السابقة في المواقع المختلفة الإ مع تلك الانتخابات وربما يكون نشاط العمال خلالها قد أعاد العمال للوعي العام وساعدهم علي تصدر المشهد السياسي والإجتماعي وقتها، إلا أن أياً من القوى السياسية أو المثقفين - فيما عدا

---

[٣٠] **جريدة الوفد – ٢٠٠٦/١١/٩ – مقال أنور الهوارى بعنوان " مرحبا بعمال مصر"**

[٣١] **جريدة الدستور – ٢٠٠٦/٣/١٥ – مقال إبراهيم عيسى بعنوان " يا عمال مصر اتحدوا أو وحدوه"**

الهوارى والبشرى - لم يلتفت إلى أن أداء العمال فى هذه الإنتخابات ليس ظاهرة وقتية أو عرضية ومن الصعب إختفائه أو ذوبانه سريعاً، فقد كانت هذه الانتخابات تجسد أهم إرهاصات تصاعد المقاومة العمالية ونذكر فى ذلك مشهدين :

المشهد الأول: يعود السبب الحقيقى لإضراب عمال غزل المحلة فى ديسمبر ٢٠٠٦ إلى هذه الإنتخابات أيضا حيث أنه وفى فترة الترشيح وعدت قبادات من إدارة الشركة بصرف أرباح شهرين فى حالة نجاح المرشحين الذين تؤيدهم وأغلبهم من اللجنة النقابية القديمة وبعد أن انتهت الانتخابات أعلنت نتائجها فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ طالب العمال بالشهرين الإ أن الشركة رفضت الصرف تحت زعم أن لا يحق للعمال صرف هذه الأرباح فلم يمر أسبوع الإ وأعلن ٢٥ ألف عامل إضرابهم عن العمل فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ وبعدها دخل العمال عام ٢٠٠٧ ليقوموا بأكبر موجه احتجاجية فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

المشهد الثانى: أن بداية حركة موظفى الضرائب العقارية كانت نتاجا لهذه الإنتخابات عندما استبعد عشرات منهم من الترشيح وكان أبرزهم النقابى كمال أبو عيطة حيث امتنعت نقابة البنوك عن منحه شهادة العضوية للحيلولة دون استكماله أوراق الترشيح فخاض وزملائه عشرات التظاهرات والتجمعات أمام تلك النقابة للتنديد بها، ولم يدخل أبو عيطة الإنتخابات الإ بحكم قضائى، ورغم شعبيته الطاغية فى لجنة الجيزة قاموا بتغيير النتائج وأعلنوا رسوبه، لقد كانت تلك الانتخابات بكل ما حوته من تعسف وجور صاحبة الميلاد الحقيقى لحركة موظفى الضرائب العقارية فلأول مرة يتجمع عشرات منهم يمثلون جميع محافظات الجمهورية، ومن هنا بدأ هؤلاء الموظفون فى الإتصال ببعضهم البعض و الإلتقاء وتنظيم صفوفهم من أجل المطالبه بنقل تبعيتهم من المحليات إلى وزارة المالية.

رابعا: نستعراض أشكال الإحتجاجات العمالية:

تنوعت الأشكال التى إستخدمها العمال إحتجاجا على أوضاعهم الوظيفية والمعيشية، وإختلفت حسب الموقع، والحدث والمطلب، ويمكن إجمال هذه الأشكال فيما يلى*[٣٢]:

- الإمتناع عن إستلام المرتب (الحديد والصلب وتكرر فى العديد من المواقع).

- تقديم مذكرات وعرائض لإدارات الشركات و وزارة القوي العاملة (تكرر فى أغلب المواقع).

- اللجوء للقضاء(الحديد والصلب ومطاحن جنوب القاهرة والضرائب العقارية والحناوى للدخان....) .

- التهديد باستخدام الإضراب (تكرر فى أغلب المواقع).

- الإعتصام بمقر العمل (تكرر فى أغلب المواقع) .

- تقديم شكاوى لمباحث أمن الدولة ضد ممارسات إدارات الشركات(شركة مياه الفيوم- ميت غمر للغزل والنسيج- تليمصر- سماد السويس....).

- التجمع والتجمهر والتظاهر أمام الإدارات (تكرر فى أغلب المواقع).

- الإضراب عن الطعام (اسكو- غزل شبين- الوطنية للدواجن وانتاج البيض- غزل المحلة) .

---

[٣٢] ***تم عمل مقابلات مع عمال ممثلين ل ١٥ موقع، وكانت الحالة العمرية للمبحوثين : الرجال ٥١- ٥٠ -٤٢- ٥٢- ٤٥- ٣٥- ٣٠- ٤٥- ٠٠-٣٢- - ٠٠-٠٠- ٤١- ٠٠-٠٠—٠٠-٠٠- ٢٣- ٣٢- ٠٠-٤٣ – ٤٧ النســـاء: ٣٨- ٣٧- ٤٢- ٢٩- ٠٠، ٥٠ ، متوسط الأجور: تروح بين أدنى أجر ١٢٠ جنيه – وأعلى أجر ٦٠٠ جنية (كراتب أساسي)، و٤٣٠ جنية : ٢٠٠٠ جنية (كراتب شامل)، الحالة التعليمية:. أن النسبة الغالبة من العمال المحتجين، وقيادات الإحتجاج المبحوثين، من خلفيات تعليمية متوسطة وفوق المتوسطة.**

- الإضراب عن العمل (تكرر فى اغلب المواقع).

- التهديد بالعودة للإضراب أو الإعتصام فى حالة التراخى فى تنفيذ ما اتفق عليه أو العدول عنه(تكرر فى أغلب المواقع).

- طرق كافة الأبواب الحكومية والرسمية مثل تقديم شكاوى للهيئة القومية للتأمين والمعاشات(سائقى النقل بالأسكندرية- الحناوى للدخان تليمصر)، أو وزير الاعلام(العاملين بالقناة الثامنة)، أو لرئاسة الجمهورية(إدارى التربية والتعليم)، أو وزارتى المالية والادارة المحلية (الضرائب العقارية).

- مخاطبة أعضاء المجلس الشعبى المحلي(صيادى الإسماعيلية- سائقى الإسكندرية).

- مخاطبة أعضاء مجلسى الشعب والشورى(تكرر فى بعض المواقع) .

- الإعتصام أمام المحافظة(الوطنية لانتاج الدواجن- ذوى الإعاقة بأسوان- صيادى الاسماعيلية).

- الإعتصام داخل مقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر(عمال الاسبستوس- اسكو- غزل المحلة – الضرائب العقارية- تليمصر) .

- إعتصام الأهالى أمام أمن الدولة (سماد السويس) .

- تقديم شكاوى للمجلس القومي للمرأة(القناة الثامنة بالتليفزيون).

- تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان وطلب المشورة والمساندة(تكرر فى اغلب المواقع).

- الإتصال بوسائل الإعلام وتقديم الشكاوى لها وطلب نشرها صحفيا، وعقد لقاءات معها تلفزيونيا(تكرر فى أغلب المواقع).

- الإستعانة بالأحزاب السياسية (حزب التجمع والناصري فى حالة الحناوى للدخان، حزب الكرامة تحت التأسيس فى حالة الضرائب العقارية وإدارى التربية والتعليم).

- التهديد بالإستقالات (مطاحن جنوب القاهرة)

- تقديم بلاغات للنائب العام (اسكوا- تليمصر).

- كتابة المطالب وتوزيعها بين العمال لتكوين رأى عام بشأنها داخل المصنع(تكرر فى أغلب المواقع).

- جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية القائمة(غزل المحلة).

- وقفات إحتجاجية في ثمان محافظات في آن واحد (الضرائب العقارية) .

- إعتصام بشارع حسين حجازي بالقاهرة أمام مجلس الوزراء(الضرائب العقارية- إدارى التربية والتعليم).

- وقفة إحتجاجية والتقدم بأوراق النقابة المستقلة إلي وزارة القوي العاملة (أبريل ٢٠٠٩- الضرائب العقارية).

- قرع الطبول واستخدام الصافرات أثناء الإحتجاجات (تكرر فى أغلب المواقع أبرزها غزل المحلة وغزل سمنود وبوليفار بالاسكندرية والضرائب العقارية).

- إستخدام الهتافات والشعارات واللافتات(تكرر فى كل المواقع).

- عمل ماكتات من نعوش ودمى(تكرر فى بعض المواقع أبرزها المحلة- وغزل شبين - وغزل كفر الدوار).

- إستقدام الأهالى من الأطفال والأزواج والنساء للتضامن داخل الموقع الإحتجاجى (تكرر فى أغلب الاحتجاجات أبرزها المحلة وكفر الدوار وشبين).

- التهديد بالإنتحار من أعلى مبنى فى الموقع(عاملات المنصورة أسبانيا) .

- النوم على قضبان السكك الحديدية ومنع القطارات من الحركة(قائدى قطارات السكك الحديدية)

.

أشكال الاحتجاج

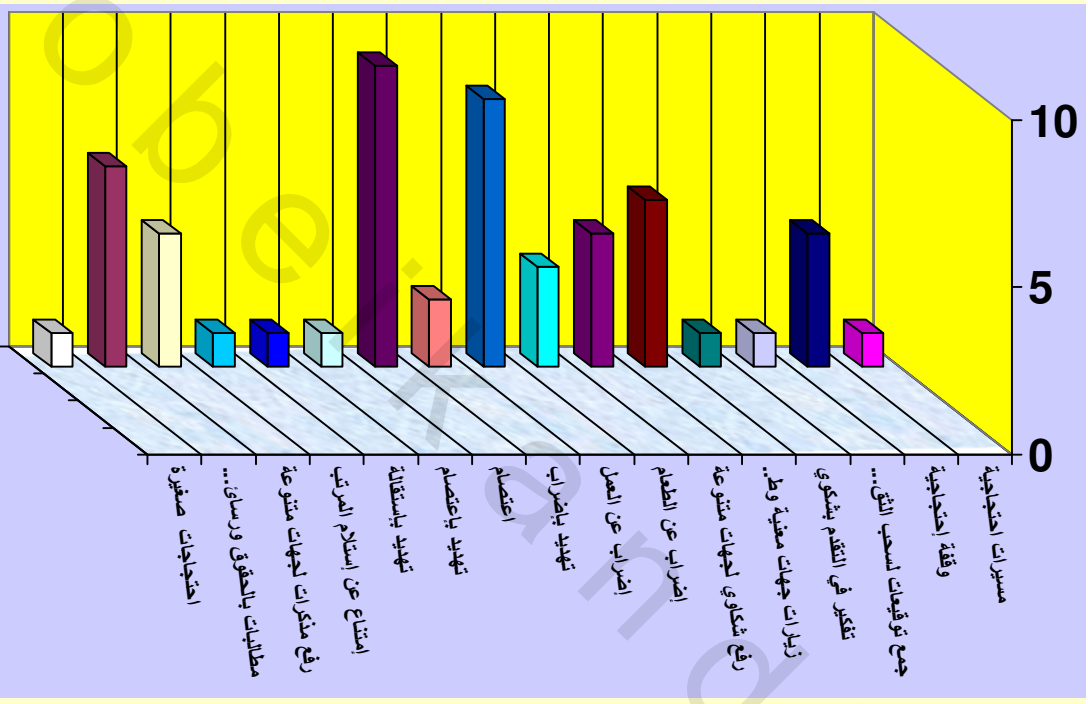

احتجاجات صغيرة	مطالبات بالحقوق ورسائل لجهات عديدة	رفع مذكرات لجهات متنوعة
إمتناع عن إستلام المرتب	تهديد باستقالة	تهديد باعتصام
اعتصام	تهديد بإضراب	إضراب عن العمل
إضراب عن الطعام	رفع شكاوي لجهات متنوعة	زيارات جهات معنية وطلب العون
تفكير في التقدم بشكوي	جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية	وقفة إحتجاجية
مسيرات احتجاجية		

openkanal.com

خامسا:إيضاح مطالبها ومدى نجاحها فى تحقيقها من عدمه:

١-مطالب الإحتجاجات:

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع المطالب الأولى: تتعلق بالحركة العمالية ووضعها الطبقى وحدود حقها فى التنظيم وسلطاتها فى المراقبة والمحاسبة، والثانية : مطالب يمكن وصفها بالعامة لأنها تكررت فى كل المواقع ، والثالثة: يمكن وصفها بالمطالب الفردية والخاصة.

أ-مطالب عامة (تتعلق بالحركة العمالية):

-مطلب الحد الأدني من الأجور ١٢٠٠ جنيه (عبر رفعه كشعار فى العديد من الاحتجاجات وكذلك رفع دعوى قضائية بشأنه ضد رئيس الوزراء).

-إطلاق الحريات النقابية (عبر طلبات سحب الثقة من اللجان النقابية أو المطالبة بإنشاء نقابة جديدة)

-مواجهة الفساد (عبر التشهير بفساد الإدارات، والمطالبة بإقالتها، وتبيان أخطاء ممارستها المهنية والمادية، ومطالب الاطلاع على الميزانيات)

ب-مطالب عامة في مجموع المواقع العمالية المختلفة:

-بدل الوجبات. وزيادة البدلات الأخري .

-متطلبات الأمن الصناعي.

-نسبة من الأرباح، مع إعطاء حوافز وعلاوات.

-ضمان الحصول علي منحة عيد العمال.

obeikandi.com

-زيادة المرتبات.

-تعويض في حالة الوفاة، والتسريح من العمل

-تأمين صحي.

-تأمينات إجتماعية ومعاش.

-المطالبة بعقود عمل ثابتة.

-إلغاء القرارات التعسفية.

-أجر وبدلات وحوافز متساوية عند العمل المتساوي.

ج-مطالب خاصة وفردية:

-ضمان لحقوق فئات معينة (النساء، والعامل ذو الإعاقة).

-مطالب فئوية قطاعية داخل الموقع(قواعد التشريك الطبى لقائدى القطارات[٣٣]).

-مطالب فردية مثل حالات وقف الإضطهاد بسبب النشاط النقابي.

---

[٣٣] **يقصد بقواعد التشريك الطبى لقائدى القطارات إجراءات نقل قائدى القطارات إلى وظيفة أخرى غير قيادة القطار لدواعى طبية مثل(قوة الابصار – سلامة الاعصاب)ا، وما يستتبعه ذلك من تغييرات فى الأجر والحوافزفكان يترتب على هذا التشريك حرمان قائد القطار من نصف دخله الذى كان يتقاضاه وهو ما كان يمثل مظلمه لهم منذ اصدار لائحة ١٩٨١ وخاصة أنهم طالبوا باعتبار الامراض التى تؤدى إلى تغيير طبيعة الوظيفة أمراض مهنية لا يجب أن تنال من الأجر أو ملحقاته بل يجب أن يستحقوا عليها تعويض.**

obeikandl.com

مطالب الاحتجاج

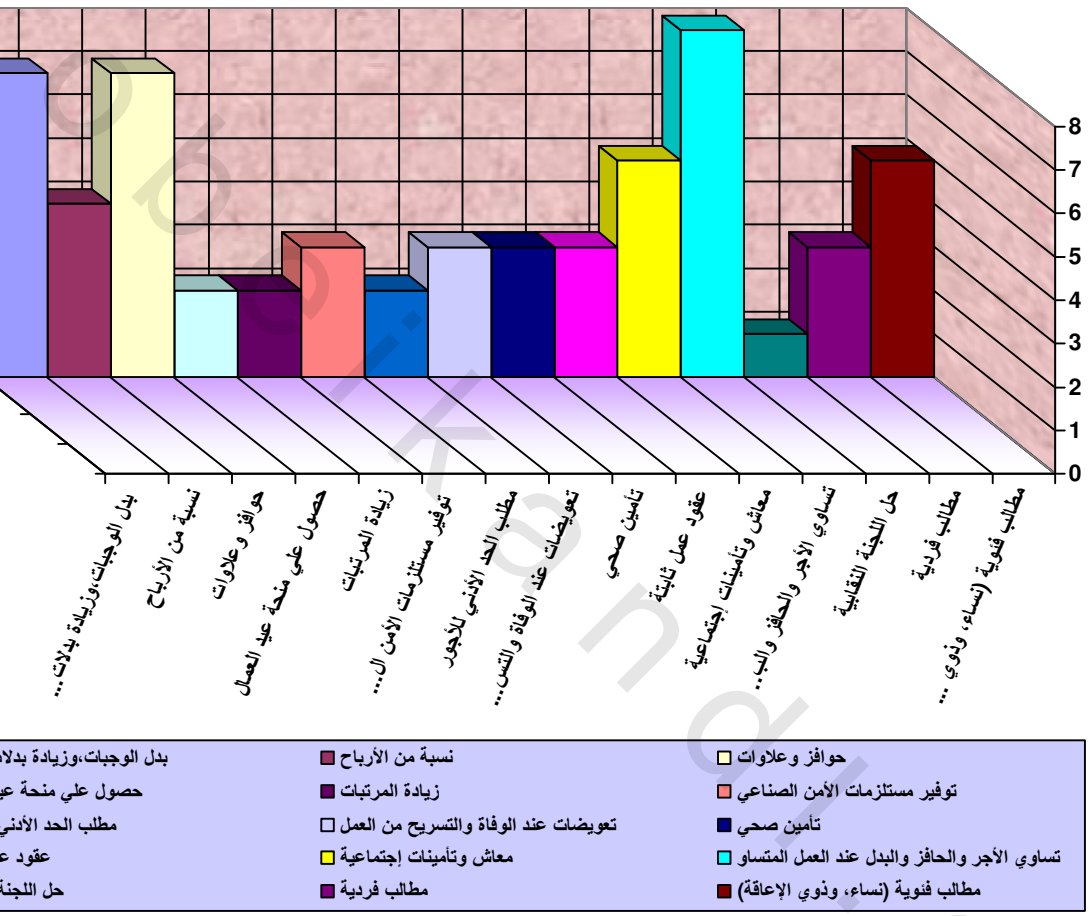

- علي ما يبدو أن الهم العمالي في كافة القطاعات ومناحي العمل لا يعتمد بشكل كبير علي المرتبات أو الأجور، كمفردة أساسية في ترجمة قيمة العمل، بحيث كانت نسبة طلب زيادة المرتبات المرصودة أعلاه، هي الأقل علي وجه الإطلاق بين حقوق عدة. وأصبح العامل/ة يعتمدا بشكل أساسي علي البدلات والحوافز والعلاوات، باعتبارها "أساسي" المرتب وليس

باعتبارهم قبوض عرضية بحسب التعاريف.

- هموم الطبقة العاملة المتمثلة في تأمين ضمانات إجتماعية وصحية ضد مخاطر الحياة والعمل، ما زالت علي رأس المطالب العمالية.
- الوعي المتزايد بمخاطر أنواع معينة من العمل علي صحة العمال، وبالتالي علي قيمة عملهم، وترجم ذلك، في زيادة المطالبة بمستلزمات الأمن الصناعي، وإن كان المطالبة به مازالت محدودة، رغم أهميتها الشديدة، وإنما جرت قيم رأس المال علي إدراج تلك المتطلبات تحت بند "الرفاهة".
- رغم المطالبة بوجود عقود عمل ثابتة، إلا إن الملاحظ هو تضاؤل المطالبة به، وهذا يرجع إلي أن أغلبية القطاعات التى تمت معها المقابلات يتمتع العاملين بها بعقود عمل ثابتة، ولذا وجب اعتبار أن ضآلة المطالبة بعقود عمل ثابتة هو من الأهمية بمكان، لعدم تناسي أن هناك قطاعات محرومة من تلك العقودة، ومهددة وغير مستقرة في أعمالها، وعلي رأسها تأتي العمالة المؤقتة والموسمية.
- جاءت أعلي المؤشرات المرصودة أعلاه في المطالبة الخاصة بـ "أجر متساو للعمل المتساوي"، لتعكس هذه المطالبة نوعين من التمييز:
  - تمييز بين الأجور والبدلات والحوافز بين العاملين بعضهم البعض، رغم العمل المتساوي، تبعا لنظرية الهامش- المركز، أو الشمال- الجنوب، أيهما أقرب إلي الواقع.
  - تمييز علي أساس الجنس في مكان العمل الواحد عن العمل المتساو.

٢- النتائج التى تحققت:

بالنسبة للمطالب العامة التى تتعلق بالحركة العمالية:

أ-الحد الأدنى للأجر، لم يتحقق المطلب حتى الآن لكن الإحتجاجات

والمطالبات العمالية به أحدثت نتيجتين:الأولى: أجبرت المجلس القومى للأجور للإجتماع ثلاث مرات خلال العام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ للمناقشة بشأنه بالرغم أنه منشأ منذ ٢٠٠٣ ولم يعقد أى إجتماعات الإ بعد تصاعد المطالبة العمالية بوضع حد أدنى للأجور، الثانية : إصدار رئيس الجمهورية لقرار بصرف علاوة ٢٠٠٨ بواقع ٣٠% من الأجر بعد أن كانت تصرف ١٠% أو ١٥%.،

أما الدعوى القضائية التى رفعها عمال المطاحن وإدارى التربية والتعليم، وموظفى القوى العاملة بشأن وضع حد أدنى للأجور فمازالت منظورة ومتداولة أمام القضاء الإدارى .

ب-إطلاق الحريات النقابية، لم يتم الوصول لنجاح كامل بشأن هذا المطلب ولم تكتمل حركة عمال غزل المحلة بسحب الثقة من اللجنة النقابية، ورغم ذلك لا يمكن إنكار تحقق قفزة نوعية فى هذا المطلب فمن ناحية أنشأت النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية كأول نقابة مستقلة عن التنظيم النقابى العمالى الرسمى وذلك فى ٢١ إبريل ٢٠٠٨ والتى تضم فى عضويتها ٣٧ ألف عضو من ٢٩ محافظة، ومن ناحية ثانية نجحت القوى العمالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى عبر حملة معا من أجل إطلاق الحريات النقابية[٣٤] فى صياغة مشروع جديد لقانون النقابات العمالية يتوافق ومعايير الحريات النقابية ويكون بديلا عن القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، وتسعى الحملة لجمهرة المشروع، وفتح حوار مجتمعى بشأنه وتقديمه لأعضاء مجلس الشعب.

ج-بشأن مواجهة الفساد*[٣٥] لم يتحقق الإ نجاح طفيف فى هذا المطلب تمثل فى

---

[٣٤] حملة تشكلت بدعوة من مركز هشام مبارك للقانون وإنضم إليها ١٢ حزب وجماعة سياسية، و٢٧ هيئة عمالية ومنظمة مجتمع مدنى

[٣٥] * فمثلاً أثار عمال غزل المحلة موضوع مديونيات عملاء الشركة بعد ارتفاع مديونية أحدهم إلي ٥٨ مليون جنيه، وارتفاع خسائر استرجاع العوادم الشهرية إلي مليون جنيه سنويا، وارتجاع ٢٤ ألف متر نسيج بعد تصديرها إلي تركيا لارتفاع نسبة العيوب فيها إلي

إقالة محمود الجبالى رئيس شركة غزل المحلة، واقتصر باقى نشاط العمال فى هذا الشأن على إطلاق الهتافات والشعارات دون تحقيق نتائج ملموسة فى الواقع.

بالنسبة لباقى مطالب العمال فى المواقع كانت النتائج على النحو التالى:

فعمال المحلة أنهوا إضرابهم في ساعة متأخرة من مساء السبت ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ بعد أن إستمر ثلاثة أيام، باتفاق علي صرف الحوافز بزيادة ٥% عن العام الماضي وأرباح ١٠٠ جنيه لكل عامل مع مرتب شهر ديسمبر قبل إجازة العيد، و٢١ يوماً مكافأة علي مرتب أول يوليو بصورة فورية بالإضافة إلي باقي مستحقات العاملين من الخطة المقررة بالجمعية العمومية، وصرف شهر ونصف الشهر في نهاية يناير عن الميزانية المنتهية في يونيو ٢٠٠٦ تحت حساب الأرباح السنوية، وإسقاط ديون الشركة التي تصل إلي ٩٠٠ مليون جنيه.

وفض عمال ورش فرز ديزل القاهرة في منطقة أبو وافية تجمعهم لمنع القطار ٩١٧ التوربيني المتجه إلي الإسكندرية من مغادرة الورش، وسمحوا له بالخروج بعد أن أصدر محمد منصور وزير النقل تعليمات إلي المهندس أشرف سلامة رئيس هيئة السكك الحديدية بصرف حافز ٢٥% للعمال استجابة لطالبهم وأعلن أن الوزارة قررت مبلغ ٥٠ مليون جنيه لتحسين أوضاعهم.

٨٦% ومطالبة الشركة بتعويض ١.٦ مليون جنيه، وتراكم فوائد ديون الشركة ووصولها إلي ١١٠ ملايين جنيه وابتلاعها الأرباح التي وصلت إلي ١٠٥ ملايين جنيه، وموافقة المهندس محمود الجبالي رئيس الشركة علي بيع أكثر من ٣٥ فداناً من أملاك الشركة بمبلغ ٦٥٠ مليون جنيه لهيئة الاستثمار عام ٢٠٠٥ ولم تسدد الهيئة إلا ٥٠ مليون جنيه من ثمنها، مع قيامها بطرح الأرض في مناقصة عامة للمستثمرين العرب والأجانب والمصريين لإقامة شركات ومصانع عليها تنافس الصناعة الوطنية في الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأقطان والوبريات، مما يعد بداية لتدمير الصناعة الوطنية ويؤدي إلي سياسة الإغراق وتدمير الصناعات المماثلة داخل شركة غزل المحلة تحديداً

وأنهي عمال شركة أسمنت طرة اعتصامهم الذي استمر قرابة أسبوع وإضرابهم عن الطعام نحو ثلاثة أيام بعد موافقة الشركة الإيطالية المالكة للشركة علي صرف ٣ أشهر حوافز، وصرف الأشهر الأربعة الأخرى كحوافز عند تحقيق ارتفاع حجم الإنتاج، وصرف شهر حافز لعيد الأضحى وآخر مكافأة تميز من مجلس الإدارة وشهرين حافزاً كانا واردين في العقد، و٥٠% من الراتب بدل طبيعة عمل، إضافة إلي راتب الشهر الأساسي ليصبح إجمالي ما يتم صرفه للعامل الواحد راتب ٨ أشهر.

وفي شركة مصر شبين الكوم للغزل أنهي العمال إضرابهم بعد تعهد وزيرة القوي العاملة بصرف كامل حقوق العاملين بالشركة عن المدة من يوليو ٢٠٠٦ إلي نهاية يناير ٢٠٠٧ عند إقفال الميزانية ومراجعتها من الجهاز المركزي للمحاسبات قبل نهاية مايو ٢٠٠٧ دون خصم أي مبالغ تم صرفها واعتبار الـ ٤٥ يوماً التي كان مقرراً صرفها تحت حساب الأرباح منحة لا تدخل ضمن الأرباح والالتزام بمتابعة المستثمر »المالك الجديد للشركة« لصرف العلاوة الدورية ٧% في موعدها في يوليو المقبل.

ويعد إضراب عمال كفر الدوار تقرر رفع قيمة بدل الوجبة الغذائية من ٥.٣٢ جنيه إلي ٤٣ جنيهاً علي أن تصرف بأثر رجعي اعتباراً من أول شهر يوليو الماضي، وتطبيق هذا القرار علي جميع العاملين في شركات قطاع الغزل والنسيج حوالي ١٠٠ ألف عامل، وتشكيل لجنة لبحث الهيكل الخاص لشركة كفر الدوار وفتح الباب لترقيات العاملين المتوقفة منذ عام ١٩٩٥، علي أن تنتهي اللجنة من عملها في أول يوليو المقبل، حيث احتياجات مستشفي عمال الشركة وتوفير سيارة إسعاف له وإصلاح أسطول السيارات المعطلة بالشركة والمخصصة لنقل العمال.

وتم بالفعل في شركة مصر شبين الكوم صرف الأرباح والمنح بقيمة إجمالية تصل إلي ٥ ملايين و٦٥٠ ألف جنيه وتقرر احتساب أيام الاعتصام أيام عمل

عادية بأجر وأعفي مجلس إدارة الشركة وعين مجلس إدارة جديدة وتم تعديل لوائح تسعير الإنتاج المعمول به منذ عام ١٩٦٠ في شركة كفر الدوار ودراسة اعتماد ٣.٢ مليار جنيه لإعادة هيكلتها نتيجة لتراكم المشاكل منذ فترة طويلة ومعالجة ديون الشركة وتصويب أوضاعها.

ويمكن القول أن نسبة الاستجابة لمطالب العمال المرفوعة فى الاحتجاجات تحققت بنسبة ٨٨% ، مع التأكيد على أن احتجاجات التهديد بالاعتصام والاعتصام والاضراب كانت أنجز الوسائل فى تحقيق الاحتجاج لاهدافه.

الحديد والصلب:

حقق الإحتجاج[٣٦] زيادة نسبة ٨% علي الحافز.، وكذلك تقرر صرف خمسة أيام مكافئة، بالاضافة لمكافآت شهر رمضان، والعيدين، و المدارس.، وفشل الموقع فى تحقيق مطلب نشر الميزانيات .

مطاحن جنوب القاهرة:

حقق الإحتجاج[٣٧] مطالب رفع بدل الوجبة لجميع شركات المطاحن (٩ شركات)، من ٣٠ إلي ٦٠ جنيه، إلغاء قرارات النقل الخاصة ببعض النساء العاملات، كما تم حفظ التحقيقات التى جرت مع ٥٥ عامل، وتم صرف ٥٠ جنيه لكل عامل بعد فض الإعتصام، ونجح الاحتجاج فى تحقيق مطلبه الرئيسى بإلغاء قرار وزير التضامن الذى كان يتضمن تخفيض نسبة القمح الموردة إلي المطاحن مما كان سيؤثر على الحافز الذى يصرف للعمال.

---

[٣٦] **أشكال الإحتجاج كانت متمثلة فى التجمهر أمام الادارة، وجمع توقيعات على مطالب**

[٣٧] **أشكال الإحتجاج الاضراب عن العمل ، والإعتصام بالشركة، وتهديد بالاستقالة، وغياب ٥٠% من العمالة فى ٦ ابريل ٢٠٠٨**

obeikandl.com

سماد السويس:

نجح الإحتجاج[٣٨] فى حصول العمال علي وجبة ساخنة، ونص كيلو لبن كل يوم ، والحصول علي كمامات مرة كل أسبوع بعد أن كانت تصرف مرة كل شهر، مع استمرار رداءتها، والحصول علي ٢٠٠ جنية كزيادة علي المرتب الشامل، وليس الأساسي، علي إثر الإعتصام الأول شرع العمال فى تكوين لجنة نقابية في المصنع.، وعلي إثر التهديد بالإعتصام تم صرف ٢٧٥ جنيه، و١٠٠ جنيه خاصة بالعمال الذين يعملون في التراب والغازات. أما وعود بالإهتمام الصحي بالعمال، وبدل مخاطر، وعلاج للعاملين مازالت مجرد وعود ولم تتحقق.

مستشفي أسوان التعليمي:

نجح الإحتجاج[٣٩] فى مطلب إقرار علاج أسرة الموظف بنص الثمن في اللائحة الجديدة، وفشل فى تحقيق مطلب حافز ال ٢٥% ، وكذلك فشل فى تحقيق مطلب الوجبة، وتحقيق المساواة فى الأجور بين الممرضين العاملين بالمستشفى التعليمى ونظرائهم العاملين بالتأمين الصحى.

نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:

لم يحقق الإحتجاج[٤٠] مطالبه بشأن عدم إستبدال العقود الدائمة بعقود مؤقته، أو الحصول على بدل نقدى قيمة نصف تذكرة للعاملين من خارج المدينة، أو تحقيق

---

[٣٨] أشكال الإحتجاج إعتصام، ثم إضراب عن العمل، ثم تهديد بإعتصام جديد، وتجمع أهالى العمال أمام مقر أمن الدولة

[٣٩] أشكال الإحتجاج كتابة مذكرات ، ابلاغ أمن الدولة ، القيام بتظاهرة، التهديد بالاضراب عن العمل، إضراب عن الطعام، ثم إضراب تبادلى فى المستشفى.

[٤٠] أشكال الإحتجاج تقديم شكوى للحارس القضائى بالنقابة العامة، إرسال مناشدات ومذكرات لرئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء وجهات الامن بأسوان، رفع دعوى قضائية.

obeikandl.com

تماثل فى الأجور والبدلات بين موظفى فرع أسوان وفرعى القاهرة والاسكندرية ، ومازالت الدعاوى القضائية منظورة ولم يتم حسمها بعد.

رابطة السائقين- الاسكندرية:

نجح الإحتجاج[٤١] فى تحقيق مطالب جزئية بسيطة، مثل توفير علاج علي نفقة الدولة في حالة الضرورة، ضبط المخالفات المرورية بالاتفاق بين المحافظة والداخلية، وضع مشروع صندوق التكافل كبديل عن التأمينات الإجتماعية، وفشلوا فى إقرار التمتع بخدمات التأمين الصحى.

عمال المراكب النيلية السياحية- أسوان:

لم٤٢تحقق مطالبها فى توفير عقد عمل على الأقل سنوى وغير موسمى(شتوى/صيفى)، وهو ما يصعب باقى المطالب مثل التأمين الاجتماعى والصحى .

الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض بأسوان:

نجح الإحتجاج [٤٣] فى إجبار القوى العاملة على صرف إعانة بطالة لهم لمدة ستة و سبع أسابيع، ونجحوا فى الحصول على حكم بتعويضهم بـ ١٧- ١٨ الف جنيه، وامتنعت الشركة عن تنفيذ الحكم .

---

[٤١] أشكال الإحتجاج تقديم مكاتبات إلى التأمينات، مخاطبة أعضاء المجلس المحلى ، محاولة التواصل مع المحافظة .

[٤٢] اقتصرت على المطالبة بالمستحقات عند إنهاء علاقة العمل أو اللجوء للقضاء فى حالة فشل الحصول عليها وديا .

[٤٣] أشكال الإحتجاج إعتصام أمام مقر الشركة،إضراب عن الطعام، إعتصام ثانى أمام المحافظة،، مقابلة المحافظ، رفع دعاوى قضائية ضد تسريح العمالة

obeikandi.com

القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:

لم ينجح الإحتجاج[٤٤] فى تحقيق مطالبهم والتى تمثلت فى صرف علاوات وحوافز للعاملين من النساء فلم تصرفن أى حوافز منذ ١٣ عاما عكس الرجال الذين يتم الصرف لهم، استمرار حرمان النساء المعينات بعقد من الحصول على إجازة وضع، حظر الإجازة العارضة دون التبليغ السابق عنها، عدم المساواة فى الاجور بين العاملين بالقناة الثامنة وبين باقى العاملين فى قنوات التليفزيون المصرى، عدم صرف بدل انتقال .

شركة الحناوي للدخان والمعسل:

نجح الإحتجاج[٤٥] فى تحقيق العديد من مطالبهم حيث صدر حكم للعاملات بالعلاوات.، ومنحة الـ ٨٥ يوم، وحكم آخر بفرق العلاوات عن السنين الماضية بأثر رجعي، و نجحت ضغوط العاملات فى إعادة ال ٣٣ عاملة الذين صدر بحقهم قرار فصل، مع استمرار إيقاف النقابية عائشة أبو صمادة عن العمل مع صرف راتبها.

شركة صناعات الزيوت المتكاملة:

نجح الإحتجاج[٤٦] فى تحقيق زيادة المرتبات من ٣٠ جنيه إلي ٧٥ جنيه، رغم ضآلة الزيادة، والحصول علي منحة عيد العمال بأثر رجعي، و زيادة بدل الوجبة إلي ٦٠ جنيه، وفشل فى تحقيق مطلب نسبة الأرباح والحوافز.

---

[٤٤] أشكال الإحتجاج كتابة مذكرات وشكاوى لوزير الاعلام ورئيس القطاع بالتليفزيون والمجلس القومى للمرأة .

[٤٥] أشكال الإحتجاج شكاوى لمكتب العمل ، بلاغات للنائب العام، التظاهر أمام الشركة ، طلب المساندة من حزبى التجمع والناصرى، ثم رفع دعاوى قضائية

[٤٦] أشكال الإحتجاج كتابة المطالب وتوزيعها على العمال لتوحيد الموقف،رفع مذكرات للقوى العاملة ونقابة الصناعات الغذائية، الإعتصام، الإضراب عن الطعام

obeikandl.com

متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:

لم يحققوا [٤٧]مطلبهم بتنفيذ نسبة ال ٥% التى توجب تعينهم، أو مطلب إنشاء نادى رياضى واجتماعى لهم.

شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:

تمت الإستجابة[٤٨] لجميع مطالب العمال في الإحتجاج الأول بصرف شهرين أرباح، وفى الإحتجاج الثاني الخاص بمطالب مباشرة خاصة بعمال المحلة من نسبة في الأرباح وزيادة حوافز الإنتاج، وزيادة بدل الوجبة الغذائية من ١٨ جنية إلى ٤٦ جنيه، إنهاء إعتقال ثلاث عمال وعودتهم للعمل بعد صدور قرار بفصلهم، ولم يتحقق مطلبهم بحد أدنى للاجور ١٢٠٠ جنيه ، ولم تنجح حركتهم بشأن سحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب دعم النقابة العامة والاتحاد والوزارة لها رغم جمع ١٣٠٠٠ توقيع، ولم يتم الإستجابة بأي شكل لمطلب العمال في احتجاجهم الأخير، وصدرت قرارات فصل ونقل بحق القيادات العمالية وحصلوا على أحكام قضائية بالغائها ومازالت منظورة بالاستئناف.

مصلحة الضرائب العقارية:

تحقق المطلب الأساسي للإحتجاج[٤٩] وهو إدماج موظفو الضرائب العقارية

---

[٤٧] أشكال الإحتجاج عرض مشكلتهم على المحافظة والتفكير فى رفع دعوى قضائية .

[٤٨] أشكال الإحتجاج ثلاث إضرابات عن العمل، وقفتين إحتجاجيتين، تظاهرة، جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية، إعتصام بمقر إتحاد العمال ، رفع دعاوى قضائية.

[٤٩] أشكال الإحتجاج وقفات إحتجاجية فى ثمان محافظات فى وقت واحد،مسيرة، اعتصام لمدة ١١ يوم بشارع حسين حجازى أمام مجلس الوزراء، تجمع ثلاثة ألاف عامل أمام وزارة القوى العاملة وتقدمهم بأوراق تأسيس النقابة الموقعة من ٢٧ ألف عامل .

ونقل تبعيتهم لوزارة المالية ومساواة العاملين ببعضهم البعض من حيث التمتع بالامتيازات فقبل الإنضمام لوزارة المالية الراتب الأساسى كان ٢٨٠ جنيه، والشامل كان ٣٥٠ جنيه، وبعد نجاح الإعتصام والإنضمام للمالية الأساسى بقى ٣٥٠ جنيه، والشامل ١٣٥٠ جنيه ،كما أعلن عن البدء فى جمع توقيعات من أجل إنشاء نقابة العاملين بالضرائب العقارية فى نوفمبر ٢٠٠٨، وأنشئت النقابة فى إبريل ٢٠٠٩، و تم إقرار صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين بالضرائب العقارية فى يوليو٢٠٠٩.

الهيئة القومية لسكك حديد مصر:

تمت الاستجابة [٥٠]لمطلب العمال الخاص بصدور قرار وفقا لأحكام المادة ٦٦ مكرر لقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ والخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي: " مادة ٦٦ مكرر (١)- استثناء من أحكام الإجازة المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه كاملا، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش.

تمت الاستجابة لمطالب العمال بإقرار حافز قيادة لسائقي القطارات علي مختلف درجاتهم.، وتعديل أجور من أحيلوا لوظائف غير القيادة لأسباب صحية باضافة مكافأة ٦٠% من نسبة الكيلو مترات وأجر يوم العمل كاملا والأساسى والعلاوات الإجتماعية ويصرف ذلك لجميع السائقين الذين تم تشريكهم ومازالوا في الخدمة وعلى من سيتم تشريكه في المستقبل.

---

[٥٠] أشكال الإحتجاج إضرابين عن العمل، والنوم على القضبان لمنع القطارات من الحركة، اضراب تضامنى من مترو الانفاق معهم بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ كليو الى ٣٠ كيلو .

obeikandi.com

سادسا: سمات الإحتجاجات :

كانت حركة الإحتجاجات خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣ قليلة العدد ولم يتجاوز متوسطها ١٥٠ إحتجاج سنويا وجميعها كانت على مطالب تتعلق بالأجور وملحقاتها من علاوات وبدلات وحوافز، أوتتعلق بمستحقات التصفية، ثم من ٢٠٠٤ حتى نهاية ٢٠٠٦ بدأ حجم الإحتجاج فى التزايد حيث إرتفع المتوسط إلى ٢٠٠ إحتجاج وكان بدايته مع عمال اسكو فرع قليوب الذين اعتصموا بالمصنع لمدة تزيد على ٢٠ يوما لرفضهم بيع المصنع، وكان ختامها مع عمال غزل المحلة حيث أضرب عن العمل ٢٧ ألف عامل مطالبين بأرباح شهرين، ثم ٢٠٠٧ والذى ارتفع فيه حجم الإحتجاج إلى ٦٩٢ إحتجاج، ويمكن القول أنه خلال الأربع سنوات الأخيرة اتسمت الإحتجاجات العمالية :

١- كثافة عددها وتصاعدها من عام لآخر[٥١] ويمكن وصفها بأنها أكبر موجه احتجاجية فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية.

٢- إتساع نطاقها الجغرافى حيث شملت حلوان وشبرا والاسكندرية والمحلة والسويس والاسماعيلية وبورسعيد جنبا إلى جنب مع تحركات عمال المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر ومدينة السادات والصالحية الجديدة وبرج العرب، و لم يغب عمال صعيد مصر عن هذه التحركات فى المنيا وقوص وسوهاج وأسيوط وقنا وأسوان.

٣- شموليتها لجميع القطاعات فكما شملت منشآت القطاع الحكومى والقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام شملت أيضا القطاعات التجارية والإنتاجية والصناعية والخدمية (كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه).

٤- كانت مشاركة النساء فى هذه الإحتجاجات تمثل نقله نوعية فى الأداء الإحتجاجى للعاملات فبعد أن كان يقتصر دورها على تقديم بعض المؤكولات

---

[٥١] **يمكن الرجوع لجدول الإحتجاجات فى مقدمة الدراسة .**

obeikandl.com

للرجال تطور إلى قيادة وتنظيم الإحتجاج وتصدره فى كثير من الأحيان، والمشاركة بفاعلية فى عمليات التفاوض، وعمليات إتخاذ القرار والمبيت بالاضراب فى الموقع أو المبيت بإعتصام الشارع، وكانت البداية مع عاملات المنصورة أسبانيا ، ثم غزل المحلة ، ثم مطاحن جنوب القاهرة ،ثم الحناوى للدخان والمعسل، ثم النصر للصباغة ، ثم غزل سمنود، ثم القاهرة للزيوت والصابون، ثم إدارى التربية والتعليم، ثم الضرائب العقارية، وقد منحت مشاركة النساء بعدا إجتماعيا وانسانيا لهذه الاحتجاجات وساهم فى إكسابها التعاطف المجتمعى .

٥- من أبرز ما اتسمت به هذه الإحتجاجات هى عودة الإحتجاج التضامنى، ذلك التقليد العمالى والنضالى الذى غاب عن الساحة العمالية المصرية منذ سبعينات القرن الماضى عاد للظهور مرة أخرى خلال هذه الموجه الاحتجاجية من خلال (أ) تظاهر عمال مطاحن جنوب القاهرة تضامنا مع عمال غزل المحلة وذهب منهم وفد لزيارة وتأييد احتجاج الضراب العقارية، كما قامت قيادات الضرائب العقارية بزيارات لعمال طنطا للكتان وغزل شبين فى مواقع احتجاجهم، وقام قائدى قطارات مترو الانفاق بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ كيلو فى الساعة إلى ٣٠ كيلو تضامنا مع اضراب قائدى قطارات السكك الحديدية بل وهددوا بايقاف المترو حال فض اضراب قائدى القطارات بالقوة.(ب) إعلان أربعة من عمال مطاحن جنوب القاهرة للإضراب عن الطعام تضامنا مع عامل آخر مريض بفيرس الكبدى الوبائى حيث كانت تمتنع الشركة عن صرف العلاج له فأعلن هذا العامل المريض الإعتصام والإضراب عن الطعام، ولما كان هذا الإضراب يمثل خطرا على حياته قام العمال الأربعة بإثنائه عن الإضراب وأضربوا هم بدلا منه و تضامنا معه حتى تم صرف العلاج .

٦- نجحت بعض المواقع فى تطوير مطالبها والدمج بين مطالب الموقع والمطالب التى تتعلق بعموم الحركة مثل الحد الأدنى للأجور واطلاق

الحريات النقابية وكانت أبرز هذه المواقع هى غزل المحلة مطاحن جنوب القاهرة غزل شبين عمال البريد الضرائب العقارية وهو ما يمثل خطوة للامام على صعيد المطالب الاحتجاجية.

٧- تطور القدرات التفاوضية للعمال فى العديد من المواقع ونجاحها فى إستخدام عناصر قوتها، فإذا كان موقع من غزل المحلة يكفى لتغلبه فى التفاوض حجم المشاركين فى الإضراب فإن نجاح ٣٠٠ قائد قطار فى القيام بإحتجاج فى مارس ٢٠٠٧ لتغيير قواعد التشريك الطبى المعمول بها منذ ١٩٨٢ عكس قدرة العمال على التفاوض رغم ضعف وقلة عدد المشاركين حيث قام المحتجون بإيقاف قطار الساعة الثانية المتجهه من القاهرة إلى الأسكندرية لإجبار جهه الإدارة على الدخول فى تفاوض معها، ولم يسمحوا بحركة القطار الإ بعد بدأ المفاوضات وطالبوا بضرورة إنتهائها فى نفس اليوم، وخلال خمس ساعات فقط، ، بل هددوا فى حالة عدم تحقيق المطلب سيتم إيقاف قطار الساعة السابعة ، وقد حضر التفاوض أمن الدولة ومباحث السكة الحديد وقيادات الهيئة، وحضر عن العمال نقابة السكك الحديدية ورابطة قائدى القطارات، وعندما إنتهى التفاوض -عند الساعة الخامسة - وافقت النقابة على أحد مقترحات الهيئة بشأن تعديل مستحقات السائقين الذين سيتم تشريكهم فى المستقبل دون تطبيقه على من تم تشريكهم بالفعل الإ أن الرابطة رفضته، فتقرر الإحتكام للمحتجين وعند عرض المقترح عليهم رفضوه جميعا، وذهبوا إلى قطار الساعة السادسة المتجهه من القاهرة للأسكندرية وأوقفوه عن الحركة، وناموا على القضبان، وعندما قامت قوات الشرطة بمحاصرتهم والإستعداد لفضهم بالقوة جاءتهم رسالة تخفيض سرعة المترو تضامنا مع السائقين، والتهديد بايقافه تماما فى حالة الإعتداء عليهم وجاءت إشارات من باقى قطارات الهيئة تحمل نفس المعنى فتم سحب القوات وارسل الوزير مبعوث شخصى طلب منهم مهلة ٤٨ ساعة لتحقيق مطلبهم واستجاب السائقين للمهلة، وفى اليوم التالى دخلوا فى

مفاوضات إنتهت إلى تغير قواعد التشريك الطبى والمستحقات المترتبة عليه لجميع السائقين الذين لا يزالون بالخدمه سواء بمهنة قائد قطار أو تم تشريكه واحالته إلى مهنة أخرى .

٨- تطور القدرتها التنظيمية للعديد من العمال فإذا كان على رأس قيادات الضرائب العقارية القائد السياسى كمال أبوعيطة بما يحمله من خبرات تنظيمية وسياسية تكفى لتحقيق النجاح التنظيمى فإن العاملين بمستشفى أسوان التعليمى لم يمتلكوا مثل هذه القيادة لكنهم نجحوا فى تنظيم إضراب تبادلى داخل مستشفى، فتمكنوا من الحفاظ على حياة المرضى من ناحية، ومن تنفيذ الإحتجاج من ناحية ثانية، بل ونجحوا فى تحقيق بعض مطالبهم .

٩- نجح العمال فى العديد من المواقع فى تسخير وإستخدام وسائل الإتصال الحديثة لإنجاح إضرابهم فاستخدمت رسائل الموبايل كأداة للتنظيم والحشد والجمهرة، كما استخدم الإنترنت حيث أنشىء العمال مدونات عمالية للتواصل فيما بينهم مثل مدونة عمال مصر، ومدونه غزل المحلة، ومدونة عمال المطاحن، وهى وسائل لم يستخدمها العمال من قبل.

١٠- إبداع أشكال الإحتجاج، فكانت تتم بشكل قصدى مظاهرات نسائية فقط دون مشاركة الرجال مثل القاهرة للزيوت والصابون، وقامت عاملات بالمنصورة أسبانيا بالتهديد بالانتحار عبر إلقاء نفسها من أعلى مبنى بالموقع، وهو نفس التهديد الذى تم من أحد عمال الاسعاف للتشهير بتعسف مديره، وكذلك استخدام الدمى والنعوش والطبول والصافرات .

١١- حماية العمال للمواقع، فلم تسجل طوال هذه الموجه ولا حالة تخريب عمالية بل كان العمال يقسموا أنفسهم لورديات خوفا من دخول أحد عناصر الأمن أو الإدارة للقيام بتخريب ومن ثم إتخاذ هذا الفعل كمبرر لفض الإحتجاج بالقوة .

١٢- كان الموقف الغالب على قيادات التنظيم العمالى الرسمى من لجان نقابية ونقابات عامة واتحاد عام هو معاداة هذه الإحتجاجات الإ بعض اللجان التى إنحازت للعمال مثل مطاحن جنوب وأسمنت طرة وأسمنت السويس وطنطا للكتان، لذا لم يكن من المستغرب أن ترفع شعارات فى أغلب الإحتجاجات الأخرى تطالب بحل اللجان النقابية وتنديد بمواقف الإتحاد والنقابات العامة .

سابعا:أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال :

تعددت وتنوعت أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال، ويمكن تقسيمها إلى :

أ- بعض اللجان النقابية الرسمية، وهى اللجان القاعدية فى المواقع التابعة للنقابات العامة والإتحاد العام لنقابات العمال والتى نشط أعضاء مجالس إدارتها فى الدفاع عن زملائهم شأن لجنة أسمنت طرة ،وأسمنت السويس، و مطاحن جنوب، و طنطا للكتان .

ب- التنظيمات التى خلقها العمال من رحم الإحتجاجات -التى قاموا بها- بعيدا عن التنظيم الرسمى- وكان أبرزها اللجنة العليا لإعتصام الضرائب العقارية، و لجنة إضراب غزل المحلة، ولجنة إضراب كفر الدوار.

ت- التنظيمات الموازية للعمال مثل الروابط المهنية وأبرزها رابطة قائدى القطارات، ورابطة سائقى النقل بالاسكندرية .

ث- اللجان العمالية المستقلة والتى كونها العمال والنشطاء السياسين والحقوقيين وكان أبرزها اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية التى تأسست منذ ٢٠٠١، و اللجنة القومية للدفاع عن العمال التى تأسست فى ٢٠٠٣، لجنة عمال من أجل التغييرالتى تأسست فى ٢٠٠٦، لجنة التضامن

العمالى بالتحالف الاشتراكى والتى تأسست فى ٢٠٠٧، حملة معا من أجل إطلاق الحريات النقابية وإستقلال النقابات العمالية وديمقراطيتها، اللجنة التحضيرية للعمال ، حركة تضامن وجميعها أشكال تأسست فى ٢٠٠٨.

ج- المراكز الحقوقية ومنظمات المجتمع المدنى التى لعبت دورا فى دعم العمال قضائيا وتوعويا ومساندتها وإظهار مشروعية مطالبها كان أبرزها مركز هشام مبارك للقانون، ودار الخدمات النقابية والعمالية، المرصد العمالى التابع للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية .

ح- الكيانات السياسية مثل أمانات العمال بأحزاب التجمع ، والناصرى، الكرامة "تحت التأسيس"، وجماعة الإخوان المسلمين، والتحالف الإشتراكى، مركز آفاق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية.

ورغم ذلك يمكن القول بأن نشاط العمال فى هذه التنظيمات يصل إلى ذروته مع كل إحتجاج يشهده الموقع ومع نهايته تبدأ النسبة فى الإنخفاض وربما بمرور الوقت يتوقف نشاطها سواء فى تنظيماتها داخل الموقع أو الحضور فى تنظيمات خارجه، ونعتقد أن هناك ثلاث احتمالات لذا:

الإحتمال الأول: قد يكون ذلك راجعا للضغوط الأمنية التى يتعرض لها العمال فهناك عشرات الشهادات التى ذكرت إتصال الأمن بها لسؤالها عن أسباب حضورها إجتماعات وأنشطة مثل هذه التنظيمات أو مناقشتها فيما تطرحه من آراء ومواقف مما يشعر العمال بأنهم مراقبين أمنيا، فيدفعهم ذلك للإنسحاب التدريجى.

الإحتمال الثانى: قد يكون ذلك راجعا إلى ثقافة ووعى بعض العمال التى تنشط دفاعا عن مصالحها وتسعى للتشبيك فيما بينها أو مع تنظيمات أخرى دعما

لمواقفها أثناء الإحتجاج، ثم تهمل التواصل والإستمرارية مع استقرار أوضاعها الوظيفية.

الإحتمال الثالث: فشل هذه التنظيمات نفسها فى طرح آلية تواصل أو مهام عمل جاذبة ودافعة لإستمرار مثل هذه العلاقات وتطويرها.

ثامنا: رؤية حول نتائج الممارسة الجماعية للعمال ومدى قدرتها على إحداث التغيير:

كان إضراب غزل المحلة بمثابة الإعسار الذي كسر الأسوار التي كانت تحيط بالطبقة العاملة وتحول دون تعبيرها عن مطالبها. و لم يكن غريبا أن تبدأ حركة الإحتجاج العمالى فى النمو والتوسع من خلال قطاع الغزل والنسيج فهو القطاع الذي شهد تدهورا واسعا في شركاته، ووصلت ديونه إلي ١٨ مليار جنيه منها ٩ مليارات جنيه للبنوك، ومنذ عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٧ لم يتم ضخ مليم واحد في قطاع الأعمال العام ، وكان قطاع الغزل والنسيج الأكثر تأثرا من أي قطاع آخر، وأدي ذلك إلي تخلف الصناعة عن التقنيات الحديثة عالميا وإنعدام قدرته التنافسية، وفشل شركاته الـ ٢٨ في مواجهة متطلباتها وأزماتها المالية وتراكم الديون. و إذا كان قطاع النسيج قد مثل القاطره التى قادت الإحتجاجات العمالية بداية من عام ٢٠٠٦ فإن موظفى الحكومة والهيئات العامه كانوا فى ٢٠٠٧ هم الوقود الذى أمدها بالقوة والعنفوان، فكان المدرسين والإداريين وأساتذة الجامعات فى قطاع التعليم، والأطباء والممرضين والمسعفين وموظفى التأمين الصحى فى قطاع الصحة، وعمال النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق فى قطاع النقل، وموظفى الضرائب العقارية فى القطاع المالى...الخ

لا شك أن هذه الموجه الإحتجاجية تشهد بنجاح الطبقة العاملة المصرية بعد صمت طويل في رفع صوتها والتعبير عن نفسها عن طريق شكل راق من أساليب الاحتجاج الديمقراطي، يتطلب قدراً عالياً من التنظيم والإنضباط والوحدة وتحديد الهدف وترتيب الأولويات والمساحة الزمنية للإعتصام أو الإضراب عن العمل أوالطعام، وكيفية تحييد الأمن وتجنب تدخله، وكسب التعاطف المجتمعى فمعقولية وتواضع مطالب العمال أكسبها قبولاً مجتمعياً وخاصة أن عمال قطاع النسيج فى قطاع الأعمال العام يبلغ عددهم ١٠٤ ألف عامل وما طالبوا به من أرباح سنوية كان متوسطه من ٧٠جنية إلى مائة جنيه بما يفيد أن التكلفة الاجمالية لمطالبهم قد لا تتجاوز ١٠ مليون جنيه وهو مبلغ ضئيل ولا يساوى شيئا إذا ما علمنا أن الحكومة أنفقت (٥٠٠ مليون جنيه) على تجديد ٥٢ فرش مكاتب الوزراء فى الوقت الذى تركت فيه إضراب بعض المصانع يصل لليوم التاسع وتركت البعض الآخر يضرب عن الطعام حتى توصلت إلى زيادة بدل الوجبة الذى لا تزيد تكلفته عن ١٣ مليون جنيه سنوياً.٥٣ وهى المبالغ التى جعلت هؤلاء البسطاء/الشرفاء ينصرفون وقد غمرتهم الفرحة وتخللهم الشعور برفع الغبن عنهم.

لقد ظن البعض أن هذه الإضرابات مجرد هبه عفوية غير منظمة ، ونعتقد أن ذلك رأى غير صحيح فهى موجه إحتجاجية لا تسيطر عليها تنظيمات حزبية ولكن ذلك لا يعنى أنها غير منظمة فقد انتهجت آليات وأدوات يمكن الجزم معها بأنها تمتعت بقدر لا بأس من التنظيم والتنوع المستندين لخبرة الحركة العمالية المصرية عبر تاريخها الطويل وتنوعت فيها آليات المراوغة والمساومة، وامتزجت مع توزيع

---

[٥٢] استجواب شاهيناز النجار للحكومة فى مجلس الشعب –المصرى اليوم ٢٠٠٧/٢/٢٦ ص ٣

[٥٣] طارق الحريرى– اضرابات عمال الغزل يؤكد تشوهات المرتبات فى مصر – المصرى اليوم ٢٠٠٧/٢/١٢ ص٦

الأدوار وتنوع أشكال الإضراب والتضامن ، والأهم من ذلك طرحت على الواقع المصرى تجربة جديدة إفتقدها التاريخ العمالى منذ إضراب كفر الدوار ١٩٩٤.

إن هذه الموجة الاحتجاجية لم تنجح فقط في فرض الحالة العمالية على المشهد السياسى المصرى، أو استقطاب كل وسائل الإعلام المصرية والعربية للحديث حول الآثار الناجمة عن السياسات الإقتصادية ، أو كشف الواقع المرير لحياة العمال، أو فتح الباب للحديث حول ضروريات الإصلاح الإجتماعي، لكنها نجحت أيضا فى كسب التضامن العمالى الدولى من ناحية، و فى لفت انتباه وسائل الإعلام الدولية لمتابعة حركتها وتحليلها .

ولعل أبرز نجاحات هذه الموجة الإحتجاجية هو نجاحها فى تعرية الإتحاد العام لنقابات عمال مصر وإسقاط ورقة التوت التى كانت تستر عوراته ولم يعد هناك ثمة شك فى أن هذا التنظيم العمالى الرسمى يمثل حجر عثرة يحول دون تطور الحركة العمالية، ويجعلها مفتقدة لتنظيمها الذى يدافع عنها، وينمى وعيها، ويساهم فى تطوير حركتها، ويدعم ترابطها، فهو فى حقيقته مجرد تنظيم صورى يحمل إسم تنظيم العمال لكن كل سياساته وقراراته تمثل إنحيازا واضحا ضد العمال لصالح الحكومة ورجال الأعمال.

والمتابع لهذه الإحتجاجات بدقة من السهل عليه أن يحكم على إجادة النظام لطريقة التعاطى مع هذه الموجه فلم يكن التعاطى معها بوليسيا فجا كعادته لكنه تعاطى معها بوعى و دهاء سياسى حيث وقف على الحياد مرات، وأجبر إدارات الشركات على الإستجابة لمطالب العمال مرات عديدة، واستخدم العنف والقوة فى مواجهة العمال مرات أخرى عندما طبق قانون الطوارىء على ثلاثة من عمال المحلة، وعندما أجهض احتجاجات بالقوة فى المحلة وميت غمر والاسكندرية وشبين، فقد إعتمد النظام على استخدم أساليب سياسية ترتكز على النفس الطويل مثل

التهديد أو المتابعة المحسوسة[٥٤] أو السعى لخلق إنشقاقات داخل الموقع، وكان جل إهتماماتها هو السعى إلى وأد تحول هذه الإحتجاجات إلى تكتلات داخلية منظمة يمكن أن تمتع بمقومات الإستمراية لذا كان التركيز على ضرب هذه الحلقة ووأدها فى المهد والحيلولة دون تطورها أو إرتباطها بتكتلات أخرى.

من الفخاخ التى وقعت فيها بعض المواقع هى النزعة الفردية والزعامية لبعض القيادات فكما كان للإعلام دوره الإيجابى فى دعم مطالب هذه الحركة كان هناك آثارا سلبية حيث خلقت عند البعض روح زعامية وعند البعض الآخر غيره غير موضوعية، الأمر الذى ساهم فى إحداث صراعات داخل الموقع سرعان ما تحولت إلى عداوة غير مبرره فشهدت بعض المواقع حرب بيانات و شائعات بين قياداتها، وكان أبرز هذه المواقع غزل المحلة ، وإدارى التربية والتعليم، كما تعرضت الضرائب العقارية لنفس الفخ الإ أنها نجحت فى تخطيه وتجاوزه .

لقد أكدت هذه الموجه غياب الدور الفاعل للأحزاب الرسمية وإستثناء من هذا حاول التحالف الإشتراكى[٥٥] لعب دور فى رفع وعى العمال والتضامن معهم وتوحيد مواقفهم، فى الوقت الذى قامت فيه الأحزاب غير الرسمية بدور فاعل حيث إستضاف حزب الكرامة إجتماعات الضرائب العقارية وإدارى التربية والتعليم وقدم

---

[٥٤] تعمد مراقبة العامل بطريقة علنية حتى يضعه تحت ضغط نفسى، وفى بعض الأحيان كانت عناصر أمن الدول تتصل بقيادات العمالية فى المواقع لتناقشها فى آرائها وخطاباتها وشعارتها و البيانات التى قامت بتوزيعها .

[٥٥] هو تحالف سعى حزب التجمع إلى تشكيله وضم أحزاب الناصرى والكرامة وبعض منظمات المجتمع المدنى والتنظيمات الشيوعية ،وكان يقوده المفكر السياسى عبد الغفار شكر ومن أبرز أدوار التحالف ١- هو توحيد مطلب الحركة العمالية بجعل الحد الأدنى للأجر ١٢٠٠ جنيه بعد أن كانت هناك أرقام متباينه من ٨٠٠ جنيه إلى ١٨٠٠ جنيه، ٢- كما قاد شكر التحالف للعب دور فى وضع مشروع قانون جديد للنقابات العمالية مع حملة معا التى أنشئت من أجل هذا الغرض .

لهم ما استطاع من مساندة، ونشطت العناصر العمالية من الإخوان داخل مواقع الإحتجاج شأن المحلة وغزل شبين وغزل كفر الدوار وأسمنت طره والضرائب العقارية، ولعبت التنظيمات الشيوعية ونشطاء اليسار منذ ديسمبر ٢٠٠٦ دورا بارزا فى دعم هذه الموجه الإحتجاجية وقدمت المساندة الإعلامية والقانونية والسياسة وكذلك المادية عبر دعم أسر المعتقلين والمفصولين عن العمل، كما كان للاخوان والتنظيمات الشيوعية السرية دورا سلبيا فى بعض المواقع حيث ساهمت فى إحداث انشقاقات وتغليب طرف على حساب الآخر فكان من أسباب إنسحاب مكرم لبيب[٥٦] هو تعامل العناصر المنتمية للأخوان معه بطريقة طائفية لكونه مسيحى الديانه، لدرجه جعلت مكرم يعلن ذلك فى نقابة الصحفيين فى نوفمبر ٢٠٠٧ عندما كان يشرح فى مؤتمر عمالى مجريات التفاوض مع الوزير باعتباره أحد أعضاء اللجنة العليا للإعتصام وقال " انتوا بتشوشوا عليا ومش عايزين تسمعونى لأنى مسيحى"، كما لعبت التنظيمات الشيوعية دورا فى تصدع وحدة عمال غزل المحلة عبر دعمها لبعض أطراف الصراع الداخلى الذى نشأ بين العمال على حساب البعض الآخر تحت دعاوى الموقف المبدئى والموقف المتخاذل دون أن تبذل جهودا حقيقية فى الحفاظ على وحدة الموقع وتماسكه.

تسعى اللجان العمالية المستقلة مثل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية واللجنة التحضيرية للعمال وحركة تضامن إلى التبشير بالتعددية النقابية وطرحت خطابات تنادى بانشاء اتحاد عمال مستقل، وتردد أيضا دعوات إنشاء

---

[٥٦] **رئيس اللجنة النقابية للضرائب العقارية بالدقهلية والتابعة لنقابة البنوك وهى أكبرلجنة نقابية، وهو أحد مؤسسى حركة الضرائب العقارية، وعضو اللجنة العليا للاعتصام، وبعد نجاح الإعتصام، رفض المشاركة فى تأسيس نقابة جديدة تكون مستقلة عن الاتحاد، وكان يدعوا لتأسيس نقابة جديدة للضرائب العقارية ولكن تدخل فى عضوية الاتحاد العام**

.

حزب عمالى مستقل، ومازال الأمر مجرد دعوات فلا إتحاد مستقل دون نقابات مستقلة وإلى الآن لا توجد الإ تجربة واحدة ناجحة هى تجربة الضرائب العقارية .

و إذا كانت مطالب العمال الأساسية خلال هذه الموجة الاحتجاجية قد اقتصرت فى معظمها على مطالب إقتصادية مباشرة وترتبط بمواقع عملها فقط ولم يتم تطويرها حتى الآن بمطالب أكثر عمقا وإستدامة أو بمطالب قومية وسياسية وإجتماعية فان ذلك يرتبط بأفاق تطور الحركة العمالية ذاتها وربما تساعد هذه الإضرابات على خلق قيادات وتجمعات عمالية جديدة قادرة على تمثيل العمال وقيادة حركتها وفرض استقلاليتها بعيدا عن إدارات الشركات ولا يمكن لنا القول بأن هذه الموجة الإحتجاجية تعبر عن حركة إجتماعية عمالية كاملة التكوين فمازالنا فى بداية الطريق ومهما إرتفع عدد الإحتجاجات، أو إتسع نطاقها، و مهما حققت من بعض النجاحات الموقعية هنا أو هناك فذلك ليس مبرر كافى لأن نطلق عليها وصف "حركة إجتماعية" أو ندعى قدرتها على إحداث التغيير الآن ، ورغم ذلك لا ننكر أننا أمام نموذج لحالة عمالية ونقابية تتمتع بقدر من الحيوية والنشاط والقدرة على تحقيق بعض المطالب، ولا يجب أن نتجاهل أو ننكر أيضا أن هذه الحالة لا تمتلك فهم مشترك لطبيعة ودور الطبقة العاملة و تنظيماتها ، ولا يمكن القول أن هناك تحديد لأهدافها، وأنها تمارس أنشطة عمدية تحفر بها مجرى فى سبيل تحقيق هذه الأهداف، فإذا كانت هذه الموجه الإحتجاجية نجحت فى القفز على الأشكال التنظيمية القائمة وخلقت أول تنظيم عمالى مستقل _ الضرائب العقارية- فمن السابق لأوانه الحكم على مدى قوة وتماسك هذا التنظيم، ومن الخطأ تحميله وحده مسئولية النهوض بحركة إجتماعية عمالية، ومازلنا نفتقد من ناحية للتضامن العمالى القوى فنسبة التضامن العمالى مع بعضه البعض مازالت صغير ويمكن وصفها بالعرضية، ومن ناحية ثانية تفتقد هذه الحالة العمالية أى بناء لجبهة تحالف مع الحركات الإجتماعية الأخرى ومن البديهى أن قضية الكفاح العمالى لن تنتصر ما لم ترتبط مع

القطاعات الأقرب للطبقة العاملة ويجب أن تمتلك الطبقة العاملة خطاب جديد ولغة جديدة و رؤية لا تستجدى التعاطف[٥٧] بقدر ما تدعوا للعمل المشترك على أرضية المصالح المشتركة كأن تسعى عبر حملات إجتماعية لمواجهة سياسات الدولة المعادية لها أو المناوئة لمصالحها، لذلك لابد أن تتطور الحالة العمالية والنقابية الحالية وألا تقف عند المطالب الإقتصادية داخل المصنع أو حتى مطالب إطلاق الحريات النقابية بل يجب أن تتحرك أيضا من أجل صياغة والدفاع عن سياسات تركز علي التصنيع والتطور العلمي والتكنولوجي الموائم له، وتسعى للتأثير فى السياسات الإقتصادية والإجتماعية، فلا مفر لها من أن تنشط سياسيا حتى يكون له نصيب من الدخل والثروة وصناعة القرار*[٥٨] بمعنى أن تصبح رقم فى موازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإذا تجاهلت حتمية هذا التحول والتطور فانها بذلك لا تلقى فقط بما تمتلكه من أسلحه، وإنما أيضا تتخلي عن أبسط مصالحها وأكثرها التصاقا بحياتها اليومية ومصيرها بل ومصير المجتمع كله.

---

[٥٧] د أحمد عبد الله رزة- الطبقة العاملة بين النضال والتجديد- البحوث العربية- كراسات- عمال مصر وقضايا العصر ص ٩

[٥٨] "كأن يناقش ما إذا كانت إستراتيجية النمو التي تتحيز لصالح أنشطة كثيفة العمل وقليلة الإنتاجية والأجور هي الأنسب فعلا لإمتصاص البطالة- مثلا- أم النضال من أجل إستراتيجية بديلة تقوم علي التركيز علي أنشطة الصناعة والخدمات عالية الإنتاجية والأجور والقادرة فعلا علي دفع الإقتصاد وسوق العمل إلي أعلي مستويات النمو الديناميكي

obeikandl.com

من واقع اللقاءات مع العمال:

تصنيف البيانات:

الحالة العمرية للمبحوثين:

٥١- ٥٠ -٤٢- ٥٢- ٤٥- ٣٥- ٣٠- ٤٥- ٠٠-٣٢- - ٠٠-٠٠- ٤١- ٠٠-٠٠—

٠٠-٠٠- ٢٣- ٣٢- ٠٠-٤٣ — ٤٧

النساء: ٣٨- ٣٧- ٤٢- ٢٩- ٠٠، ٥٠.

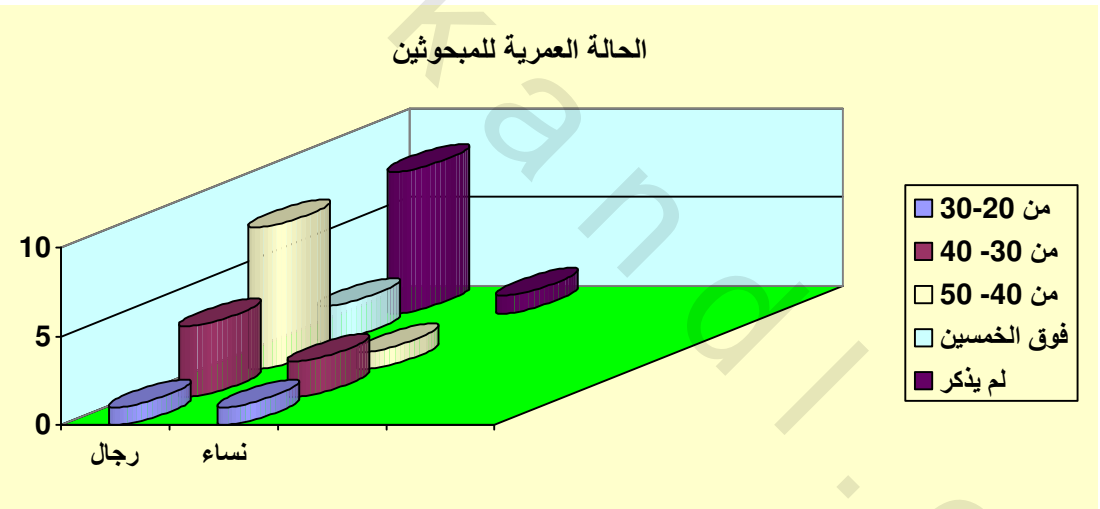

تعليق:

متوسط العمر من ٢٩- ٥٠، وهي قوة العمل الرئيسية في المجتمع.

المحافظات مقر المبحوثين:

الجيزة، أسوان، السويس، الأسكندرية، القليوبية، حلوان، المحلة (الغربية)، القاهرة.

obeikandl.com

المستوي التعليمي للمبحوثين:

- معهد فني تجاري/ الحديد والصلب- حلوان
- معهد فني تجاري- طالب بكلية حقوق/ شركة مطاحن جنوب القاهرة
- فني / شركة السويس لتصنيع الأسمدة
- محاسب/ مستشفي اسوان التعليمي
- دبلوم نجارة – فني هندسة
- ممرض
- ممرض
- مؤهل متوسط- أمين الخزنة/ نقابة المهندسين الفرعية- فرع اسوان
- محاسب.
- معهد فني تجاري
- ثانوية عامة/ سائقين
- -------
- --------
- --------
- دبلوم معهد صحي/ عاطل/ معاق
- دبلوم صنايع/ عمل متقطع/ عاطل/ معاق
- ٢ دبلوم سياحة وفنادق/ مراكب نيلية خاصة/ عمالة موسمية
- بكالوريوس زراعي/ الشركة الوطنية لإنتاج الدواجن وإنتاج البيض
- دبلوم صنايع/ القناة الثامنة بالتليفزيون- اسوان
- مؤهل صنايع
- دبلوم صنايع
- اعدادية/ شركة الحناوي للدخان والمعسل

obeikandl.com

- ----
- إداري/ شركة صناعات الزيوت المتكاملة
- دبلوم ثانوي صناعي/ فني ثالث ميكانيكا بقسم الجراج- شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري
- بكالوريوس تجارة/ مدير مأمورية الضرائب العقارية.
- دبلوم ثانوي صناعي/ الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

obeikandl.com

تعليق:

أن النسبة الغالبة من العمال المحتجين، وقيادات الإحتجاج المبحوثين، من خلفيات تعليمية متوسطة وفوق المتوسطة.

قطاعات العمل، ونوع العمل:

- قطاع الأعمال العام، القطاع الخاص، قطاع حكومي.
- عمال حديد وصلب، عمال مطاحن، عمال سماد، عمال وممرضين بمستشفي تعليمي، عاملين بنقابات فرعية، عمل حر (سائقين نقل بري)، عمال علي مراكب سياحية، عاملات بقناة تليفزيونية محلية، عاملات بمصنع للدخان، موظفو شركة صناعات الزيوت المتكاملة، متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة، عمال بشركة للغزل والنسيج، موظفو مصلحة الضرائب العقارية، عمال بالهيئة القومية لسكك حديد مصر.

شكل العمالة:

(عمالة مؤقتة، ثابتة، موسمية (بالموسم)، عمالة يومية)

- **الحديد والصلب:**
  - عمالة ثابتة ١١-١٢ الف،
  - مؤقتة ، ٣٠٠،
  - يومية
- **مطاحن جنوب القاهرة:**

obeikandl.com

- عمالة ثابتة تناقصوا من ٦٠٠٠ عامل في أوائل التسعينات إلي ٢٨٢٠ عامل
- عمالة مؤقتة: ٧١ عامل فقط.

- **شركة السويس لتصنيع الأسمدة:**
  - عمالة يتم تجديد العقود لهم سنويا، ٥٠٠ عامل حاليا.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - عمالة ثابتة: الممرضين عددهم ٤٠٠ عامل. ومعظم العمال والإداريين وهم حوالي ١٥٠ شخص. إجمالي العمالة في المستشفي ١٠٠٠ فرد.
  - عمالة مؤقتة (بعقد شهري): ١٠٠ عامل
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:**
  - العمالة ثابتة ومعينة= عددهم ٩ عاملين فقط.
  - تعيين لنصف الوقت: ١٣ عامل.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - غير مرتبطين بعقود- بكلمة الشرف.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - عمالة موسمية، ويتم توقيع استمارة استقالة قبل توقيع العقد. عدد العمال من ٢٤٠٠٠ موزعين علي ٢٧٠- ٣٧٠ مركب نيلي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - ١٢٤ عامل بالمصنع معينين بعقود مفتوحة تقوم الشركة بفصلهم مع نهاية كل عام ثم تعينهم مع بداية العام الجديد فى أماكن اخري.
- **موظفو القناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:**

obeikandl.com

- ١٠ نساء فقط. ولم تذكر المبحوثة وضعية العمالة ولكنها علي ما تبدو ثابتة، حيث وصل العمل لأحدهن أكثر من ١٣ عاما.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - عقود بـ ٣ سنين، ثم عقود ثابتة. الثابتين: ٤٣٠ عامل.
  - العمالة المؤقتة: ٢٠ عامل.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - عمالة معينة جميعها : ٥٥٠ عامل.
  - عمالة مؤقتة لا يوجد.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - العمالة الدائمة: ٢٢٢٨٠ عامل
  - العمالة المؤقتة: ٢٠ عامل
- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - العمالة الدائمة: ٥٠ ألف عامل
  - العمالة المؤقتة: ١٠٠ عامل
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - العمالة الدائمة: ٧٣ الف عامل
  - العمالة المؤقتة: لا يوجد
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لا وجود لفرص عمل متوفرة أو مستقبلية محتملة علي الإطلاق.

obeikandi.com

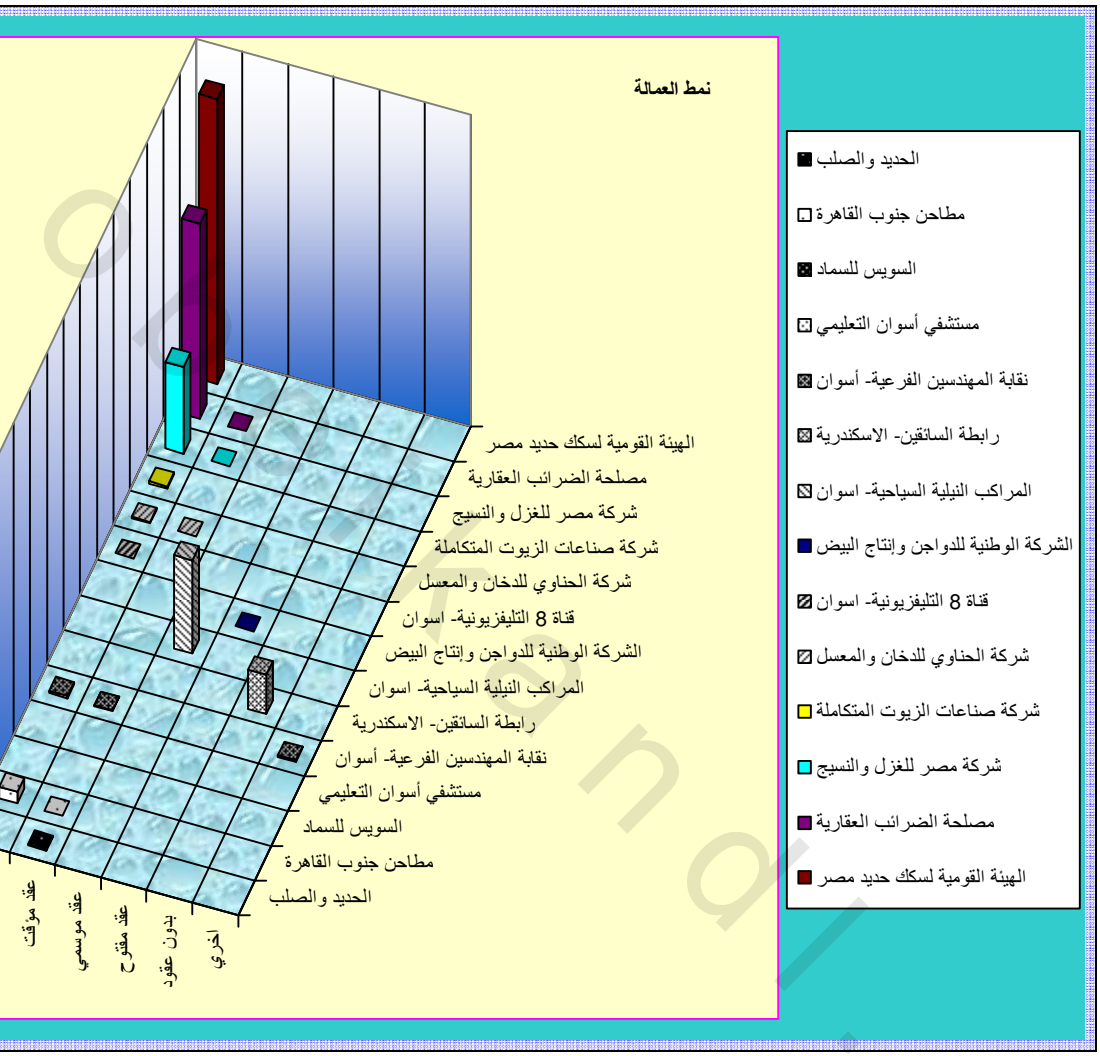

عدد ساعات العمل، وظروفه:

- **الحديد والصلب- حلوان:** ما بين ٧.٥- ٨.٥ ساعات، ورديتين عمل. وردية العمل الإضافي بأجر متميز. لا يوجد من يعمل في أعمال اخري غير عمله في المصنع.
- **مطاحن جنوب القاهرة:** ورديتي عمل، العمل ٧ساعات، أجر الوردية الإضافي (٦ جنيه/ مقابل ساعتي العمل الإضافي). معظم العمال لديهم

أعمال أخري. ظروف السلامة المهنية غير متوافرة، ومعظم العمال لديهم أزمات صحية صدرية وربو، ونسبة عجز غير قليلة.

- **سماد السويس:** ورديتي عمل ولا يتم صرف تعويضات في حالة إصابة العمل، أمراض وتلوث يلحق العاملين في هذا المجال مع إجراءات حمائية ضعيفة من قبل الشركة.
- **مستشفي أسوان التعليمي:** لم يذكر.
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:** فترتي عمل صباحية ومسائية.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:** ورديتي عمل تمتد الواحدة من ١٠ **إلي** ١٢ ساعة.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:** يعمل الطاقم بالكامل في رحلة لمدة ٣ ليالي إلي ٤ ليالي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض(يتم بيع الشركة):** ٨ ساعات العمل تمتد إلي بعد ذلك.
- **عاملات بالقناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:** هناك ورديات بالعمل ٦ ساعات بالوردية الواحدة.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:** العمل ٧.٥ ساعات. وهناك وردية اجبارية مؤخرا من ٣- ١١ ليلا.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:** لم يذكر عدد ساعات العمل، ولكن هناك ورديات.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:** ٧ ساعات يوميا، لا يوجد أجر للعمل الإضافي، أجر اليوم الإضافي ١٠ جنيه.

- **مصلحة الضرائب العقارية:** ٨ ساعات يوميا، أجر الإضافي يعادل ٦٥ يوم شهريا+ ١٠٠% من الأجر الأساسي بدل جهود غير عادية.
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:** متوسط ٨ ساعات، ولا يوجد أية أجور للعمل الإضافي.

متوسط الدخل (الأساسي)، وامتيازات اخري:

- **الحديد والصلب- حلوان:** ٦٠٠ أساسي/ ٢٠٠٠ شامل + تأمينات للعمالة الثابتة فقط- معاش مبكر بمبالغ مرتفعة جدا.
- **مطاحن جنوب القاهرة:** الراتب لم يذكر بالتحديد، وورد بالمتن أنه ٥٠٠ جنيه للمبحوث، ولكنه ليس متوسط الأجور، تأمينات إجتماعية-- معاش مبكر بمبالغ تظلم منها العمال (٣٠ الف جنيه).
- **سماد السويس:** الأساسي ١٥٤، ٤٨٢ شامل + تأمين صحي كامل + تحايل من رئيس الشركة علي عدم دفع أموال التأمينات الاجتماعية + زيادة ٧% علي الأساسي كل عام + لا يوجد تعويضات في حال موت أحد العمال.
- **مستشفي أسوان التعليمي:** الأجور علي حسب المؤهل فللعمالة المؤقتة ١٥٠- ٢٠٠ جنية، العمالة الثابتة ١٥٣- ١٧٣ جنيه + علاوات خاصة وعلاوات دورية+ تذاكر سفر+ مكافأة كل اول شهر من صندوق تحسين الخدمة بالمستشفي.
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:** لم يذكر، مؤمن عليهم، تخفيض نسبة الحافز من ١٠٠% إلي ٦٠ %+ بدل انتقال + بدل نقدي + بدل خزنة **(حافز لأمين الخزنة).**

- **رابطة السائقين- الأسكندرية: لم يذكر**،لا توجد اي نوع من التأمينات أو الحماية أو الحوافز. التأمين الصحي لا يمنح للسائق إلا عند المعاش فقط. كارتة حوادث، في حالة الحوادث يصرف السائق علاجه من الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي).
- **عمال المراكب النيلية السياحية- أسوان:** لم يذكر ولكنها معقولة + البقشيش الأخذ في التضاؤل، **+** إمتيازات ضئيلة لبعض العمال لأغراض التفتيش فقط من تأمين صحي و تأمين إجتماعي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:** ١٢٠ جنيه شهريا، وكان هناك تأمين صحي وتأمينات إجتماعية.
- **عاملات بالقناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:** لم يذكر المرتب الأساسي، حوافز وعلاوات.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:** المرتب الحالي ٢٣٢ جنيه، وهناك تأمين صحي، توقف التأمين الإجتماعي منذ ٢٠٠٢.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:** تبدأ الأجور من ٣٠٠ جنيه، بدل وجبة + بدل وردية + أجر للإضافي، + لا يوجد حوافز ولا نسبة من الأرباح + تأمين إجتماعي متميز + تامين صحي.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:** ٣٠١ جنيه كأساسي- ٤٧٠ شامل، توجد تأمينات صحية واجتماعية ويخصم الإشتراك الشهري من المرتب الأساسي.
- **مصلحة الضرائب العقارية: (بعد الإنضمام لوزراة المالية)** الأساسي ٣٥٠ جنيه- والشامل ١٣٥٠، يوجد تأمين صحي بخصم ١٠% من الأجر الأساسي، وتأمينان إجتماعية بخصم ١٠% من الأجر الأساسي.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:** ٥٠٠ جنيه اساسي- ١١٠٠ شامل، يوجد تأمين اجتماعي يخصم ١٠% من المرتب الأساسي للعامل، و١٠% من المتغير، كما يوجد تأمين صحي.

تعليق:

متوسط الأجور تراوح بين ١٢٠ جنيه (أصغر أجر تم رصده)- و٦٠٠ جنية (كمرتب أساسي).

ما هي إمكانيات الاحتجاجات والحركة الاجتماعية العمالية في تحقيق التغيير؟

وينقسم هذا التساؤل إلي عدد من التساؤلات الفرعية هي:.

١ ـ ما هي أنماط (أشكال) الاحتجاجات العمالية؟

أما عن الأشكال التي إتخذتها الإحتجاجات كانت متنوعة، كالتالي:

- **الحديد والصلب:**
  - إحتجاجات صغيرة: وردت كلمة الإحتجاج دون تعريف لشكل الإحتجاج الذي إستخدمه العمال في المطالبة لحقوقهم. وأيضا المطالبة بالحقوق وردت دون تحديد شكل هذه المطالبة.
  - امتناع عن إستلام المرتب وذلك كإحتجاج لزيادة الحافز.
  - تقديم مذكرات إلي وزارة القوي العاملة عقب إنتخابات ديسمبر ٢٠٠٦.
  - اللجوء للقضاء للحكم ببطلان الإنتخابات في دورتي ٢٠٠١، ٢٠٠٥.
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - إعتصام وإضراب فردي. تهديد باستقالة. كتابة مذكرات ورفعها.

- اعتصام ٢٩ مارس ٢٠٠٧، لأكثر من ١٢٠٠ عامل وعاملة.
- تهديد بإضراب.
- وقفة تضامنية مع إضراب غزل المحلة الثاني سبتمبر ٢٠٠٧.
- المشاركة في إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨، نسبت الغياب وصلت ٥٠% في المصنع.
- المشاركة الفردية في إعتصام شركة مطاحن الشروق (مشاركة إثنين من مطاحن جنوب القاهرة).

- **سماد السويس:**
  - إعتصام من جميع الورادي في المصنع.
  - إعتصام ثاني مع الأهالي أمام أمن الدولة.
  - تصعيد إلي إضراب.
  - تهديد بإعتصام جديد.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - عمل مذكرة، ثم تبليغ أمن الدولة عن قيام مظاهرة.
  - تهديد بعمل إضراب عن العمل، وبعده إضرابا ثانيا عن الطعام.
  - كانت هناك إضرابات أكثر من مرة في ٢٠٠٣.
  - إضراب عن العمل.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - اللجوء للقضاء.
  - عمل مذكرة دفاعا عن خصم الحافز الشهري بنسبة ٢٠% دون أي مبرر.
  - شكاوي إلي النقابة العامة وإلي الحارس القضائي للشئون المهنية.
  - رسائل إلي رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والسيد المشرف

obeikandl.com

علي نقابة المهندسين، وجهات الأمن في أسوان.

- **رابطة السائقين- الإسكندرية:**
  - تشكيل جمعية أهلية باسم "الرابطة" لتكون ممثل حقيقي عن السائقين.
  - طرق كافة الأبواب، بالذهاب إلي الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بالاسكندرية.
  - مخاطبة أعضاء مجلس الشعب المحلي دون جدوي.
  - استمرار العمل المتواصل مع كل الجهات المعنية حتي يتم تحقيق مطالب السائقين.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - المطالبة بالحقوق القانونية عند تقديم الاستقالة من صاحب العمل.
  - الذهاب إلي محامين مختصين، لرفع قضايا.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض- أسوان:**
  - اعتصام أمام مقر الشركة.
  - إضراب عن الطعام.
  - الاعتصام الثاني أمام المحافظة.
  - مقابلة المحافظ ومواجهته بالمخالفات والفساد في بيع الشركة.
  - رفع قضايا للمطالبة بالتعويضات عند تسريح العمال.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - كتابة مذكرة لوزير الاعلام.
  - كتابة شكوي لرئيس القطاع، والمجلس القومي للمرأة.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - شكاوي بمكتب العمل ، والذهاب للنائب العام ثم اللجوء للقضاء.

obeikandi.com

- الاستعانة بحزب التجمع والناصري لمخاطبة الجهات المسئولة.

- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - كتابة المطالبة وتوزيعها بين العمال.
  - رفع طلبات للمسئولين، لوزيرة القوي العاملة، ورئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية.
  - اعتصام.
  - ثم إضراب عن الطعام.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - الذهاب إلي المحافظ، وعرض مشكلتهم.
  - الذهاب إلي النقابة في الإسكندرية (لم اعرف ما هي النقابة؟).
  - التفكير في تقديم شكوي من خلال المؤسسات الحقوقية في أسوان.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - الاحتجاج الاول ديسمبر ٢٠٠٦:
    - إضراب عن العمل، واعتصام داخل الشركة.
  - الاحتجاج الثاني سبتمبر ٢٠٠٧:
    - إضراب عن العمل، واعتصام داخل الشركة.
  - الاحتجاج الثالث: فبراير ٢٠٠٨:
    - وقفة احتجاجية
    - جمع ١٣٠٠٠ توقيع لسحب الثقة من اللجنة النقابية القائمة.
  - الاحتجاج الرابع إبريل ٢٠٠٨:
    - تظاهرات في الشوارع
  - الاحتجاج الخامس اكتوبر ٢٠٠٨:

obeikandl.com

- وقفة احتجاجية.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - وقفات إحتجاجية في ثمان محافظات في آن واحد.
  - مسيرة
  - اعتصام بمقر إتحاد العمال
  - إعتصام (١١ يوم) بشارع حسين حجازي.
  - وقفة احتجاجية والتقدم بأوراق النقابة المستقلة إلي وزارة القوي العاملة (أبريل ٢٠٠٩).
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - إضرابين في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

obeikandl.com

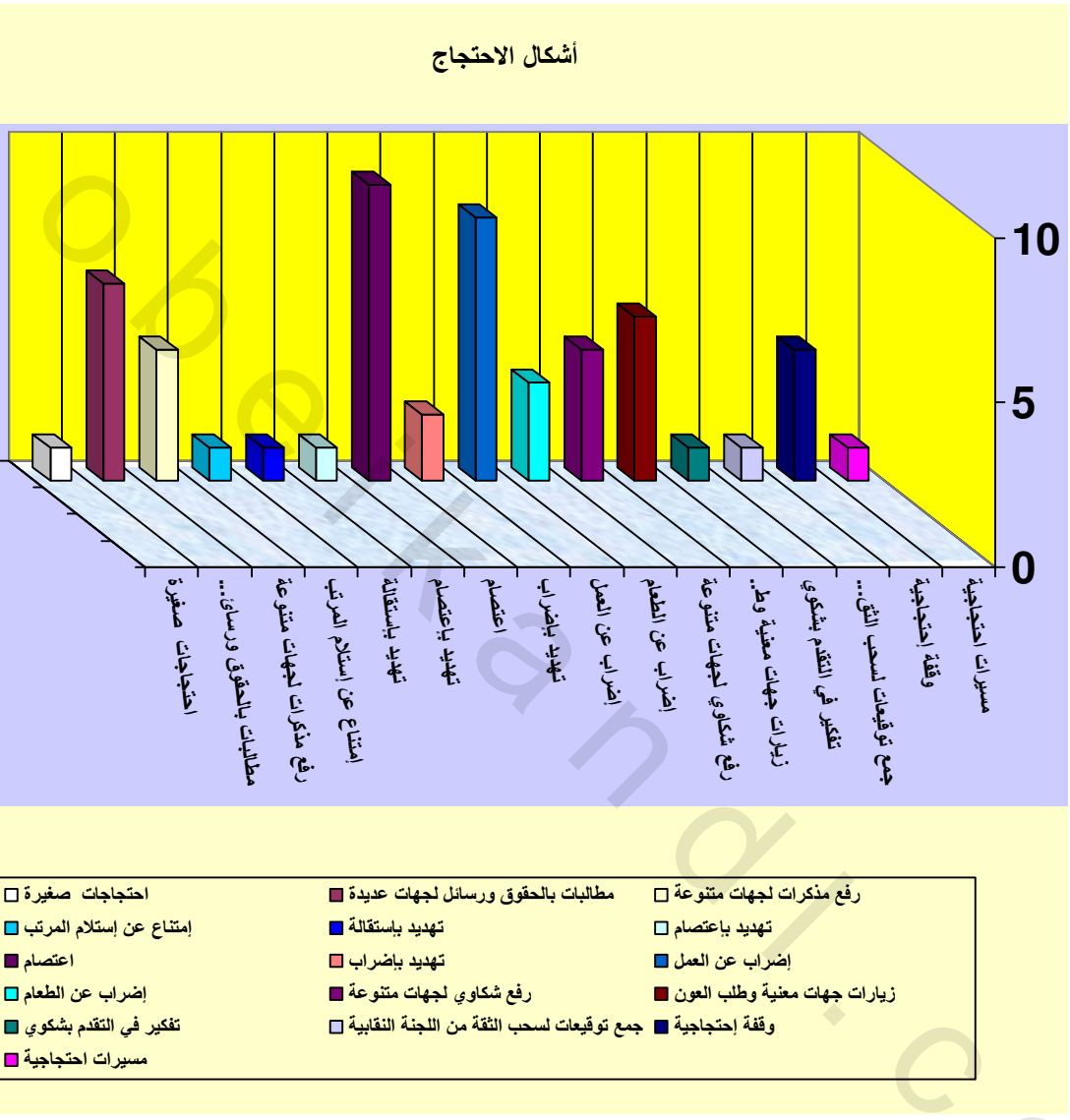

٢- ما هي سمات الاحتجاجات العمالية؟

- **الحديد والصلب:**

  - تـم تكسـير الحركـة العماليـة بعـد إضـراب ٨٩ – بفعـل النظام، والأمن دوره مختلف نسبيا، حيث يلجأ في بعض

الأحيان إلي مساندة العمال في مطالبهم والضغط علي إدارة المصنع من أجل تنفيذ هذه المطالب، وفي أحيانا أخري يكون ضد العمال.**********

- العصبيات والقبلية ما زالت هي السائدة.
- لم تشهد الاحتجاجات اية مشاركة نسائية.
- هناك نشاط فردي من القيادي العمالي المبحوث في حضور كافة فعاليات الخاصة بالعمال سواء في أحزاب او مجتمع مدني.
- امتيازات في المبالغ التي يحصلون عليها في المعاش المبكر.

- **مطاحن جنوب القاهرة:**

- العمل النقابي كان له شكل عشوائي داخل المصنع، والمتحكم بمقاليد الأمور هي اللجنة النقابية، واللجنة النقابية الحالية تقف في صف العمال في معظم الأحوال فيه من أشرف اللجان التي تم انتخابها مؤخرا.
- محاولات لوجود لجنة نقابية مستقلة لها طابع خدمي في الوقت الحالي ولها مصداقية عن العمال عن اللجنة النقابية المنتخبة.
- محاولات للتعليم النقابي الذاتي الفردي والجماعي داخل المصنع.
- اول اعتصام بعد فترة دامت لمدة ١٨ عاما، كان في ٢٩ مارس ٢٠٠٧، كان يتم التخطيط بأدوار كل نفر في الاعتصام قبلها.

obeikandl.com

- كان هناك تنسيق داخل اللجنة المستقلة وقت الاعتصام، حيث تم الاتفاق ان الاعتصام لن ينفض إلا بعد موافقة ٧ من أعضاء اللجنة علي المكاسب التي سينالونها.
- مشاركة نسائية في الاعتصام وهن اكثر من ٥٠% من نسبة القوي العاملة. وصلت عدد المشاركين في الاعتصام إجمالا بـ ١٢٠٠ عامل وعاملة.
- **استخدام التكنولوجيا ولو انها مكلفة في العمل النقابي بعد تجسسات الأمن علي النشطاء: توزيع بيانات قبل الاعتصام، استخدام رسائل المحمول عوضا عنها، وجود مدونات علي الأنترنت (مدونة عمال مطاحن مصر).**
- التحرشات الأمنية بالعمال والنشطاء منهم علي وجه الخصوص، التي وصلت إلي حد التفتيش الذاتي للعمال، وتعنت الإداريين وأمن المصنع الموالي للإدارة ضد العمال، من تحفيز علي تقديم للمعاش المبكر، أو عدم تقييد الإصابة إذا حدثت للعامل وقت العمل علي أنها إصابة عمل (مع إن الفائدة سوف تعود علعي المصنع وعلي العامل، حيث أن التأمين الصحي هو من سيتكفل بالعلاج وقتها وليس المصنع)، وأيضا التضييق علي العمال وتغيير ميعاد الرحيل من الساعة ٢.٣٠ إلي ٣ ظهرا، حيث أن معظم من لديهم أعمال أخري وهم كثيرون داخل المصنع، يضطرون إما للغياب عن المصنع أو الانقطاع عن العمل الأخري الذي يساهم كمصدر اساسي في رزقهم. **********

open.kandil.com

- ايضا تحويل عامل فوق الخمسين ليمارس وظيفة تحتاج لشاب صغير في السن، وقد حاول هذا العامل الانتحار علي إثر ذلك الاجراء التعسفي.
- بعد نجاح الاعتصام، استصدار قرار بتحويل ٥٥ عامل للتحقيق، وقرارات نقل تعسفية لبعض النشطاء، وتلفيق تهم للعمال.
- تغيير المسميات/ أو التوصيف الوظيفي للعامل دون دراية منه لمنصب اخر لا يفقه فيه شيء، والمصنع غير مستعد لإعطاء دورات له ليعاونه علي القيام بالمهام الجديدة الموكلة إليه.

- **سماد السويس:**
  - أغلب العاملين من شباب العاملين، وهم يهابون مدير الشركة ورئيس مجلس الادارة بدرجة عالية جدا.
  - لا يوجد نساء بالمصنع.
  - رغم عدم وجود خبرة نقابية مطلقا داخل المصنع، حيث لا توجد لجنة نقابية، ولا يوجد وعي سياسي، حيث يعتبر منعدما في بعض الورديات بالمصنع، إلا أن المحرك الرئيسي هو الشعور بالخطر والظلم عند امتناع الإدارة من توزيع الكمامات علي العمالن بجعلها مرة كل شهر، بدلا مرة في الأسبوع.
  - تنظيم الاعتصام كان علي طريقة عالية جدا، والالتزام بأمن المصنع من الداخل ووضع مسئوليات ومهام علي كل العناصر النشطة بالمصنع وقت الاعتصام، تم اتخاذ الاجراءات القانونية

بتبليغ وزراة القوي العاملة وأمن الدولة قبل الاعتصام.

- المبحوث كان عضوا في حزب سياسي لم يذكره، ولكنه قدم استقالته.
- تم تحرش الأمن بالعمال وإحداث إصابات جسدية بهم.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**

- دافع الإضراب هو عدم المساواة في الأجر عن العمل المتماثل، وأن الأجور للممرضين اختلفت بعد أن انتقلت تبعية المستشفي من مديرية الشئون الصحية والهيئة العامة للتمريض الصحي، لتتبع الهيئة التعليمية. فالفروق في المرتبات بالغة جدا عما كانوا يأخذوه في الشئون الصحية. فالحوافز انخفضت من ٢٠٠- ٣٠٠ % إلي ٧٥% فقط.
- كان هناك تثقيف عمالي مبدأي للقيام بالإضراب، وعدد من العمال علي دراية بالقانون.
- كان اول إضراب عام ١٩٩٨، وكان الاضراب عشوائيا، ثم بدء التعلم رويدا رويدا بفنون العمل العمالي والنقابي. وكان هناك إضراب اخر في ٢٠٠٣، ولكنه كان تضامنيا لزميل معهم أضرب عن الطعام.**********
- مشاركة للنساء في الاضرابات، وتقسيم العمل بينهم، ومعرفة كل فرد لدوره في الاضراب.
- التحرشات بالعمال الناشطين من قبل مدير المستشفي، مثل كتابة التقارير السرية ضدهم، وضعهم علي القائمة السوداء، والتمييز ضدهم عند صرف المستحقات والامتيازات العينية والمالية، وهذا يؤثر علي حوافز العمال، ويتم تخفيضها بشكل مبالغ فيه، لأن

التقارير السرية غير جيدة.

- الأمن كان محايدا في الاضراب، حيث كان دوره هو توصيل رسالة المضربين إلي أعضاء المجلس المحلي.
- ممرضو التأمين الصحي من الصعب جدا أن يقوموا بإضراب لأنهم يأخذون حقوقهم. **********

- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - لقلة عدد العاملين من موظفي النقابة فهم ٩ موظفين فقط، فلم يكن من المتاح استخدام أي سلاح من أسلحة الاحتجاجات العمالية المعتادة، ولم يكون هناك وسيلة غير الشكوي في النقابة العامة وغيرها من الجهات المعنية، ثم اللجوء للقضاء.*********
  - المشكلة هو أن هؤلاء الموظفون يمتلكون عقود ثابتة يريد رئيس النقابة الفرعية أن يحولها من عقود ثابتة إلي عقود مؤقتة، وهو ما رفضه الجميع، ومن هنا ثارت المشكلة. **********
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - الرابطة نشأت كجميعة أهلية، ولكن لب عملها هو العمل النقابي والدفاع عن حقوق ومصالح السائقين عوصا عن التنظيم التقليدي الذي لا يقوم بدوره. وكانت هناك اسس وضعها أعضاء الرابطة نفسها للعمل عليها وهي، وأولها هو أن الرابطة تمثل السائقين في الاسكندرية وهي منظمة أهلية، لا سياسة لا دين ولا حزبية.
  - لا وجود لمسمي اللجنة النقابية، ودور النقابة العامة منعدم.
  - وضع استراتيجيات تبشيرية بين أعضاءها عن الرابطة لتوجه خدماتها لكافة السائقين بالاسكندرية. فهناك حلم بأن يكون في كل حي مكان للرابطة، وفتح مقار لحضانات لأبناء السائقين، وأن

يكون لكل سائق دفتر تأمين صحي.

- إتباع سياسة النفس الطويل، مع كافة الجهات المعنية حتي يتم إقرار الحقوق، وهوما يحدث بشكل وإن كان نسبيا بسيط.
- حضور فعاليات المجتمع المدني، والاجتماعات التي ينظمها مركز هشام مبارك للقانون، لتكوين ثقافة عمالية ونقابية.

- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**

- لا وجود للعقود، والعقود جميعها عقود موسمية لمدة ستة أشهر، يتم إنهاء العمل بها حتي قبل أن ينتهي الموسم. المماطلة في نيل الحقوق عند تقديم الاستقالة. التوقيع علي استمارة للاستقالة قبل توقيع العقد. لا يوجد أي نوع من الحقوق فقليلين هم الحاصلين عن تأمينات إجتماعية وصحية.
- لا توجد احتجاجات في هذا القطاع لعدم الاستقرار، وسهولة الفصل والطرد في أية لحظة، ولعدم وجود وقت ولعدم الاهتمام بالسياسة من الأساس، فالكل يخاف علي رزقه.
- ٥٠% من العاملين بهذا القطاع مؤهلات عليا.
- لا وجود للنساء إلا في خدمة الفنادق فقط.
- الروابط التي تشكل تقوم علي أساس العصبية والقبلية.
- عند مقاضاة أصحاب العمل يستهلك هذا وقتا طويلاً، فضلا عن تقسيم اموال التعويضات وأخذ نسبة كبيرة منها من المحامين. هذا عند التقاضي، والأغلبية لا تقاضي أحدا.
- أن هذا القطاع أصحاب الأعمال فيه جميعهم قطاع خاص، فلا يوجد إلزام عليهم باتباع شروط معينة للعمل.

- أصحاب الأعمال يفضلون الخريجين حديثي التخرج عديمي الخبرة، ليفرضوا سيطرتهم عليهم دون المطالبة بالحقوق.

- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**

- الشركة في طور الخصخصة. تواطؤ من المحافظ علي بيع الشركة بالخسارة رغم تحقيق المكاسب. والمشكلة هي في تسريح العمال، وعدم إعطاءهم تعويضات بالاضافة إلي، بيع الشركة بالخسارة.
- عقود العمل عقود مفتوحة، وكانت هناك تأمينات صحية واجتماعية قبل الشروع في بيع الشركة.
- اللجنة النقابية والنقابة العامة دورها متواطيء وضد العمال.
- تم تدخل من أمن الدولة ومن المحافظ للتأثير علي مكتب العمل في صرف إعانة بطالة لمدة ستة أو سبع اسابيع.
- عند الشروع في الاعتصام كانت هناك خبرة نقابية ذاتية في إدارة الاعتصام وتبليغ الجهات المعنية بذلك.
- مشاركة نسائية في الاعتصام.
- موقف مناويء من المحافظ بعد سماع العمال، وإضطهادهم بعدم قبول المتقدمين منهم للعمل في المحافظة بناء علي نشاطه مع العمال في الشركة.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**

- هي مشكلة مقدمة من العاملات النساء فقط بالقناة، وعددهم عشرة نساء، وذلك لشعورهم بالتمييز ضدهم باعتبارهم نساء.
- عدم تساوي الأجر والحوافز، عند مساواة العمل مع زملائهم من الرجال.
- لا يوجد لديهم جهة قانونية في مكان العمل.

- مدير التشغل والمدراء المباشرون في القناة كلهم ضباط، ما عدا رئيس القناة.
- عدم مساندة الشباب/ الرجال لهم في مطالبهم والوقوف ضدهم.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**

- هي مشكلة من العاملات النساء عندما تقرر فصل ٣٣ عاملة من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة.
- بدأت الشركة عندما تم تخفيض بدل اللبس من ٥٠ جنيه إلي عشرة جنيهات، الادعاء بأن هذا الوضع مؤقت.
- كان هناك تأمين صحي، وتوقف توريد التأمينات الاجتماعية من قبل الشركة منذ ٢٠٠٢.
- اضطهاد العاملات والتحرش بهم بسبب المطالبة بحقوقهن، من اتهام بالسرقة، إلي المنع من دخول المصنع، إلي إعتداء الأمن عليهن بالسب.
- خروج الكثيرين من المصنع بسياسات المعاش المبكر.
- تم تصفية النساء في المصنع ليصل عددهم من ٧٠٠ عاملة إلي ٢٠٠ عاملة، ومازالت سياسات التصفية.

- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**

- كانت هناك خبرة مسبقة بالاعتصامات، فقد حدثت إعتصامات في ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧.
- هناك خبرة عمالية وعمال واعين. معرفة الأدوار عند بدء الاعتصام، وقبل الاعتصام، حيث الاعتماد فقط علي أهل الثقة من والبعد عن المعروفين بموالاتهم للإدارة.

- العمال لديهم استعداد قوي للمشاركة والاعتصام، ولكن في حاجة للتحفيز والتشجيع.
- التفكير في تنظيم مستقل وعمل الاجراءات القانونية للشروع في نقابة.
- بدأ العقوبات والاضطهاد بعد فض الاعتصام، بنقل خمسة عمال إلي القاهرة.
- حتي بعد الاعتصام، الناس مازالوا يخافون من الادارة بشكل مبالغ فيه.
- حتي اللجنة التي دعت للاعتصام، بعد الحصول علي مطالبها، لم تفكر في الحصول علي نسبة من الارباح والحوافز، وكان الأيسر لهم وللعمال هو التفكير والبحث عن عمل أخر.*********

- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - لم تكن هناك احتجاجات بالشركة منذ الثمانينات،إلي عام ٢٠٠٦، ومن عام ٢٠٠٦- لعام ٢٠٠٨، كانت هناك خمسة احتجاجات من العلامات في تاريخ احتجاج عمال المحلة.
  - من السمات الاساسية بإحتجاجات الفترة الحديثة، هي غلبة العنصر الشبابي، والمشاركة النسائية الواسعة واستمرارية العمل/ المطالبة من أجل نيل المطالب.
  - من أبرز سمات الاحتجاجات بالمحلة انها اصبحت رائدة ومصدرة لثقافة الاحتجاج لغيرها من القطاعات العمالية المختلفة داخل مصر.
  - تراوح مدة الاضراب من ٤٥ دقيقة، إلي ستة أيام كاملة.

- **وعن دور الأمن، كانت مواقفه مغايرة من احتجاج لآخر، وهو ما يحتاج لتدقيق وبحث، في متي يتدخل الأمن؟ حيث تراوح دوره بين معاديا للاحتجاج من محاصرة للشركة وفض للاضراب، وقبض وتحويل للنيابة العامة للعمال، وبين محايد لا يتدخل في آونة أخري.**
- **تحرشات الإدارة بالعمال بناء علي الاحتجاجات المتوالية، كانت في منتهي الغرابة، فهي في كل الاحتجاجات تجاهلت مطالب العمال واحتجاجهم، إلا في الاحتجاج الأخير والخاص بمطالبة فؤاد حسان بتقديم استقالته، وهو ما تم مواجهته بإحالة عدد من العمال إلي التحقيق التأديبي، ونقل بعضهم من أماكن عمله إلي أماكن أخري بعيدة، وتخفيض الأجر للبعض الأخر بمقدر العلاوة الدورية.**
- ثقافة الاحتجاج والمشاركة والمطالبة العادلة بالحقوق، عمقت الوعي العمالي واثقلت خبرته، إلا ان المفارقة الواضحة، هو أن مقدرة العمال علي تحقيق المطالب أخذت شكلا إنحنائيا إلي أسفل وصل إلي الصفر في احتجاجه الأخير، وذلك منذ بدأت حركته الاحتجاجية الحديثة.

- مصلحة الضرائب العقارية:

- عدد العمال تصاعد في احتجاجات الخاصة بالفترة من سبتمبر إلي ديسمبر ٢٠٠٧، من ٧ آلاف موظف، إلي ١٠ آلاف موظف.
- ٢٥% من المحتجين كانوا من النساء العاملات بالمصلحة، ففي الاحتجاجات برز بقوة دور المرأة القيادي في تحرك وإحتجاج الموظفين.

- في عام ٩٩، قام عشرات الموظفين بوقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب تحت نفس الشعارات، وبإدعاء نفس المطالب، ولكن الحشد كان ضعيف، لذا باء بالفشل.
- تزايدت مدة الاحتجاج علي تواترها في الأشهر الحاسمة من سبتمبر إلي ديسمبر ٢٠٠٧، لتصل من يوم واحد فقط إلي ١١ يوما متتالية.
- ملاحقات الإدارة الموظفين لم تنتهي فقد تم إحالة البعض إلي التحقيقات ، وتقديم مذكرات ضد البعض الآخر إلي النيابة الادارية.
- الأمن انحصر دوره في إرهاب بعض الموظفين من حين لآخر بغرض التخويف.
- إرتفاع الوعي العمالي والسياسي لدي موظفو الحكومة بدورهم ومقدرتهم علي التأثير والتغيير في حراكهم الاجتماعي ضد منظومة حكومية لا طالما كانت محكمة.
- إن إعتصام ديسمبر ٢٠٠٧، كان يوم فاصل في تاريخ احتجاجات موظفي الحكومة، من حيث نيل المطالب، ومن حيث كونها نواة لأول نقابة مستقلة في مصر، والتى ولدت من رحم اللجنة العليا المنظمة للإعتصام.
- الخبرة العالية البادية في تنظيم صفوف ما يقرب من ثلثي عدد العاملين بمصلحة الضرائب كانت السبب الرئيسي والمباشر في نجاح احتجاج ديسمبر ٢٠٠٧، والنجاحات المتوالية بعد ذلك حتي نشأة النقابة المستقلة. الاعتماد في التنظيم كان علي اساس ديمقراطي واعي في إتخاذ وإصدار القرارات، تم إنتخابات لجان

المحافظات من قواعدها المحلية بالمحافظات وحتي الوصول للجنة العليا.

- إن هذه الخبرة التنظيمية كانت محصلة مجهودات عديدة لموظفي مصلحة الضرائب، ولكن لا ينبغي ان نتناسي الدور الريادي للقيادة العمالية والسياسية كمال أبو عيطة في تنظيم صفوف الموظفين.

- الهيئة القومية لسكك حديد مصر:

- منذ إضرابها الشهير في عام ٨٦، مرّ عشرون عاما من الصمت حتى الانتفاضة الثانية لعمال السكة الحديد في ٢٠٠٦، والانتفاضة الثالثة كانت في ٢٠٠٨.
- من المدهش هو أن عدد من شاركوا في الاضرابات الثلاثة، رغم الفروق الزمنية الكبيرة بين أول إضراب والثاني والثالث، هم ٤٠٠٠ عامل.
- يرجع سبب الصمت الطويل لسائقي السكة الحديد، إلي بطش الأمن في الإضراب الأول ومحاولة فضه بالقوة، وإحالة عدد كبير من العمال إلي محكمة أمن الدولة العليا طواريء.
- دور الأمن وعلاقته بهذا المرفق الحيوي، هو أمر جدير بالدراسة، حيث يضع لنا مؤشرات فيما يتعلق بتوقيت تدخل الأمن، وشكل هذا التدخل، فالملاحظ هو أن الأمن قد غير استراتيجياته من فض الاضراب بالقوة في ٨٦، إلي محاولت فضه مرة اخري بالقوة بعد عشرون عاما في ٢٠٠٦ وذلك بمحاصرة العمال المضربين، إلي لعب دور المفاوض ولكن لصالح مجلس إدارة هيئة السكة الحديد.
- رغم الخبرة النضالية التاريخية لعمال السكة الحديد، إلا أنه ضاهها فترة إنكسار طويلة للحركة العمالية في هذا القطاع، لتفيق علي

إضـراب آخـر شـجع علـي إعـادة صـحوة هـذا القطـاع الحيـوي والانتفاضـة لنيل حقوقـه، بل وجذبـه لقطاعـات أخـري مثل سـائقي المتـرو، وعمـال الأبـراج والـورش الـذين أضـربوا أكثـر مـن مـرة لتحسين ظروف عملهم خلال السنوات القليلة السابقة.

- أمـا موقـف إدارة هيئـة السكة الحديد، تـرواح أيضـا مـن رفـض تـام لمطالـب العمـال فـي ٨٦ وتجاهـل لمطـالبهم، إلـي المماطلـة حتـى الاستجابة لتلك المطالب في الاضرابات اللاحقة.

- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - عددهم يصل إلي ٥٠ شخصا في أسوان.
  - رغم وجـود قـانون يخصـص ٥% مـن الوظـائف للمعـاقين، إلا إنـه غير مطبق.
  - رغم صدور قرارات التعيين من مكاتب العمل، لكنها غير مفعلة، ولا تنفذ.
  - تجاهـل مـن كافـة الجهـات وتغاضـيها عـن تلـك المشـكلة، ورفـض تعينهم في أي مكان.
  - تم تجنيد أحدهم رغم إعاقته السمعية!!!!!

٣ ـ ما هي مطالب الاحتجاجات العمالية؟

- **الحديد والصلب:**
  - الاطلاع علـي ميزانيـة الشـركة، حيث يمكن معرفـة رصـيد العامل من نسبة الارباح
  - زيادة نسبة الحافز
  - توفير مستلزمات الأمن الصناعي
  - احتجاجات فئوية داخل المصنع (متعلقة بقطاعات الانتاج: الأفران

obeikandl.com

العالية، والتبريد)

- في اغسطس ٢٠٠٨، طلب مساواة العمال في الحديد والصلب بعمال الكوك، وزيادة العلاوة إلي ٢٠٠ جنيه.

- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - الحد الأدني للأجور ١٢٠٠ جنيه.
  - إلغاء قرار وزير التضامن الاجتماعي الصادر في ٢٠٠٧، بشأن نقل كمية من القمح حوالي ٩٠٠ طن من المنيا ولشمال القاهرة، ولو كان نفذ هذا القرار كانت نسبة الحافز ستتم خفضها من ٥٠% إلي (١٥-٢٠%)، والمرتب الأساسي للعامل ضعيف جدا من الأساس.
  - كان من مطالب الاعتصام: نريد كيلو لبن، أو ما يعادل ثمنه في اليوم.
  - تطبيق قرار وزير الاستثمار رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧، بزيادة بدل طبيعة العمل إل ٤٠%.
  - إلغاء قرارات النقل التعسفية الصادرة بشأن العمال الحركيين.
  - إلغاء التحقيقات التي تمت مع زملائنا في المصنع وتحويلهم لتحقيق نتيجة للإعتصام.
  - رفض تداول المطالب الشخصية (مثل قرارات النقل لبعضهم، وقد التزم من نقل بقرارت النقل، رغم تعسفها).
  - وعن المطالب الفردية في الاضراب الفردي، هو رفض إعطاء العامل إذن في مرضه للذهاب للتأمين الصحي، بحجة إن التأمين الصحي سوف يقوم بالاتصال بالعامل.

obeikandi.com

- **سماد السويس:**
  - السبب المباشر لإنفجار العمال: هو أن الشركة قررت توزيع الكمامات مرة كل شهر، بدلا من مرة كل اسبوع، وكان هذا السبب الرئيسي لتجميع قوة العمال والاحتجاج بشأن الكمامة.**********
  - زيادة الحافز، وتعويض العمال عن المخاطر التي يواجهونها في العمل.
  - مطالب رفض الكلام عنها: أن تكون عقود العمل لمدة سنيتن أو ثلاثة.
  - تعويض للعمال في حالة الوفاة، حيث لا يوجد بند في ميزانية الشركة لهذا.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - المطالبة بحافز ٢٥%. ووجبة.
  - علاج لأسرة الموظف (الوالدين والزوجة).
  - مساواة أجور المرضين بزملائهم في التأمين الصحي.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - هو الثبات علي العقود المثبتة التي للموظفين، وعدم استبدالها بعقود مؤقتة.
  - مطلب فردي تم رفضه: أخذ بدل نقدي بدل نصف تذكرة.
  - رفع مستوي الأجور لتتماثل مع أجور موظفي النقابة الرئيسية في القاهرة والأسكندرية.
  - مساواة البدلات في النقابة الفرعية بمثيلاتها في النقابة بالقاهرة والأسكندرية.

obeikandi.com

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - أن يكون هناك معاش معقول، عند سن المعاش، لأن المعاشات هزيلة جدا.
  - أن يتم تنشيط التأمين الصحي وخدماته لهم وهم في الخدمة، حيث أن خدمات التأمين الصحي المتوفرة لهم فقط عند خروجهم علي المعاش.
  - تكوين ما يسمي بصندوق للتكافل، عوضا عن التأمينات الاجتماعية.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - أن يكون هناك عقد سنوي هو حلم بالنسبة لهذا القطاع.
  - توفير قدر من الحقوق من تأمينات اجتماعية وصحية.
  - المعاش في حالة الوفاة ضئيل جدا وليست قاعدة.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - أن يتم تعويض العمال عن تسريحهم وبيع الشركة.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - العلاوة والحوافز الخاصة بالنساء، فلم يتم صرفها منذ ١٣ عام. وتفضيل الرجال في الحوافز والعلاوات التشجيعية وتمييزهم عن النساء.
  - عدم وجود أجازة وضع للنساء- المعينات بعقد.
  - تفرقة بين حقوق النساء في الأجر بين القنوات المختلفة، فالحقوق الممنوحة في القاهرة والاسكندرية غير تلك التي في أسوان.
  - لا يوجد حق في أخذ الاجازة العارضة، دون التبليغ المسبق عنها.

obeikandl.com

- العلاوة الاجتماعية والعلاوة التشجيعية. وتعتبر من المطالب العامة غير قاصرة علي النساء فقط، بل أن بعض الشباب أيضا لم يحصلوا عليها.
- بدل الانتقال أيضا.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - طلب علاوات متماثلة مع زملائهم عند العمل المتساو.
  - طلب منحة سنوية تقدر بـ ٨٥ يوم.
  - العودة للعمل بعد الفصل التعسفي.
  - توريد التأمينات إلي الهيئة.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - المطالبة بحوافز ونسبة من الأرباح، بعد حصول الشركة علي الأيزو.
  - توفير مقتضيات الأمن الصناعي للعاملين والموقع طوال الوقت.
  - الحصول علي منحة عيد العمال المتوقفة.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - المطالبة بتنفيذ القانون الذي يمنح ٥% من الوظائف للمعاقين.
  - تفعيل قرارات التعيين الصادرة.
  - مطالبة بعمل نادي يجتمعون فيه لممارسة الرياضة.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - صرف رواتب العمال مخصوما منها مستحقاتهم من أرباح الشركة وكان مطلب العمال في هذا الاحتجاج صرف شهرين لكل عامل من الأرباح .

- طلب زيادة بدل الوجبة من ١٨ جنيه إلى ٤٦ جنيه وزيادة حوافز الإنتاج .
- طلب زيادة الحد الأدنى للأجر الاساسى إلى ١٢٠٠ جنيه
- زيادة بدل طبيعة العمل إلى ٣٥ % من الأجر الاساسى
- حل اللجنة النقابية وقتذاك.
- بسبب خسارة الشركة ١٤٤ مليون جنيه وسياسات المفوض التعسفية ضد العمال فكان المطلب هو إقالة المفوض العام للشركة المهندس / فؤاد عبد العليم حسان.

- مصلحة الضرائب العقارية:

- هو انخفاض المكافأة من ٤ شهور والتي يتقاضاها نظرائهم التابعين لوزارة المالية، أما موظفي المصلحة بالمحليات وقت تبعيتهم لوزارة الحكم المحلي كانوا يتحصلون فقط علي ٥٠% فقط من الرتب الأساسي...المطلب الأساسي هو المساواة في المزايا مع نظرائهم التابعين لوزارة المالية.

- الهيئة القومية لسكك حديد مصر:

- عدم وجود مكافآت عن الكليو مترات الزيادة التي يعملها السائقين وكان المطلب الأساسي هو ضرورة صرف مكافآت للسائقين عن تلك الكيلو مترات الزيادة.
- سوء شروط الاستيداع الطبي الخاصة بعمال الهيئة، والتي كانت تقضي بأن العامل المصاب بمرض مزمن ينقل إلي الاستيداع لمدة عامين، بعدها ينقل إلي وظيفة أخري ليحصل علي أجره والعلاوات الاجتماعية فقط، وكان المطلب الأساسي هو استمرار

obeikandi.com

العامل المصاب في وظيفته مع الكشف عليه كل ٣ شهور، مع الحفاظ له علي كافة حقوقه إلي أن يشفي.

- تدني الحوافز والأجور مع الارتفاع المتزايد للأسعار.

٤ ـ ما هي نتائج الاحتجاجات العمالية؟

- **الحديد والصلب:**
  - حقق الاحتجاج زيادة نسبة ٨% علي الحافز.
  - خمسة ايام مكافئة، بالاضافة إلي علاوة عيد العمال ال ٣٠% التي اقرها رئيس الجمهورية، مكافآت لرمضان، ووقت العيد، ووقت المدارس.
  - تحقيق متناقص في زيادة العلاوة إلي ٢٠٠ جنيه، حيث تم صرف ٤ أشهر للعمال وقيمتها اقل من ٢٠٠ جنيه بالنسبة إلي ٤٠% من عمال المصنع.××××××××
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - رفع بدل الوجبة لجميع شركات المطاحن (٩ شركات)، من ٣٠ إلي ٦٠ جنيه.
  - إلقاء قرارات النقل بالنسبة للنساء، وحفظ التحقيق الذي تم مع ٥٥ عامل.
  - صرف ٥٠ جنيه لكل عامل بعد فض الاعتصام.
  - إلغاء قرار وزير التضامن من خفض نسبة القمح الموردة إلي المطاحن.
- **سماد السويس:**
  - تم تنفيذ الحصول علي وجبة ساخنة، ونص كيلو لبن كل يوم.

obeikandi.com

- الحصول علي كمامات، مع استمرار رداءتها.
- الحصول علي ٢٠٠ جنية كزيادة علي المرتب الشامل، وليس الأساسي.
- كان هناك وعود بالاهتمام الصحي للعمال، وبدل مخاطر، وعلاج للعاملين (علي المدي البعيد). **********
- علي إثر الاعتصام الأول، بدء تكوين لجنة نقابية في المصنع، بتشجيع من مديرة القوي العاملة.
- علي إثر التهديد بالإعتصام: تم صرف ٢٧٥ جنيه، و١٠٠ جنيه خاصة بالعمال الذين يعملون عمل خاص متعلق بالسوبر وفي التراب والغازات.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - تم إقرار علاج اسرة الموظف بنص الثمن في اللائحة الجديدة.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - القضايا ما زالت لدي القضاء ولم يتم حسمها بعد.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - تحقيق مطالب جزئية بسيطة، مثل توفير علاج علي نفقة الدولة في حالة الضرورة.
  - ضبط المخالفات المرورية بالاتفاق بين المحافظة والداخلية.
  - وضع مشروع صندوق التكافل كبديل عن التأمينات الاجتماعية.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - الأغلب الأعم، هو عدم وجود اي شكل فعال من أشكال الاحتجاج في هذا القطاع. المقاضاة هي السبيل الوحيد لنيل الحقوق

المهضومة من صاحب العمل، إن تم استخدام هذه الوسيلة والاستعانة بها من الأساس.

- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - إستصدار إعانة بطالة من مكتب العمل لمدة ستة أو سبع أسابيع.
  - حكم بتعويضات في قضايا التعويضات بـ ١٧- ١٨ الف جنيه، ورفضت الشركة أن تقوم بدفع مبالغ التعويضات.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - لم يوجد
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - تم الحكم للعاملات بالعلاوات.، ومنحة الـ ٨٥ يوم.
  - حكم أيضا بفرق العلاوات عن السنين الماضية بأثر رجعي.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - زيادة المرتبات من ٣٠ جنيه إلي ٧٥ جنيه، رغم ضآلة الزيادة.
  - الحصول علي منحة عيد العمال بأثر رجعي.
  - زيادة بدل الوجبة إلي ٦٠ جنيه.
  - لم يتم الموافقة علي الأرباح والحوافز.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لا يوجد.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - تمت الاستجابة لجميع مطالب العمال في الاحتجاج الأول والثاني والخاص بمطالب مباشرة خاصة بعمال المحلة من نسبة في الارباح وزيادة حوافز الانتاج، وزيادة بدل الوجبة الغذائية، ولكن لم ينعكس هذا في مطلبهم الخاص بمطلب عموم الحركة العمالية،

obeikandl.com

والخاص بتحديد حد أدني للأجور، ولم يتم الاستجابة بأي شكل لمطلب العمال في احتجاجهم الأخير.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - تحقق المطلب الأساسي للإحتجاج وهو بإدماج موظفو الضرائب العقارية ونقل تبعيتهم لوزارة المالية ومساواة العاملين ببعضهم البعض من حيث التمتع بالامتيازات.
  - الهيئة القومية لسكك حديد مصر:
  - في عام ٨٦، إجهضت تلك الحركة بفعل التدخل الأمني وأسفرت المواجهة عن نتائج سلبية للحركة العمالية في ذلك القطاع.
  - تمت الاستجابة لمطلب العمال الخاص بصدور قرار وفقا لأحكام المادة ٦٦ مكرر لقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ والخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي: "*مادة ٦٦ مكرر (١)- استثناء من أحكام الإجازة المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه كاملا، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش.*
  - تمت الاستجابة لمطالب العمال بإقرار حافز قيادة لسائقي القطارات علي مختلف درجاتهم.

تعليق:

نسبة الاستجابة لمطالب العمال، بالنسبة إلي المطالب المرفوعة في الاحتجاجات، تحققت بنسبة ٨٨%، في معظم الاحتجاجات. التأكيد علي أن التهديد بالاعتصام والاعتصام والإضراب، ورفع المطالب مع استخدام الوسائل السابقة كوسائل في نيل الحقوق قد حظت بأعلي نجاحات في تحقيق المطالب.

٥ ـ ما هي أشكال التنظيم التي ينشط العمال في إطارها؟

- **الحديد والصلب:**
  - اللجنة النقابية موالية للشركة وتدافع عنها ضد العمال.
  - رتوش عن التنظيمات النقابية المستقلة يتنازعها فريقان، بين من يؤيد فكرة الاستمرار في اتحاد العمال لأن لديه أموال العمال، وبين فريق مؤيد للاستقلال كطريق للحل.
  - كان هناك أحكام من القضاء ببطلان الانتخابات في دورتي ٩٩، ٢٠٠٦، ولم تنفذ تلك الأحكام.
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - اللجنة النقابية المنتخبة، وهي لجنة تقف مع العمال في بعض الأحيان.
  - اللجنة النقابية المستقلة ذات الصدي والمصداقية لدي العمال، وهي الداعية لتنظيم الاعتصام بالمصنع. وهي قامت بمجهود افرادها ونشاطهم بين العمال ومصداقيتهم، وتقوم في حدود الإمكان بدورات أو جلسات للتثقيف العمالي، تم دعوة بعض العمال إلي اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية والنقابية، ولكن معظم

العمال يخافون.

- وقت الاعتصام، بدأ الاعتصام ببدأ الهتاف من شخص واحد وانضم العمال له تباعا. **********

- **سماد السويس:**
  - لم يكن هناك وجود لما يسمي باللجنة النقابية في المصنع، وبدأ تشكيل اللجنة علي إثر الاعتصام الأول، بترشيح كل دورية عمل لمرشح عنها للتفاوض باسم العمال. وقد أصبحت هي اللجنة الرسمية حيث يثق فيها العمال وهي التي تتخذ قرار فض الاعتصام من عدمه.
  - وحيث ان الانتخابات لم تأتي بهذه اللجنة طلب منهم رئيس النقابة العامة للكيماويات،تأجيل فكرة عمل لجنة إدارية، وطلب منهم أن تقوم الشركة بنفسها لترشيح اسماء لعضوية اللجنة النقابية القادمة.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - العلم بأن هناك نقابة، ولكن ليس لها تأثير مطلقا.
  - التنظيم الذاتي للعمال، دون الحديث عن لجنة نقابية مستقلة.
  - هناك منظم عمالي وقيادي بينهم هو من يتولي تنظيم الاضراب مع زملائه.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - لا توجد لجنة نقابية للموظفين بالنقابات لتضمهم جميعا، وبالتالي لا يوجد من يدافع عنهم.
  - اللجوء إلي القانونيين وطلب استشارتهم والوقوف في وجه الإدارة كان هو الحل الأمثل.

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - نقابة العاملين بالنقل البري المفترض أنها موجودة، دون وجود أو تدخل حقيقي منها في المشكلة، فلا وجود للجنة النقابية بهذا المعني. فالنقابة هي نقابة تحصيل أموال إجبارية دون القيام بأي شيء، وهي محلولة لبعض التجاوزات المالية بها في الوقت الحالي.
  - إشهار جمعية أهلية باسم "رابطة السائقين بالاسكندرية" في ٢٠٠٥، بها ٣٠٠ عضو حتي الآن، وعدد السائقين بالاسكندرية يقرب من ١٠ الاف سائق.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - كان هناك وجود قديم للنقابة، وكانوا يساعدوا بعض العمال في الرجوع إلي أعمالهم، ولكن هذا غير متاح حاليا، والسبب غير معروف. في بعض الأحيان يقوم مكتب العمل بعمل محاضر للمديرين فقط.
  - الروابط تقوم علي اساس العصبية والقبلية، حيث من المعروف ان من يمتهن هذه المهنة يأتوا من أماكن متفرقة من جنوب الصعيد.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - اللجنة النقابية معدومة، ودور النقابة معدوم، ورئيس نقابة عمال أسوان لم يقف بصف العمال.
  - تم انتخاب خمسة عمال من الشركة لمخاطبة الجهات المعنية وقت الاعتصام.

- لم يفكروا بإنشاء رابطة لهم للدفاع عن حقوقهم، حيث تم تسريح المئات دون الحصول علي تعويضات، والخوف من قطع الرزق هو السبب الرئيسي وراء صعوبة عمل مثل تلك الرابطة.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - لا وجود للجنة النقابية، وغير معروف عنها في أسوان.
  - والوضع في مصر مختلف عن مثيله في اسوان.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - اللجنة النقابية القائمة منحازة لصاحب العمل. يتم الترشيح لها أو بمعني ادق تعيين أعضاءها من قبل الادارة، ولا يتم انتخابهم، وأعضاءها معروفين. أعضاء اللجنة النقابية يحصلون علي امتيازات دون القيام بأي عمل.
  - رفض ترشيح النساء في اللجنة النقابية.
  - تضامنت النقابة ضد العاملات وشهدت ضدهم في المحكمة.
  - لا يوجد شكل تنظيمي بديل للعاملات. *********
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - لا يوجد لجنة نقابية، وكانت هناك لجنة إدارية من خمسة أفراد مرشحة من العمال، تم رفضها من جلس الإدارة، وتعيين لجنة من ثلاثة أفراد مكانها. وبالتالي فلا وجود للجنة النقابية. واللجنة الأخري موالية للإدارة.
  - كان هناك تنظيم بديل للجنة مكونة من خمسة أفراد لتسيير امور الإعتصام، ولكنهم لم يستمروا بعد ذلك.

obeikandi.com

- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - اللجنة النقابية في كافة الاحتجاجات التي عاصرها العمال اتخذت إما مواقفا معاديا لحركة العمال ومطالبهم، أو موقف صامتا متجاهلا تلك المطالب.
  - التفكير الجدي والفعلي في سحب الثقة من اللجنة النقابية بتجميع توقيعات لـ ١٣٠٠٠ عامل، والنجاح في ذلك.
  - التفكير في إنشاء تنظيم مستقل ممثل حقيقيا للعمال ولتكن شكل الرابطة للعاملين بالغزل والنسيج.
- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - من المفترض أن يكون موظفو مصلحة الضرائب العقارية تابعين للنقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية.
  - إلا أن الموقف المتخاذل من إتحاد العمال ومن النقابة العامة السابق ذكرها في الوقوف ضد مطالب الموظفين في اعتصامهم الشهير، جاء أبلغ آثره في إعلان النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية كنقابة مستقلة بعد مرور عام من نجاح اعتصام ٢٠٠٧.
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - توجد لجنة نقابية للعاملين بالسكة الحديد، وشهد لها بمواقفها السلبية التي لم تتغير بمرور الزمت، وحفاظها علي مبدأ الوقوف سلبا من مطالب العاملين بالهيئة.
  - قد لعبت رابطة سائقي السكة الحديد دورا إيجابيا في دعم تلك التحركات خلال السنوات الأخيرة.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لا يوجد اي شكل من أشكال التنظيم، سوي رابطة في المدرسة

تعليق:

لا أعلم إذا كان التنظيم الرسمي بدوره الصاغر في تمثيل العمال، قد اصبح من المعلوم بالضرورة، أم أن داء البحث عن الكيانات المستقلة، قد اصبح داء حميد طالما كانت غاياته تغليب مصالح طبقة كثيرا ما لفها الصمت الممجوج بالانسحاق والخوف.

٦ ـ ما هي المطالب (المصالح) العامة للحركة العمالية؟

أ- مطالب عامة (تتعلق بالحركة العمالية):

i. مطلب الحد الأدني من الأجور ١٢٠٠ جنيه.

ب- مطالب عامة في مجموع المواقع العمالية المختلفة:

i. بدل الوجبات. وزيادة البدلات الأخري
ii. متطلبات الأمن الصناعي.
iii. نسبة من الأرباح، مع إعطاء حوافز وعلاوات.
iv. ضمان الحصول علي منحة عيد العمال.
v. زيادة المرتبات.
vi. تعويض في حالة الوفاة، والتسريح من العمل
vii. تأمين صحي.
viii. تأمينات إجتماعية ومعاش.
ix. عقود عمل ثابتة.
x. إلغاء القرارات التعسفية.
xi. أجر وبدلات وحوافز متساوية عند العمل المتساوي.

ت- مطالب خاصة وفردية:

i. ضمان لحقوق فئات معينة (النساء، والعامل ذو الإعاقة).

ii. مطالب فئوية قطاعية داخل المصنع.

iii. مطالب فردية في حالة الاضطهاد بسبب النشاط النقابي.

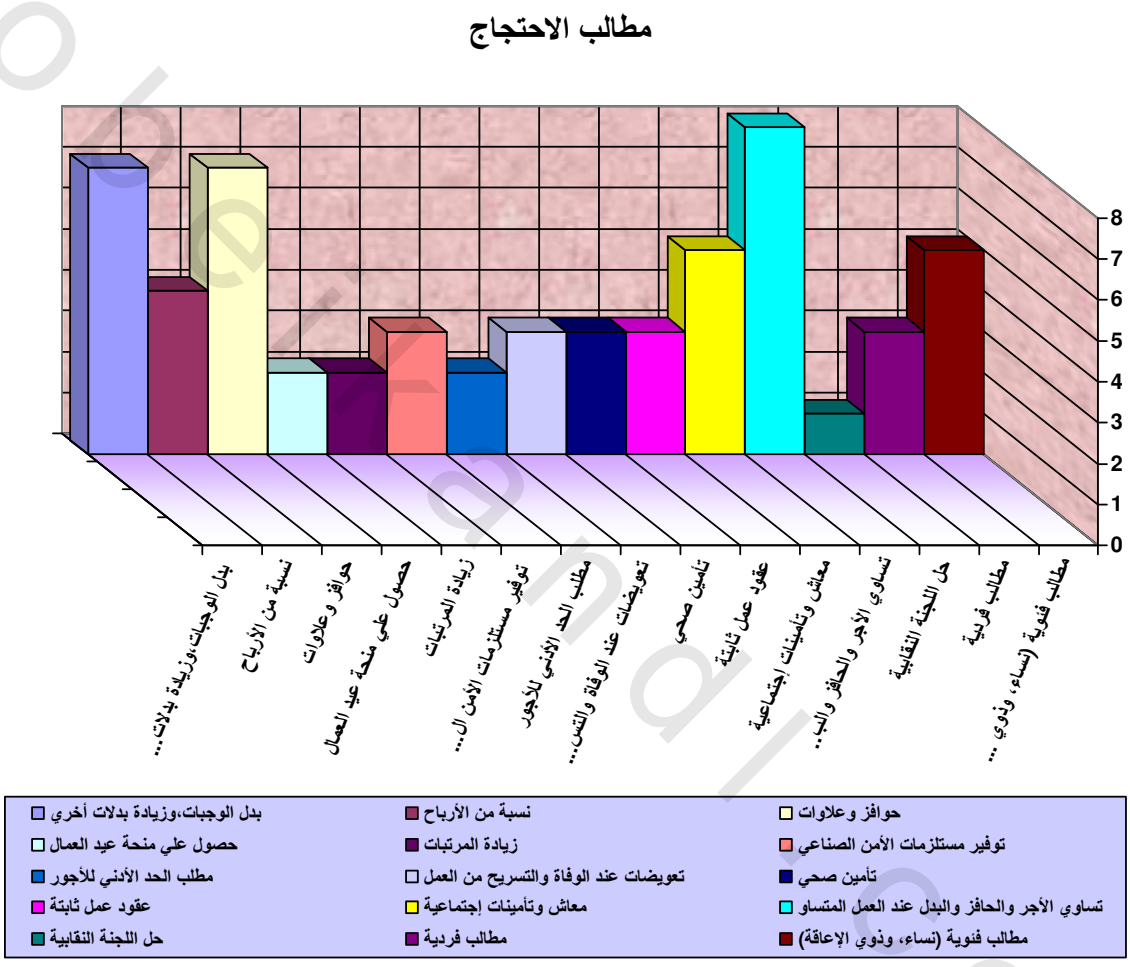

تعليق:

- **علي ما يبدو أن الهم العمالي في كافة القطاعات ومناحي العمل، لا يعتمد بشكل كبير علي المرتبات أو الأجور، كمفردة اساسية في ترجمة قيمة العمل، بحيث كانت نسبة طلب زيادة المرتبات المرصودة أعلاه، هي الأقل علي وجه الإطلاق بين حقوق عدة. وأصبح العامل/ة يعتمدا بشكل أساسي علي البدلات والحوافز والعلاوات، باعتبارها "اساسي" المرتب وليس باعتبارهم قبوض عرضية بحسب التعاريف.**
- **هموم الطبقة العاملة المتمثلة في تأمين ضمانات اجتماعية وصحية ضد مخاطر الحياة والعمل، ما زالت علي رأس المطالب العمالية.**
- **الوعي المتزايد بمخاطر أنواع معينة من العمل علي صحة العمال، وبالتالي علي قيمة عملهم، وترجم ذلك، في زيادة المطالبة بمستلزمات الأمن الصناعي، وإن كان المطالبة به ما الت محدودة، رغم من أهميتها الشديدة، وإنما جرت قيم رأس المال علي ادراج تلك المتطلبات تحت بند "الرفاهة".**
- **رغم المطالبة بوجود عقود عمل ثابتة، إلا إن الملاحظ هو تضاؤل المطالبة به، وهذا يرجع إلي أن أغلبية القطاعات المرصودة يتمتع العاملين بها بعقود عمل ثابتة، ولذا وجب اعتبار أن ضآلة المطالبة بعقود عمل ثابتة هو من الأهمية بمكان، لعدم تناسي أن هناك قطاعات محرومة من تلك العقودة، ومهددة وغير مستقرة في أعمالها، وعلي رأسها تأتي العمالة المؤقتة والموسمية.**
- **جاءت أعلي المؤشرات المرصودة أعلاه في المطالبة الخاصة بـ "أجر متساو للعمل المتساوي"، لتعكس هذه المطالبة نوعين من التمييز:**
  - **تمييز بين الأجور والبدلات والحوافز بين العاملين بعضهم**

opeikandi.com

البعض، رغم العمل المتساوي، تبعا لنظرية الهامش- المركز، أو الشمال- الجنوب، أيهما أقرب إلي الواقع.

- **تمييز علي أساس الجنس في مكان العمل الواحد عن العمل المتساو.**

٧ ـ ما هي علاقات التأثير والتأثر بين الحركة العمالية وغيرها من الحركات الاجتماعية محل الدراسة؟

- **الحديد والصلب:**
  - تضامن من منظمات المجتمع المدني (هشام مبارك) برفع قضايا لبطلان نتيجة الانتخابات النقابية.
  - تضامن عمال الحديد والصلب مع زملائهم في الغزل والنسيج بالمحلة. اصدار بيانات تأييد لهم.
  - تم نشأة لجنة تضامن انضم لها عدد من عمال الحديد والصلب يوجد دور للأحزاب في الفترة الحالية، وأقصي توصيف لها هو ان دورها مهادن. في الماضي كان لها وجود، ولكن لا يوجد من يتمثل لطلبات العمال او يعبر عنهم كطبقة اجتماعية.
  - تدخل الأحزاب لا يفيد إضراب العمال وهذا لعدد من الأسباب:
  - سبب تاريخى يرجع لمصادرة "انقلاب يوليو" للحركة العمالية بداية من قمع مصنع كفر الدوار وإعدام خميس والبقرى، كما أنه صادر الحركة الكفاحية و"موّت الحركة العمالية"، مما أثر على كل من الأحزاب والحركات العمالية أصبحت الحركات العمالية والاحتجاجات تحدث على فترات متباعدة.
  - بالنسبة للحراك السياسى فى السنوات الثلاث الأخيرة لم يحدث

تبنى للمطالب العمالية، والإضرابات الأخيرة لم تكن بسبب مطالب سياسية مثل الديموقراطية ولكن لمطالب اجتماعية واقتصادية وبسبب تسريح العمال. إذن تدخل الأحزاب الحالية لا يُفيد لعدم وجود تنظيم مُستقل يدافع عن مطالب الطبقة العاملة.

- على سبيل المثال فى (٦ أبريل) كانت هناك حركة مطلبية واسعة داخل المصنع، و**لكن "**ركوب القوى السياسية للموجة فاقم الأمر وحول الإضراب إلى انتفاضة شعبية فى مدينة المحلة وقامت الدولة بالتدخل بشكل عنيف".

- **مطاحن جنوب القاهرة:**

- أول وقفة تضامنية مع عمال المحلة سبتمبر ٢٠٠٧، كانت من مطاحن جنوب القاهرة، استمرت الوقفة إلي ربع ساعة.
- المشاركة في اعتصام شركة مطاحن الشروق.
- المشاركة في اضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨.
- عمال من أجل التغيير كان لهم باع في نقل الخبرة التنظيمية للجنة النقابية المستقلة.
- مساندة ودعم قانونيين في القضايا العمالية والنقابية من مركز هشام مبارك للقانون.
- الاعلام المرئي والمسموع كان له أثربالغ في تحقيق مطالب الاعتصام.
- نشاط فردي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضوية فاعلة في حركة كفاية.

- تعليق علي دور الأحزاب وعلاقتها بالحركة العمالية:

بالعكس بل هي تهدها، فمثلا كان هناك اختلاف في

obeikandl.com

اليسار عن هل ٦ أبريل كان انتفاضة أم اعتصام، وما فعله شعب المحلة كان انتفاضة فعلا عندما خرج العمال ووقفوا أمام الأمن المركزي المصري، فتجد أن كل حزب يأخذ ما يتفق مع مصالحه. هناك عامل في الحديد والصلب مضرب عن الطعام منذ ٩ أيام، فقال عبد الرحمن خير من حزب التجمع قال أنهم لا شأن لهم به، فكيف يفعلون هذا؟ فبعد ما حدث في ٢٠٠٦ في المحلة وجدنا الكثير من الأحزاب ينسب العمل له، وفي الأول والآخر هو حركة عمالية.

- **سماد السويس:**
  - علاقات مع المرصد العمالي، هي التي كانت وراء إكتساب الخبرة الأولية في تنظيم الاعتصام الأول.
  - المرصد العمالي، كان له دور في جلب عدد من الجرائد للاهتمام بالحدث، المصري اليوم والدستور والبديل والوفد والأهالي.
  - اللجوء لعضوين من مجلس الشعب احدهما وطني، والاخر من الأخوان لطلب الاستشارة في بدء الاعتصام ومطالب العمال، رفض الاخواني التعامل مع الموضوع، وقام عضو الحزب الوطني بمهاتفة المحافظ من أجل حقوق العمال. بالإضافة لتلقي اتصالات هاتفية من عضو مجلس الشعب، وعضو مجلس محلي
  - الاحزاب السياسية ليست لها دور، غير ما ذكر أعلاه.
  - تدخل من رئيس الاتحاد المحلي، ورئيس اتحاد العمال، وامن الدولة ومديرة القوي العاملة بالمحافظة، ومدير مكتب العمل للتفاوض علي حل سلمي بدلا من الاعتصام.

- القوي العاملة لا نشعر بها، ونعتقد إنها جهة حيادية.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - لم يوجد تضامن نهائيا من أي جهة، سوي من بعض الصحفيين الذين جاءوا لتغطية الخبر وقد نشر في الجرائد، ولم يتحرك أحد من القيادات.
  - وعن دور أطباء بلا حقوق بإعتبارها حركة إجتماعية وقفت بجانب حركة الممرضين في القاهرة، ولكنهم لم يساعدوا ذلك الإضراب، ولم يحدث تضامن من أية جهة.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - تم عرض الأمر علي مركز هشام مبارك للقانون، وهو الموكل برفع القضايا عن الموظفين.
  - تم نشر المشكلة في الجرائد وخاصة من الدستور والنهار والفجر، لم يتضامن معنا الوقد، ولا البيت بيتك ولا برنامج ٩٠ دقيقة رغم ما أرسلناه لهم.
  - مواقف سلبية ومتواطئة من مكتب العمل مع الإدارة.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - مساعدة هشام مبارك للقانون في التأسيس القانوني للرابطة كجميعة أهلية عام ٢٠٠٥.
  - علاقة ببعض أعضاء مجلس الشعب من الأخوان والوطني لمساندة مطالب السائقين، وقد تم تقديم طلب وبعض الأعضاء تركوا أرقام هواتفهم، وكان يحدث حالات تدخل إيجابي بتوفير العلاج علي نفقة الدولة في بعض الأحيان.
  - سعي المحافظ إلي مقابلتهم بعد أن زاروا مكتبه عشرات المرات

obeikandl.com

لمقابلته ولم يوفقوا. كان هناك تعاون من المحافظة في ضبط المخالفات المرورية مع الداخلية، وإزالة ما كان تعسفيا منها.

- التأمينات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي لم يكونوا متضامنين مع مطالب السائقين، وأغلقوا أبوابهم في وجوههم ولكنهم كانوا مصرين علي أهدافهم.
- الانخراط الايجابي من الرابطة وإرادتها التعاون التواصل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني بالأسكندرية.

- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**

- وزارة السياحة تتضامن أحيانا وبنسبة ضئيلة جدا، وشرطة السياحة جهة محايدة وجل اهتمامها ينصب علي تأمين السياحة وعدم إيجاد المشاكل.
- مكتب العمل لا يستطيع التحرك، طالما كان العامل غير معين رسميا.
- التضامن معنا ضعيف، وفي حالة المقاضاة يتم اللجوء لمركز هشام مبارك للقانون.

- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**

- تم استشارة الأساتذة المحامون بمركز هشام مبارك للقانون.
- لم تكن حركة كفاية موجودة وقتذاك، والكل يخاف من العمل السياسي والانخارط مع اي حركة سياسية، ولا وجود للأحزاب السياسية.
- تضامن بعض الجرائد المستقلة والوفد، وتضامن من عضو مجلس محلي المحافظة، مع تعرضة لضغوط كبيرة للوقوف ضد العمال وعدم الدفاع عنهم.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - عند اللجوء لمركز هشام مبارك، تم إحالتهم لتقديم شكوي للمجلس القومي للمرأة.
  - المجلس القومي للمرأة، لم يرد لهم جوابا حتي وقت اللقاء.
  - عدم وجود مساندة من الصحافة لطلباتهم، او لمشكلتهم.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - طلب التضامن من حزب التجمع والناصري.
  - ظهور بيانات تأييد ومساندة من بعض منظمات حقوق الانسان، والمدافعة عن حقوق العمال.
  - لم يوجد أي شكل من أشكال التضامن عمال أخرين سواء داخل دمنهور أو خارجها.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - كانت هناك اتصالات تضامنية مع الاعتصام تضامن من الصحافة (المصري اليوم والدستور والمساء).
  - جاء اثنين من أعضاء المجلس المحلي للمصنع، وكان أمن الدولة موجودين في المصنع.
  - لم يكن هناك عمال من مصانع أخري.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - وإن بدا التضامن من كافة الأطراف المجتمعية لحركة عمال المحلة، إلا أن الأمر كان علي نقيضه من وزير الاستثمار الذي ابدا تعنته، هو وزيرة القوي العاملة من مطالب العمال، ولم يخضع الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج

obeikandl.com

لمطالب العمال في أكثر الاحتجاجات تجمهرا (الأول والثاني) إلا بعد إصرار العمال علي نيل مطالبهم والاستمرار في الاحتجاج.

- كانت التغطيات الصحفية للإضرابات بالمحلة علي أعلي مستوي، وإن لم يذكر المبحوث أيا من تلك التغطيات.
- وعن الحركات السياسية، ينبغي التنويه أن المحرك الأساسي لإضرابات العمال لم يقف ورائها اية حركة/ تنظيم سياسي بالمعني الحزبي، وإن حاولت لاحقا تسييس تلك الحركة العمالية كل حسب مصلحته/ حاجته من تلك التنظيمات السياسية.
- ظهر التضامن جليا من اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، عمال من أجل التغيير، الاتحاد العالمي لعمال النسيج- اتحاد العمال الأفريقي.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**

- التضامن من الجهات الرسمية كان هو الأسوأ، حيث لم تتلق تلك التحركات سوي المماطلة والتجاهل من المؤسسات الرسمية المعنية.
- كانت التغطيات الصحفية، وخاصة من الصحافة المستقلة وقتذاك كانت نعم النصير.
- كان هناك تضامنا ملحوظا من قبل شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة، ومن العاملين بالمطاحن، كما تم مساندتهم من قبل إحدي شركات الفطاع الخاص بمدينة ٦ اكتوبر
- ومن الحركات/ التنظيمات المدنية، كانت اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وعمال من أجل التغيير، ورابطة

عمال الغزل والنسيج، من أشد المساندين لحركة موظفي الضرائب العقارية.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - إن التضامن مع عمال الهيئة قد أتي من سائقي مترو الأنفاق، والذي تعاظم في دخول سائقي المترو فيما عرف بـ " الاضراب التباطؤي"- بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ إلي ٤٠ كم/ ساعة أثناء إضرابات عمال السكة الحديد، مما كان له أثر كبير علي تحقيق مطالب العمال.
  - الدور الاعلامي كان مميزا جدا في دعم تحرك العمال في السنوات السابقة مقارنة بما سبق، وهو ما عد أداة ضغط قوية لنيل المطالب.
  - أيضا الدور الملحوظ الذي لعبته اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وعمال من أجل التغيير في السنوات الأخيرة لدعم تلك التحركات.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لم يوجد أي شكل من أشكال التضامن، فمن جهة المحافظة والمحافظ، لم يتم الاهتمام بشئونهم علي الإطلاق.
  - لم يتم التضامن من جانب الصحافة او القنوات المحلية.
  - ولا ذكر عن دور مؤسسات المجتمع المدني سواء داخل حدود المحافظة أو خارجها.

<u>تعليق:</u>

أن السؤال المطروح أعلاه، وإن أتي ذكر التأثير والتأثر بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية المختلفة محل الدراسة ولكن تم رصد التالي في الشكل

obeikandi.com

الموضح أدناه .

- أن التأثير والتأثر إنقسم إلي ثلاثة أقسام رئيسية- وللتيسير سوف نستخدم مصطلح "التضامن"، سواء كان ذلك التضامن سلبا أو إيجابا:

١. **تضامن الحركة العمالية ذاتها:**

أ- مع مثيلاتها القطرية والمحلية.

فكما هو ملاحظ من الرسم، ومن التصنيف أعلاه، أن تضامن الحركة العمالية في أي قطاع/ نشاط، كان شعيفا ومتقطعا، فلم يتم رصد سوي ثلاثة أشكال من التضامن في ١٢ موقع من مواقع العمل- أتوا جميعهم من موقع واحد عمل واحد فقط.

ب- مع مطالب عامة وحركات سياسية ذات مطالب عامة.

ضعيف للغاية، فلم يتم رصد غير شكل تضامني وحيد، من موقع عمالي واحد.

٢. **تضامن القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية المختلفة.**

أ- عن دور الأحزاب السياسية، فلم يتم رصد سوي استجابتين فقط، من الاحزاب، في حين كان وجود الإحزاب شبه منعدما في كافة المواقع العمالية، وبالتالي التضامن الوحيد كان هو الصمت القبيح.

ب- أما عن الحركات الاجتماعية الأخري، ومؤسسات المساعدة القانونية المدنية، فهي التي حظت بأعلي نسبة من اشكال التضامن المقدمة في شكل استشارات قانونية، أو نقل خبرات تنظيمية، أو رفع قضايا...إلخ إلي العمال في مواقع عملهم المختلفة. ومع ذلك تم رصد حالتين كان شكل التضامن فيهما

سلبي، مرة عند طلب المساعدة بالإحالة إلي المجلس القومي للمرأة، ومرة أخري وقفت فيها حركة أطباء بلا حقوق بلا صوت في معركة ممرضي مستشفي أسوان التعليمي.

ت- أما عن الصحافة والإعلام، فقد رصدت اللقاءات أن دوره كان محفز جدا، وهام وضروري، في تحقيق كثير من المطالب بدوره في تغطية تلك الاحتجاجات. ولكن وفي نفس الوقت تم رصد سكوت الصحافة والإعلام في ثلاثة مواقع، وعدم الاكتراث لبعض المواقع والتحركات.

٣. <u>تضامن من الجهات والتنظيمات الرسمية.</u>

أ- عن اعضاء مجالس الشعب، والمجالس المحلية، فقد رصدت اللقاءات استجابات ضعيفة جدا من الأعضاء، يقع علي رأسها الزيارات إلي مواقع العمل، وفي بعض الحالات استجابات مناوئة وسلبية من السادة المحافظين.

ب- عن إتحاد العمال والتمثيل النقابي الرسمي: كان هناك شبه إجماع علي التضامن السلبي، والمواقف المناوئة والمعادية لتحركات العمال ومطالبهم، في حال وجود لجنة نقابية. ولم تذكر اللقاءات سوي استجابة رئيس إتحاد العمال وزيارته لإحدي مواقع العمل، واستهجان أفعال رئيس مجلس الادارة في ذلك الموقع.

ت- الـوزارات المعنيـة، وعلـي رأسـها القـوي العاملـة والتضـامن الاجتمـاعي والماليـة، فـدورها الاسـتجابي والتضـامني جـاء محايـدا حينـا، وحينـا أخـر متـدخلا لصالح العمال.

obeikandl.com

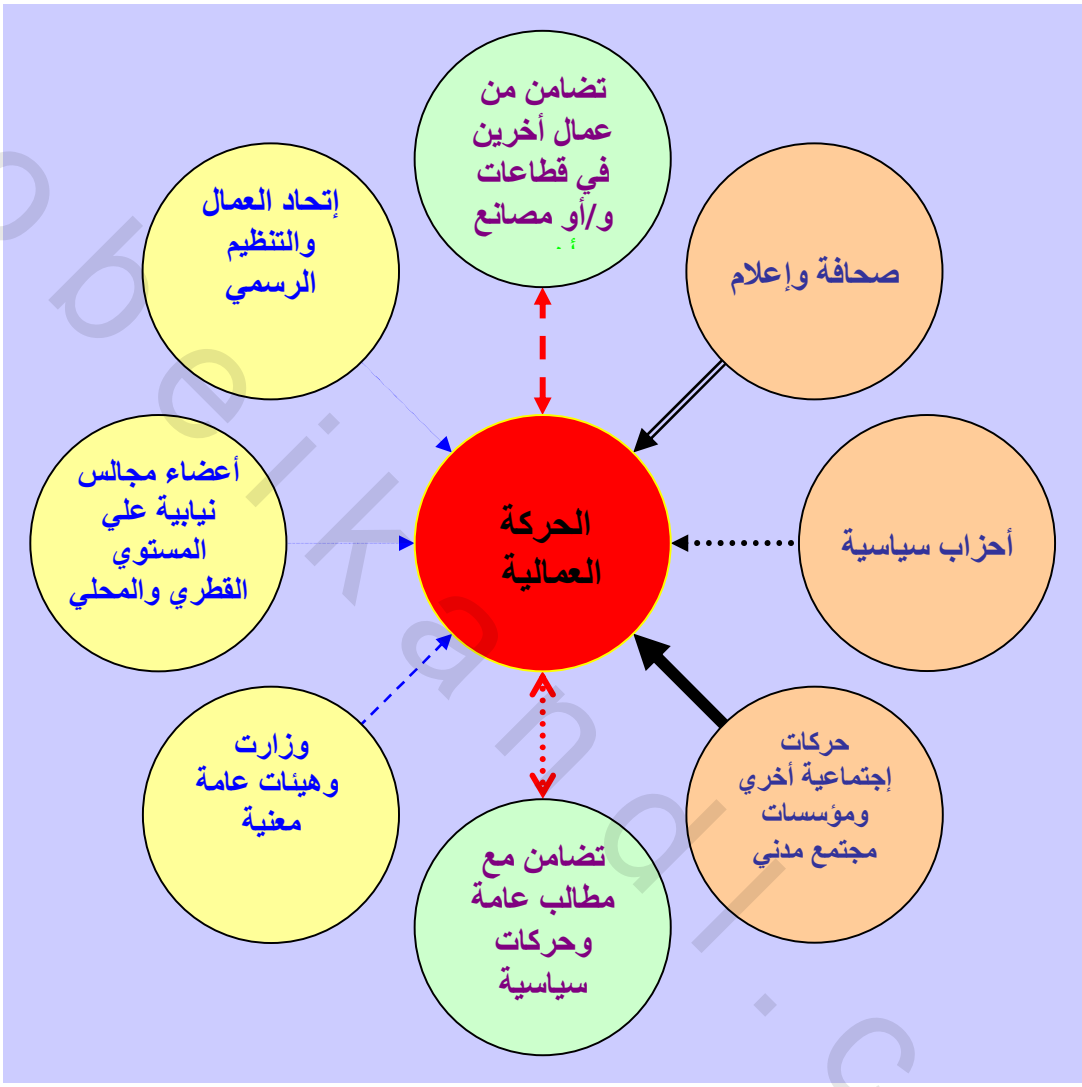

٨ ـ ما هي نتائج الممارسة الجماعية العمالية (الحركة العمالية)؟

يترك للباحث الرئيسي.

بالرغم من أن اللقاءات محدودة في مجموعها، ولكن بالمؤشرات التي استخلصناها أعلاه، يمكن القول في أن الممارسة الجماعية العمالية، إن شئنا رسم خط بياني لها كمؤشر علي صعودها، وهبوطها، علي مدار عقد كامل سبقه تاريخ من الانتفاضات

obeikandi.com

العمالية وإنتفاضات مضادة عنيفة، أدت لوأد الحركة في أوجها في نهاية الثمانينات، لتمر فترة تسعينيات القرن الفائت بهدوء وسكينة نسبيين برغم أحداثه المشحونه إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا. سوف يشهد هذا الخط البياني تصاعدا في النصف الثاني من عقد مضي لعموم الحركة العمالية، مغلفة بخبرات نقابية شبابية ضبابية حينا، نعم متخبطة وعشوائية، لكن سرعان ما تثقلها التجربة بالخبرة. ليصبح المحك الرئيسي، والوحيد هو الاحتكاك والانخراط، لتفرز الحركة العمالية سبل وأدوات تعلمها الذاتي. وقد يكون نتاج ذلك:

- ❖ نتائج نوعية وخاصة (علي مستوي كل قطاع/ صناعة علي حدا)
- ❖ نتائج علي مستوي الحركة العمالية
- ❖ نتائج علي المستوي السياسي العام

استخلاصات:

- أكثر ما يلفت الانتباه في التحليلات أعلاه، هو العلاقة بين الخلفية التعليمية للمبحوثين، وكونهم من قادة الاحتجاجات العمالية بأشكالها المختلفة، أو من القيادات النقابية:

١. رغم أن النسبة الغالبة من خلفيات المبحوثين التعليمية، هي مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة، إلا أنه من الأهمية بمكان الالتفات، إلي تأثير ذلك علي إنتاج فعل التحرك "الاحتجاج" من عدمه، وبخاصة عندما يوضع في سياقه الأعم، وهو المرتبط بوجود وممارسات دولة سلطوية. وتاريخيا ارتبطت التحركات بالعمال والفلاحين، ليس كونهم الأفقر والأكثر تهميشا، حيث أن حال موظفو الديوان "الدولة" ليس أحسن حالا، وربما يعود هذا إلي استخدام المؤسسة التعليمية كذراع

مهيمن من الدولة علي عقول الأفراد، لتبثها قيم تقع في مصفوفات نظمها القيمية، لإنتاج عقول بشرية لا تحيد عن تلك المصفوفات. وأدلجة التعليم بتلك الصور والقيم كان من شأنها، تخريج أجيال كاملة من المهمشين حركيا وسياسيا. وقد يكون الاكتفاء بمراحل التعليم المتوسطة وفوق المتوسطة (باعتباره تعليم بعيدا لحدا ما عن أيدولوجية الدولة)، ويعتمد علي قيم الفعل والحركة والانتاج، أكثر منه التلقي والتلقين ومعلقات السمع والطاعة التي يتلقاها الأفراد في المؤسسات التعليمية التقليدية.

٢. وجود نموذج ملهم لم يكن دائما هو المحرك للإحتجاج، ولم يكن الوعي السياسي والنقابي الباع الكبير في أغلب تلك الاحتجاجات، ففي حالة سماد السويس، وهي تعتبر حالة متفردة، إن من بدأ التحرك هي وردية ليست لديها اي وعي سياسي، ولا دراية بالعمل النقابي من قبل. وكذلك كان الحال في موظفو النقابة الفرعية بأسوان، وعاملات الحناوي، وموظفات القناة الثامنة بالتليفزيون.

- **نموذج الحديد والصلب**، من النماذج التي مازالت محيرة، عند تحليل كل ما يتعلق بالشأن العمالي علي مدار الأعوام السابقة، فهو موقع العمل الصامت، كما ينبغي أن يطلق عليهن حيث في وسط نيران الاحتجاجات والاعتصامات الضاربة يكل مكان في مصر، لم نسمع صوت هذا المصنع. ويرجع سكونه حسبما ورد في اللقاء، إلي الامتيازات التي يتحصل عليها عمال المصنع، مقارنة بأغيارهم، وأيضا إمتيازات المعاش المبكر. ويرجع السبب أيضا إلي تفتتيت

الحركة العمالية والقيادات بداخله، وعدم وجود تعيينات جديدة. وغلبة الإداريين علي العمال داخل المصنع، بالإضافة إلي زيادة نسبة العمالة من النساء، قد تكون كل هذه عوامل أدت إلي خموله، حتي ما وجود عدد من المطالب.

- **نموذج غزل المحلة:** هو من النماذج الجديرة بالتأمل، حيث إنه في معظم الاحتجاجات التي تم رصدها وتواتراتها نستطيع أن نري أن الحركة العمالية تتعلم من خبرتها التي تكتسبها بمرور الوقت سواء علي مستوي الحركة/ الفعل، أو علي مستوي التنظيم، مما ينعكس في النهاية في القدرة علي تحقق المطالب. إلا إنه لوحظ خلال الاحتجاجات التي إختبرتها الحركة العمالية لغزل المحلة، فإن نتيجة تحقق المطالب آخذت في الانهيار خلال إحتجاجاته الأخيرة، وهذا يتعلق إما بمنظمي الاحتجاج وقياداته، أو بطبيعة المطالب المرفوعة في تلك الاحتجاجات والتي كانت تتعلق إما بمطالب شديدة العمومية وخاصة بالحركة العمالية في مجموعها مثل (مطلب الحد الأدني من الأجر)، أو بمطلب شديد الفردية علي مستوي القطاع وهو الخاص بإقالة المفوض العام للشركة. وعلي الأغلب سوف يكون سبب التراجع هما العاملان السابق ذكرهما. وهو ما يعد مفارقة حقيقية جديرة بالانتباه إليها، خاصة وإن محاولات الأمن لتأليب واستعداء العمال ضد بعضهم الآخر قد تم رصده من قبل المبحوث.
- **عن العمالة الموسمية:** حيث لا يجدى احتجاج، ولا ينفع إضراب. فأوضاع تلك العمالة، رغم ما يبدو عليه الوضع من تحقيق مكاسب أعلي، إذا ما قورنت بأوضاع عمال في قطاعات أخري، ولكن كان ولا يزال الحلم لكل عامل، هو الاستقرار والتمتع بمزايا تأمينية واجتماعية

تؤمن له حياته. حتي قال أحد العمال، أن الحصول علي عقد ذابت أصبح حلم، وإن الاحتجاج بالنسبة لنا نوع من أنواع الرفاهية. حيث لا يوجد تنظيم يضمهم، لأن طبيعة العمل تقوم علي الانتقال لا الاستقرار، ولا يوجد من يمثل مصالحهم، ولا يوجد من يقف في وجه أصحاب الأعمال، وبالقطع الحاجة غلي العمل، وإستغلال تلك الحاجة، تجعل الكثيرين يقبلون بشروط العمل، ايا ما كانت ثقلها، والتنازل عن حقوقهم في مقابل الحصول علي فرصة عمل، ولو موسمية.

١. ومن المثير أيضا، هو دور جهاز القوي العاملة بمكاتبه الذي لا يستطيع أن يدافع عن أحد طالما إنه لا يملك عقد عمل، ومعين رسميا؟؟؟ فهل يمكن ثمة إعادة نظر في هذا الدور، هل من مفر من مصير هذه المقولة التاريخية: "...ومن ليس له، فالذي يظنه له يؤخذ منه..."

- **عن العمالة النسائية:** التمييز المضاعف، فليس فقط يتم حرمهم من حقوقهن المشروعة، بإعتبارهم (جزء من كل) كقوة عمل في مكان العمل، ولكن يقع التمييز عليهم مضاعفا باعتبار جنسهن. فالمطالبة بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي، كانت من أشد مطالب الحركة الاحتجاجية أعلاه، وأعلاه صوتا، وأكثرها جرأة، وأبلغها وعيا ونضجا. فقد وردت بأماكن عمل عدة، ولكن أقصاها وصل لعاملات القناة التليفزيونية، اللائي لا يميز ضدهن في الأجر فقط، ولا يختلف الأجر وتوابعه، عن ذلك الأجر الذي يتلقاه زملائهن في قنوات أخري في المدن الشمالية، بل أيضا والأقصي هو اختلاف الأجر بالسالب عن زملائهن من الرجال، عن نفس العمل. وعن أماكن العمل التي يحتكر العمل النقابي فيها رجال الإدارة، والتي تقوم في كثير من الأحيان

بتعيينهم، ومنع العمالة النسائية من التقدم إلي عضوية تلك اللجان، وعدم وجود أشكال تنظيمية متاحة في نفس مكان العمل، فما هو الحل، إن كان يتم إضطهادهم، والإفتئات علي حقوقهن، فقط إعتبارهن نساء؟؟!!!

- **عن العمالة- أو البطالة إن شئت- ذات الإعاقة**: وكأنهم وجدوا ليعاقبوا في الحياة مرتين، مرة بإعاقاتهم، ومرة برفضهم واستبعادهم من كل مكان، رغم ما يتمتعون به من وضع قانوني مميز نسبيا عن غيرهم من الخريجين، والعاملين. فضلا عن إنصراف المجتمع المدني عنهم أيضا، بل والصحافة والإعلام...فهل من قسوة في التعامل وإنتهاك الآدمية أكثر من ذلك؟؟
- **هل الجماعة خيرا من الفرد؟** سؤال هاجسي وجب التمعن به عند دراسة وتأمل التحركات والاحتجاجات العمالية.....وهو ما يبدو ظاهرا وعملا إنه صحيح. فاشارت اللقاءات إنه في النقابة الفرعية للمهندسين بأسوان، لقلة عددهمن لم يهتم بهم أحد، بل إن أذرع الحركة العمالية التقليدية والمعتادة لا يمكن العمل بها في ظل هذا النموذج. ومن ثم، وجب التفكير في الحقوق الفردية، واحترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، التي طالما وجهت أنظارنا الفلسفات والأدبيات الحقوقية والقانونية، إن الأصل في التمتع بتلك الحقوق إنها ذات صبغة جماعية. ولكن متي يتم التحول من الاهتمام بشئون الأقلية المهمشة طبقيا، لشئون الأكثر تهميشا داخل تلك الطبقة؟؟؟
- عن تفرد آلية **"الإضراب بالنيابة"**، عندما أضرب أحد العمال عن الطعامن بالنيابة عن زميله المريض، لكي يحصل هذا الأخير علي حقوقه ضد عنت السلطة وإضطهادها له. فهو من أسمي وأعمق

المشاهد الإنسانية في تلك التحركات العمالية، والتي تجعل من الحركة العمالية، حركة إنسانية في المقام الأول.

- **أسئلة للحركة العمالية:**

١. كيف تطلب الحركة العمالية من الأغيار خارجها التضامن معها، وهي من الداخل غير متضامنة مع بعضها البعض؟ فهو سؤال عكسه المؤشرات أعلاه عندما كان الحديث عن مدي تضامن الحركة العمالية في موقع معين، لتحرك عمالي ما في موقع أخر في نفس القطر، أو في نفس المدينة.

٢. كيف تطلب الحركة العمالية من الأخرين مراعاة حقوق الأقليات المهمشة، وهم من داخلهم غير مؤيدين ولا متضامنين مع الأكثر تهميشا بداخلهم.....فلم يسمع عن تضامن عمالي عن العمالة/ البطالة ذات الإعاقة. ولم نسمع في أماكن العمل التي حدثت بها إحتجاجات نسائية، أحد من الرجال سواء داخل مكان العمل أو من خارجه تضامن معهم.

٣. عن تشابكها وتوحدها حول مطلب بعينهن وليكن الحد الدني من الأجور، فرغم أهميتة الشديدة، إلا أنه حصل علي صوت واحد فقط من ١٢ موقع من مواقع العمل المختلفة في شمال مصر وجنوبها، كدعوة للتضامن حول هذا المطلب!!!!!

قد تسهم كافة الأسئلة والتعليقات أعلاه، في وضع تصور للإجابة عن سؤال إمكانيات أن تصنع الحركة العمالية التغيير.

مقتطفات من أقوال العمال:

- "هل الحركة العمالية كافية إحداث تغيير؟....*هي كافية لنا*..." عامل بالمطاحن.
- "...*معتصمين معتصمين ضد قرار الوزير، معتصمين معتصمين والحق معانا ضد حكومة بتتحدانا...*"،....."...*يا أهالينا يا أهالينا ضموا علينا يا أهالينا ضم الف علي ادا الصف لجل المية ما تصبح ألف*..."...هنافات اعتصام المطاحن.
- "...حلمي مثل كل السائقين في الدولة وهي أن يكون لكل سائق دفتر تأمين صحي مثل الموظفين في البنوك والشركات..."،....."...نحن اخترنا سياسة النفس الطويل مع كل مطالبنا..." رابطة السائقين.
- "....مفيش حد بيوافق علي تعيينا والكل بيرفضنا..." بطالة ذوي الإعاقة.
- *" ....مبدئيا كنا لوحدنا، ومفيش حد بيساندنا، ونخاف نشتكي للقوى العاملة لا يكون على علاقة بصاحب المصنع..."* عامل بسماد السويس.
- *" ... نحن لا نعرف أي شئ عن مصر...."* موظفة بالقناة الثامنة.
- *" .... أتمني ارجع الشغل تاني، وان ده ما سحصلش معانا نرة تانية، احنا مش يهود عشان يتصرفوا معانا كده...."* إحدي عاملات شركة الحناوي.
- *" ...الاحتجاج بالنسبة لنا، نوع من أنواع الرفاهية...."* عمال موسميين بالمراكب النيلية السياحية.